أزمة مارس عام 1954

الردّة عن الديمقراطية

الفصل الثالث والعشرون

oberkandl.com

obeikandl.com

ماذا جرى داخل المؤتمرات العسكرية؟

كانت كانت الخطة التي وضعها مجلس الثورة بالاتفاق مع القيادة العامة للقوات المسلحة لدفع أسلحة الجيش إلى إصدار قراراتها بالتمسك ببقاء المجلس والمطالبة بإلغاء قرارات 25مارس، تتلخص في اجتماع ضباط كل سلاح على حدة لاتخاذ ما يرونه من قرارات، ثم يتم تبليغ هذه القرارات للقائد العام عبد الحكيم عامر وهو يقوم بدوره بتبليغها إلى رئيس الجمهورية محمد نجيب، الذي عليه أن يخضع للقرارات الواردة من الأسلحة والتشكيلات المختلفة في الجيش، وإذا لم يخضع فيمكن التفكير فيما يجب عمله، ولا يمكن من الناحية المنطقية أن تصدر توجيهات بهذه الصورة من مجلس الثورة إلى القادة والضباط إلا إذا كان المجلس على ثقة تامة من أن جميع أسلحة الجيش ووحداته سوف تتبع الاتجاه الذي يريده المجلس دون أدنى اعتراض، وإلا فماذا كان سيصبح الحال فيما لو أصدرت بعض الأسلحة والوحدات قراراتها وفقًا للاتجاه الذي يتماشى مع توجيهات مجلس الثورة ثم أصدرت أسلحة ووحدات أخرى قرارات تناقضها وتتعارض معها؟ .

وكان صدور التعليمات لأسلحة الجيش ووحداته بهذه الطريقة يعد اعترافًا صريحًا من مجلس الثورة بأن إصداره لقرارات 25 مارس لم يكن أمرًا جديًا أو هدفًا حقيقيًا كما تخيل البعض، ولم يكن الغرض منها إعطاء الشعب مزيدًا من الديمقراطية كما ساد الاعتقاد، وأنها لم تكن سوى خطة مدبرة ومناورة مرسومة للتراجع عن قرارات 5 مارس التي سبقتها، وللقضاء على كل مظاهر الديمقراطية التي كان الشعب قد بدأ يستعد لممارستها، ولا شك في أن وجود عبد الحكيم عامر في منصب القائد العام كان فيه الضمان التام لمجلس الثورة في أن أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته البرية والبحرية والجوية سوف تلبي رغبات المجلس

وتصدر القرارات المطلوبة، وهي التمسك ببقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس، إذ إن السلطات التي كانت في حوزة عبد الحكيم عامر كانت تتيح له الفرصة في تعيين القادة الذين يثق في ولائهم له ولعبد الناصر شخصيًا وتنحية القادة الآخرين المشكوك في ولائهم عن قياداتهم، وكان اهتمام القيادة العامة في هذه الفترة الحرجة مركّزًا بصفة أساسية على ناحية الولاء وعلى الاعتماد على أهل الثقة دون النظر إلى مستوى الكفاءة؛ ولذا أسندت قيادة بعض الأسلحة والوحدات والتشكيلات الكبرى العسكرية لضباط لم تكن لديهم المؤهلات اللازمة لتولي القيادة، وكان مؤهلهم الوحيد هو أنهم من أهل الثقة، بينما استبعد ضباط آخرون كانوا على مستوى عال من الكفاءة والعلم والشخصية القيادية لعدم الثقة في ولائهم، وهكذا برزت بوضوح في هذه الآونة هذه الظاهرة الخطيرة التي تفشت لا في الجيش فحسب بل في كل الوزارات والمصالح في مصر، وهي تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة في المراكز المهمة والمناصب القيادية مما كان له أبلغ الضرر على المصلحة العامة وعلى مستقبل البلاد.

ونظرًا لأن عبد الحكيم عامر كان بحكم منصبه يملك ناصيتي الثواب والعقاب للضباط جميعًا، لذا كان من الطبيعي أن يعمل جميع القادة والضباط على مرضاته وتنفيذ توجيهاته ورغباته دون اعتراض أو نقاش ضمانًا للبقاء في مناصبهم أو تطلعًا إلى تولي قيادات أكبر أو مناصب ذات سلطات أوسع وميزات أفضل.

وكان مكتب القائد العام الذي يتولى كافة المسائل المتعلقة بشئون الضباط في ذلك الوقت يرأسه الرائد صلاح نصر (رئيس المخابرات العامة فيما بعد) ويعاونه الرائد عباس رضوان (وزير الداخلية فيما بعد) والنقيب شمس بدران (وزير الحربية فيما بعد)، وقد بذل ضباط مكتب القائد العام في الأيام القلائل التي أعقبت 25 مارس 1954 جهودًا مكثفة في سبيل إحكام وتعزيز اتصالاتهم بقادة الأسلحة والتشكيلات والوحدات، فضلاً عن تجنيد مجموعات من الضباط بعضهم من الصف الثاني من الضباط الأحرار والبعض الآخر من الضباط الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة بحكم انتمائهم للطبقة الانتهازية الجديدة التي أطلق عليها

اسم جماعة المنتفعين بالثورة، وكان الغرض من ذلك المخطط هو ضمان السيطرة على مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات بحيث تجري المناقشات وتصدر القرارات داخلها وفقًا للاتجاه المرسوم لها من قبل، وفي الوقت نفسه العمل على إرهاب أي ضباط يتجرأون على معارضة الاتجاه العام ويحاولون إبداء تأييدهم خلال هذه المؤتمرات لقرارات 25 مارس بإرغامهم على السكوت واتهامهم بخيانة الثورة، بل الاعتداء عليهم بالضرب وطردهم إلى خارج القاعات التي تعقد فيها الاجتماعات إذا لزم الأمر.

وبفضل هذه الترتيبات المحكمة من ضباط مكتب القائد العام وعن طريق التدخل المباشر لأولئك الضباط المختارين خصيصًا لوقف أي معارضين لتوجيهات القيادة العامة عند حدهم، أمكن عقد مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات بسلام خلال يومي 27 و28 مارس 1954، وقد رأس هذه المؤتمرات قادة الأسلحة والتشكيلات والإدارات أنفسهم، وتم تنفيذ الخطة الموضوعة بدون أي متاعب تذكر، وأصدرت أسلحة الجيش خلال هذين اليومين قراراتها بتأييد بقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس فورًا، ورفعت الأسلحة والتشكيلات في المناطق العسكرية المختلفة بالبلاد قراراتها فور صدورها إلى مكتب القائد العام وأخذت دار الإذاعة بالقاهرة تذيع بلا انقطاع قرارات أسلحة الجيش وتشكيلاته وإداراته ومصالحه.

ولم تكتف هذه الأسلحة والتشكيلات والإدارات والمصالح بإصدار قرارات التأييد خلال المؤتمرات التي انعقدت، بل أعدت بناء على توجيهات مكتب القائد العام عرائض دونت فيها القرارات المطلوبة، وقامت الأسلحة والتشكيلات بانتداب بعض ضباطها الموثوق بولائهم للمرور بهذه العرائض على التشكيلات والوحدات في ثكناتها ومعسكراتها للحصول على توقيعات الضباط عليها، وهو أمر لم يحدث في تاريخ الجيش المصري لا من قبل ولا من بعد، وتم تسليم هذه العرائض بعد إتمام توقيعها إلى مكتب القائد العام.

ولم يشذ عن اجتماع أسلحة الجيش وتشكيلاته ويناوئ توجيهات القيادة العامة لفترة من الوقت سوى سلاح الفرسان (المدرعات) الذي كان يضم مجموعة قوية ومتضامنة من الضباط

الأحرار الشبان من صغار الرتب، وقد سبق لهم عند نشوب أزمة فبراير 1954 إثر إعلان قرار مجلس الثورة بقبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه مواجهة عبد الناصر مواجهة حادة في الاجتماع المشهود الذي عقد في الميس الأخضر داخل ثكنات سلاح الفرسان بكوبري القبة مساء يوم الجمعة 26 فبراير، مما كان له تأثير كبير في إجبار مجلس الثورة على الرجوع عن قراره السابق وإصدار القرار بعودته إلى السلطة مساء يوم السبت 27 فبراير 1954.

اجتماعات ضباط الفرسان الصاخبة داخل معسكرهم:

كان الموقف في سلاح الفرسان في واقع الأمر يختلف عن غيره من الأسلحة المقاتلة بسبب صعوبة السيطرة على ضباط هذا السلاح الشبان الذين كان معظمهم من الضباط الأحرار شديدي التحمس للديمقراطية.

وقد حاولت القيادة العامة خلال أزمة مارس 1954 إحكام سيطرتها على هذا السلاح بالطريقة نفسها التي تسيطر بها على باقي أسلحة الجيش؛ فقررت إعادة بعض الضباط القدامى من ذوي الرتب الكبيرة للخدمة ثانية بالسلاح، وكان هؤلاء قد سبق نقلهم خارج سلاح الفرسان بعد الثورة نظراً لأنهم كانوا أقدم في الرتبة من البكباشى (المقدم) حسين الشافعي عضو مجلس الثورة والذي عين مديراً لسلاح الفرسان، وكان من بينهم العقيد أنور البارودي والعقيد علي جمال محمود، وسرت شائعة بين الضباط وقتئذ بأن المقدم حسين الشافعي سوف يُرَقَّى استثنائيًّا إلى رتبة الأميرالاي (العميد) حتى يستقيم الوضع بعد تعيين ضباط أقدم منه في الرتبة للعمل تحت قيادته، ونظراً لموجة الغضب التي كانت سارية في تلك الفترة بين معظم الضباط الشبان في سلاح الفرسان تجاه القيادة العامة بسبب رغبتها الواضحة في قهرهم والتنكيل بهم إثر موقفهم المعروف ضد مجلس الثورة في أزمة فبراير 1954، فإنه لم يتمكن القادة الجدد من استلام قيادة آلايات الدبابات والسيارات المدرعة التي عينوا قادة لها بسبب معارضة الضباط الشبان من صغار الرتب لهذه التعيينات الجديدة ورفضهم استلام القادة الجدد لمقار قياداتهم مما أجبرهم على مغادرة السلاح، وازداد الموقف بالتالي بين الضباط الشبان والقيادة العامة توتراً وأصبح تدخل القيادة العامة أمراً محتماً لفرض الانضباط على هؤلاء الضباط.

obeikandi.com

وفي مساء يوم 27 مارس 1954 عقد اجتماعان كبيران داخل سلاح الفرسان كان أولهما في دار السينما والثاني في ميس الآلاي الخامس فرسان، وقد شارك ضباط الفرسان في الاجتماع الأول عدد كبير من ضباط الأسلحة الأخرى كان من بينهم عدد كبير من المندوبين من أعوان القيادة العامة، فضلاً عن مجموعة من ضباط البوليس الحربي (الشرطة العسكرية) برئاسة الرائد حسين عرفة، بينما اقتصر الاجتماع الثاني على ضباط الفرسان وحدهم، وقد حاول ضباط مكتب القائد العام السيطرة عن طريق أعوانهم على اجتماعات ضباط الفرسان ونجحوا في ذلك إلى حد كبير بالنسبة لاجتماع دار السينما، وقد وقعت خلال ذلك الاجتماع مشادات عنيفة بسبب اختلاف آراء الضباط الحاضرين حول قرارات 25 مارس، وكان أعنفها ما جرى بين أحد ضباط الفرسان الذي كان منتدبًا بإدارة الشئون العامة والنقيب صبري القاضي من الضباط الأحرار بسلاح الفرسان (محافظ كفر الشيخ وبني سويف فيما بعد)، فحينما وقف الأول على المنصة أمام الميكروفون وأخذ يقول: هل تريدون عودة الأحزاب وهل يرضيكم حكم زينب الوكيل (حرم الزعيم الراحل مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد) اختطف منه الميكروفون النقيب صبري القاضي وقال بأعلى صوته:

"ونحن أيضًا لا يرضينا أن تحكم مصر حكمًا ديكتاتوريًّا ولا نوافق على تدخل الجيش في السياسة ونعترض على ترقية عبد الحكيم عامر ترقية استثنائية من رتبة رائد إلى رتبة لواء".

وبادرت مجموعة من الضباط من مندوبي القيادة كان في مقدمتها المقدم عبد الفتاح فؤاد قائد الحرس الوطني بالهجوم على صبري القاضي والاعتداء عليه وإنزاله من فوق المنصة بالقوة، وتدخل بعض الضباط من سلاح الفرسان للدفاع عنه وتهدئة الجو الصاخب الذي ساد الجلسة وكان من بينهم النقيب عبد الفتاح علي أحمد والنقيب أحمد حمودة.

وقد عقد الاجتماع الثاني في ميس الآلاي الخامس فرسان داخل ثكنات السلاح، ولم ينجح ضباط مكتب القائد العام في السيطرة على ذلك الاجتماع نظرًا لأن مجموعة الضباط الأحرار بسلاح الفرسان أصرت بعد الفوضى التي عمت خلال اجتماع السينما على قصر

الحضور في هذا الاجتماع على ضباط الفرسان وحدهم، إلى درجة أن النقيب شمس بدران وهو أحد ضباط مكتب القائد العام تم منعه من الدخول إلى مقر الاجتماع لأنه ليس من ضباط السلاح.

وقد رأس ذلك الاجتماع المقدم حسين الشافعي مدير سلاح الفرسان وقتئذ، وحضره عدد من كبار قادة الجيش كان من بينهم العميد حسين حمدي رئيس إدارة الجيش والعميد صلاح حتاتة قائد قسم القاهرة (المنطقة المركزية)، كما حضر الاجتماع الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف الذي جاء برفقة مدير السلاح حسين الشافعي، وجرت مشادات حامية خلال الاجتماع كان أعنفها تلك التي جرت بين حسين الشافعي وكل من النقيب صبري القاضي والنقيب فؤاد العرابي (وكيل وزارة الثقافة فيما بعد) بسبب الاحتجاج على الترقيات الاستثنائية ومنها ترقية عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء والترقية المتوقعة لحسين الشافعي إلى رتبة العميد، وقد نفى حسين الشافعي شائعة ترقيته استثنائيًا وأوضح أن ترقية عبد الحكيم عامر كانت قراراً سياسيًا لتأمين الثورة، وانفض الاجتماع دون أن ينجح حسين الشافعي في إقناع ضباط سلاح الفرسان بإصدار قرارات بالتمسك ببقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس أسوة بأسلحة الجيش الأخرى.

لكن مشكلة ضباط سلاح الفرسان مع القيادة التي تعذر حلها عن طريق المناقشات الحادة خلال الاجتماعات أمكن حلها بعد قليل عن طريق التفاهم الودي بعد أن تحرج موقف ضباط الفرسان، إذ أصبح سلاحهم هو السلاح الوحيد في القوات المسلحة الذي لم يصدر قرارات التأييد لمجلس الثورة مثل باقي الأسلحة؛ لذا استدعى الرائد صلاح نصر مدير مكتب القائد العام ضابطين من ضباط السلاح الشبان وهما الرائد عبد المنعم عبد الله والنقيب عبد الفتاح علي أحمد وأوضح لهما الموقف الحرج الذي غدا عليه سلاح الفرسان، بعد أن اجتمعت كلمة جميع أسلحة الجيش فيما عدا هذا السلاح على تأييد مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس والتمسك ببقاء مجلس الثورة حتى لا تقع البلاد فريسة للفوضى وعودة الأحزاب القديمة

بمفاسدها وشرورها، وأكد لهما خطورة الموقف الذي يتخذه سلاح الفرسان بما قد يؤدي إلى حدوث انقسام في الجيش وتعريض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية، وطلب من الضابطين العمل على سرعة تعديل موقف سلاح الفرسان ليتماثل مع موقف باقي أسلحة الجيش، ولتحقيق ذلك الغرض تكونت لجنة من ضباط الفرسان برئاسة المقدم أنور طليمات وعضوية الرائد عبد المنعم عبد الله والنقيب عبد الفتاح علي أحمد، وقامت اللجنة بالمرور على جميع وحدات السلاح بما في ذلك الوحدات المدرعة التي كانت تحتل مواقع دفاعية شرق القاهرة على طريق السويس مع وحدات أخرى من الأسلحة المشتركة بهدف صد أي هجوم قد تقوم به القوات البريطانية من منطقة القناة في اتجاه العاصمة، وكان ذلك قد تم إثر توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا بصفة رسمية في 6 مايو 1953 واشتعال حركة الكفاح المسلح وقتئذ ضد القوات البريطانية في منطقة القناة، وقد نجحت اللجنة المذكورة في إقناع ضباط الفرسان بصفة عامة ـ فيما عدا فئة قليلة ـ بتوقيع العرائض التي تم إعدادها والتي كانت تطالب بالتمسك بمجلس الثورة وإلغاء قرارات 25 مارس 1954، ولم تصادف اللجنة أية مشكلة في عملها سوى مع ضابط حديث الرتبة صغير السن كان يخدم في إحدى الوحدات المدرعة الموجودة على طريق السويس وهو الملازم ثان حسام الدين سري، فقد استشاط غضبًا عند قراءته للعريضة المطلوب توقيعه عليها وقام بتمزيقها وإتلافها، وتدارك المقدم طليمات الموقف فهدأ من ثائرة الضابط وتم إعداد عريضة أخرى قام ضباط الوحدة المدرعة بالتوقيع عليها مرة ثانية، وبالطبع تم استبعاد هذا الضابط من سلاح الفرسان بعد انتهاء أزمة مارس.

وعقب تسليم اللجنة جميع العرائض الموقع عليها من ضباط سلاح الفرسان إلى الرائد صلاح نصر بنصف ساعة فقط قامت دار الإذاعة التي كانت تواصل بشكل مستمر إذاعة برقيات وقرارات التأييد لمجلس الثورة من مختلف الطوائف والهيئات المدنية والعسكرية بإذاعة قرارات تأييد سلاح الفرسان الذي كان آخر القرارات بالنسبة لأسلحة الجيش، وبهذا أبدى الجيش كله بمختلف أسلحته وتشكيلاته وإداراته تأييده لمجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس، ونجحت الخطة التي رسمها عبد الناصر نجاحًا باهرًا.

الحركة الانتهازية للوزراء المدنيين:

سبق أن أوضحنا أن المؤتمر المشترك بين مجلسي الثورة والوزراء أصدر في اجتماعه يوم السبت 20 مارس بناءً على الاقتراح المقدم من جمال سالم عضو مجلس الثورة ستة قرارات كان أهمها التمسك بقيام الجمعية التأسيسية وتأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات وانسحاب جميع الوزراء العسكريين من مواقعهم والعودة إلى صفوف الجيش، وكان القرار بتأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات يعني وجوب تقديم الحكومة القائمة وقتئذ استقالتها لإفساح المجال لتأليف الحكومة الجديدة، كما كان القرار بانسحاب الوزراء العسكريين وعودتهم إلى القوات المسلحة يعني تقديم الوزراء العسكريين استقالاتهم من مناصبهم الوزارية، وكان عددهم في الوزارة القائمة وقتئذ ستة وزراء كانوا جميعًا من أعضاء مجلس الثورة وهم: جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء وجمال سالم وزير المواصلات وعبد اللطيف البغدادي وزير الحربية وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان وزكريا محيي الدين وزير الداخلية وكمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية.

وقد بادر الوزراء المدنيون الذين كان عددهم يبلغ 13 وزيراً بتبليغ رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب شفاهة بأنهم يعتبرون أنفسهم منذ يوم صدور القرارات في 20 مارس مستقيلين من مناصبهم الوزارية وأنهم سيقدمون إليه استقالاتهم مكتوبة في أقرب فرصة، ولكن محمد نجيب كان من رأيه تأجيل البت في هذه الاستقالات وكذا تأجيل إجراءات تأليف الوزارة المدنية الجديدة التي ستجري الانتخابات إلى ما بعد زيارة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية لمصر والتي كانت قد بدأت صباح 20 مارس قبل الاجتماع الذي عقده المؤتمر المشترك في اليوم نفسه، وقد كلف ذلك التأخير في تشكيل الوزارة الجديدة محمد نجيب ثمنًا غاليًا، فإن زيارة الملك سعود التي استغرقت تسعة أيام أتاحت الفرصة لعبد الناصر للتقدم باقتراحه الذي وافق عليه مجلس الثورة وأصدره باسم قرارات 25 مارس وهي القرارات التي أشعلت أزمة مارس 1954، والتي انتهت بإلغاء جميع القرارات الديمقراطية التي صدرت خلال شهر مارس وعودة مجلس الثورة لممارسة سلطاته الشمولية المطلقة دون انتقاص أية سلطة منها أو نفوذ.

وكان الوزراء المدنيون عقب إخطارهم محمد نجيب شفويًا باستقالاتهم فور انتهاء اجتماع المؤتمر المشترك في 20 مارس قد عقدوا خلال الأيام التالية اجتماعين في منزل الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة للتداول في أمر استقالاتهم، وعندما أصدر مجلس الثورة قراراته المعروفة يوم 25 مارس اجتمع الوزراء المدنيون مرة ثالثة في منزل الدكتور نور الدين طراف في الساعة السادسة مساء يوم الجمعة 26 مارس واتصلوا هاتفيًا باللواء محمد نجيب في داره وأكدوا له أنهم مصرون على استقالاتهم وأنهم سيرسلونها إليه في اليوم نفسه بصفة رسمية، وكانت الصحف المصرية قد نشرت صباح يوم الجمعة 26 مارس أن استقالة الوزراء المدنيين تعتبر في حكم المقبولة بعد صدور قرارات 25 مارس، وبعد إلغاء اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء الذي كان محددًا له مساء اليوم السابق.

ونشرت الصحف ترشيحاتها بشأن الرئيس المنتظر للوزارة الجديدة، وكان في مقدمة الأسماء التي ذكرت أسماء: علي ماهر رئيس الوزراء الأسبق والدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانوني لرئيس الجمهورية وعبد الحميد بدوي العضو المصري بمحكمة العدل الدولية في لاهاي، هذا ولم يشترك الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية في اجتماعات الوزراء المدنيين؛ فقد تقدم باستقالته بصفة رسمية إلى اللواء محمد نجيب يوم الأربعاء 24 مارس خلال الاجتماع الذي عقده على انفراد عقب انتهاء اجتماع مجلس الوزراء واعتبرت الاستقالة مقبولة، ولم تكن استقالة الدكتور العمري لها علاقة باستقالات باقي زملائه من الوزراء المدنيين، وإنما كانت ترجع إلى الزيارة التي قام بها برفقة سليمان حافظ لمنزل إبراهيم عبد الهادي رئيس الحزب السعدي المنحل بالمعادي لتهنئته بالإفراج عنه والتي أثارت استياء أعضاء مجلس الثورة، وكان إبراهيم عبد الهادي قد حوكم في شهر أكتوبر 1953 أمام محكمة الثورة التي كان يرأسها البغدادي ويتولى عضويتها أنور السادات وحسن إبراهيم بدعوى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام القائم وقتئذ، وصدر الحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم بعد ذلك إلى السجن المؤبد وأفرج عنه صحيًا في أواخر فبراير 1954.

وكان الشيخ الباقوري وزير الأوقاف قد جمع استقالات زملائه الوزراء الذين قاموا بكتابتها خلال اجتماعهم الأخير بمنزل الدكتور طراف وبعث بها مع مدير مكتبه (عبد الكريم الخطيب) إلى منزل محمد نجيب بالزيتون حيث سلمها إليه عقب عودته من حفل العشاء الذي أقيم مساء الجمعة 26 مارس تكريمًا للملك سعود، واستبقى محمد نجيب مدير مكتب الباقوري لديه كي يحمل الرسالة التي أعدها بنفسه إلى الشيخ الباقوري ردًا على رسالته، وقد ناشد فيها محمد نجيب الوزراء المدنيين أن يراعوا الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد وأن يستمروا في أداء أعمالهم في وزاراتهم كالمعتاد إلى حين أن يبحث معهم شخصيًّا أمر استقالاتهم، ودعاهم إلى الاجتماع معه لهذا الغرض في مكتبه برئاسة مجلس الوزراء صباح يوم الأحد 28 مارس.

وقام الباقوري بقراءة رسالة محمد نجيب هاتفيًا فور تسلمها على زملائه الوزراء ولكن محمد نجيب لم يلبث أن غيَّر رأيه في غضون الساعات القلائل التي كانت متبقية من الليل بعد أن أنبأه ياوره الخاص النقيب محمد رياض بأمر المظاهرات المدبرة التي ستنطلق في أرجاء القاهرة في صباح السبت 27 مارس، ونظرًا لأنه كان من المقرر سفر محمد نجيب برفقة الملك سعود إلى الإسكندرية في صباح السبت بالقطار، فقد اعتزم العودة مساء اليوم نفسه بالطائرة إلى القاهرة، وعقد اجتماعه مع الوزراء المدنيين مساء السبت في منزله فور عودته بدلاً من الانتظار إلى صباح اليوم التالي.

وقبل أن يتوجه محمد نجيب إلى قصر الطاهرة لمرافقة ضيفه الملك سعود إلى محطة مصر لركوب القطار اتصل هاتفيًّا بجميع الوزراء المدنيين في بيوتهم وبلغهم بالموعد الجديد للاجتماع ليكونوا جميعًا في انتظاره مساء السبت بمنزله عندما يعود من الإسكندرية، ولكن موقف الوزراء المدنيين لم يلبث أن تبدل تبدلاً جذريًا منذ صباح السبت 27 مارس؛ فلقد بدأت المظاهرات المدبرة والإضرابات الموجهة والاعتصامات المأجورة تغمر أرجاء القاهرة، وتعالت الهتافات في الشوارع ببقاء مجلس الثورة وسقوط الديمقراطية والأحزاب والحياة البرلمانية.

وفي أعقاب هذه التطورات بدأت حركة انتهازية مؤسفة في صفوف أغلب الوزراء المدنيين

للانحياز إلى الجانب الأقوى وهو جانب عبد الناصر ومجلس الثورة في سبيل الاحتفاظ بمناصبهم الوزارية والتمتع بما تحققه لهم من جاه وأبهة مظهريين، فقد كانوا مجردين في واقع الأمر من أية سلطات حقيقية بعد أن استأثر مجلس الثورة وحده بجميع النفوذ والسلطات.

وعلى الرغم من أن الوزراء المدنيين قد أبلغوا محمد نجيب يوم 20 مارس أنهم يعتبرون أنفسهم مستقيلين، بل أرسلوا إليه استقالاتهم بصفة رسمية مساء يوم الجمعة 26 مارس كما أسلفنا، فقد قام الدكتور طراف وزير الصحة بزيارة طويلة للشيخ الباقوري في مكتبه بوزارة الأوقاف صباح السبت 27 مارس وانتقل الوزيران بعدها إلى وزارة العدل حيث اجتمعا مع وزيرها أحمد حسني، وعقب قيام الوزراء الثلاثة باتصالات هاتفية مع بعض الوزراء المدنيين من زملائهم توجهوا إلى منزل عبد الناصر بمنشية البكري حيث أخطروه بأن الوزراء المدنيين قد عدلوا عن استقالاتهم من الوزارة وأنهم لا يوافقون على القرارات التي أصدرها مجلس الثورة في 25 مارس ولا سيما القرار الخاص بحل مجلس الثورة في 24 يوليو 1954.

وإمعانًا في النفاق وفي إرضاء عبد الناصر وطمعًا في اكتساب حظوته ونقته أبلغه الوزراء الثلاثة أن الوزراء المدنيين قرروا عدم تلبية دعوة محمد نجيب لهم للاجتماع معه مساء اليوم نفسه في منزله عقب عودته من الإسكندرية، إظهارًا لتضامنهم مع الوزراء العسكريين بحجة أن محمد نجيب لم يوجه الدعوة إلى الوزراء العسكريين لحضور هذا الاجتماع، وتغاضى الوزراء المدنيون في سبيل الاحتفاظ بمقاعدهم الوزارية الهزيلة والمجردة من السلطة الفعلية عن كثير من المبادئ والقيم والأعراف الدستورية، وتناسوا أن ذلك الاجتماع الخاص لم يدعهم محمد نجيب لحضوره إلا ليبحث معهم أمر استقالاتهم التي قدموها بأنفسهم إليه بصفته رئيسًا للوزراء، ولم يكن الوزراء العسكريون قد قدموا إليه مثلهم استقالاتهم من مناصبهم الوزارية حتى يدعوهم بدورهم إلى ذلك الاجتماع، كما لم يكن اجتماعًا رسميًا لمجلس الوزراء لبحث قضايا معينة حتى يدعى إليه جميع الوزراء عسكريين ومدنيين، وهكذا وصل النفاق الرخيص والتكالب على البقاء في السلطة إلى أعلى مستوى في الدولة وهو مستوى الوزراء، وكانت

فجيعة محمد نجيب بالطبع بالغة عندما عاد من الإسكندرية بالطائرة مساء السبت 27 مارس ولم يجد وزيراً مدنيًا واحدًا في انتظاره، وكان عدد هؤلاء الوزراء 12 وزيراً نسجل أسماءهم للذكرى والتاريخ فيما يلي :

(السادة : نور الدين طراف وزير الصحة ـ أحمد حسني وزير العدل ـ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف ـ فتحي رضوان وزير الدولة ـ محمود فوزي وزير الخارجية ـ عبد الرزاق صدقي وزير الزراعة ـ أحمد الشرباصي وزير الأشغال ـ وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية ـ عباس عمار وزير المعارف ـ حسن بغدادي وزير التجارة والصناعة والتموين ـ على الجريتلي وزيرالدولة للشئون المالية ـ حلمي بهجت بدوي وزير الدولة) .

حقيقة قرارات مارس:

على الرغم من أن قرارات 25 مارس لم تصدر إلا بناءً على اقتراح تقدم به عبد الناصر شخصيًا ووافق عليه مجلس الثورة بالأغلبية المطلقة وبدون أي ضغوط عليه من الخارج، فلم يمض إلا أقل من 48 ساعة حتى فجّر عبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة أخطر أزمة عرفتها مصر منذ قيام الثورة حتى ذلك الحين وهي أزمة مارس 1954، ولم تكن نهاية هذه الأزمة هي القضاء على كل نفوذ أو سلطة لمحمد نجيب بل انتهت بنهايتها كل مظاهر الحرية وكل أثر للحياة الديمقراطية في مصر .

والأمر الذي يثير التعجب والدهشة أن محمد نجيب أثناء مناقشة مجلس الثورة لاقتراح عبد الناصر في جلسة الخميس 25 مارس لم يكن مؤيداً لأخطر بندين من البنود الستة التي تضمنها ذلك الاقتراح، واللذين صدرا بعد ذلك ضمن قرارات 25 مارس وكانا هما السبب المباشر في اشتعال أزمة مارس، وهما عودة الأحزاب القديمة (بلا قيد ولا شرط) وحل مجلس قيادة الثورة يوم 24 يوليو 1954 باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة الشرعيين .

وقد سجل عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس الثورة وأحد شهود اجتماع 25 مارس في

الصفحتين 151 و152 من مذكراته في الجزء الأول الاقتراح الذي تقدم به محمد نجيب إلى المجلس بعد أن عرض عبد الناصر اقتراحه، وكذا التعديل الذي طلب محمد نجيب إضافته إلى اقتراحه السابق، وكان أهم ما تضمناه هو استمرار مجلس الثورة حتى بعد قيام الجمعية التأسيسية وأن يكون له حق الموافقة أو الاعتراض على القوانين التي تصدرها، وأن تجري انتخابات الجمعية التأسيسية على أساس فردي وليس على أساس حزبي لضمان أن تكون الجمعية غير حزبية، كما جاء ضمن اقتراح محمد نجيب أن يكون رئيس مصر رئيسًا لجمهورية برلمانية (أي بدون سلطات).

وعلى الرغم من هذه الحقائق الصارخة تمكن عبد الناصر بدهائه وبأساليبه المعهودة التي حذقها من أن يقلب الموقف رأسًا على عقب، ونجح في أن يحوّل قرارات 25 مارس التي كانت ثمرة اقتراحه شخصيًّا والتي أصدرها مجلس الثورة بالأغلبية المطلقة وبإرادته الحرة إلى أزمة طاحنة شغلت مصر بأسرها، وإلى صراع رهيب بينه وبين محمد نجيب ظهر فيه عبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة أمام الرأي العام سواء في الشعب أو في الجيش بمظهر المدافعين عن الثورة والمحافظين على مسيرتها ومبادئها ضد المؤامرات التي دبرت للقضاء عليها من أنصار الرجعية والإقطاع والسياسيين من رجال الأحزاب القديمة، بينما وضعوا محمد نجيب ـ رغمًا عنه ـ في صف المطالبين بتصفية الثورة وإهدار مكاسبها عن طريق المطالبة بالديمقراطية وإعلان الحريات العامة وإعادة الأحزاب والحياة البرلمانية.

وهكذا اختفت الحقائق وحجبت الوقائع الصحيحة تحت ستار من الزيف والبطلان والبعد عن الحق ومجافاة الصدق، حتى توهم الناس أن أزمة مارس كانت صراعًا على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر، بينما لم تكن في واقع الأمر سوى مؤامرة محكمة وخطة مدبرة للإطاحة بقرارات 25 مارس التي لم تكن قرارات جدية أصدرها مجلس الثورة واستهدف تنفيذها حقًا، بل كان الغرض الحقيقي منها هو الإطاحة بقرارات 5 مارس التي كانت قرارات جدية في بادئ الأمر ولكن عندما خشى مجلس الثورة من زوال نفوذه وسلطاته المطلقة لم يلبث

أن نكص على عقبيه ووضع خطته للإطاحة بها. وعلى الرغم من أن تلك القرارات كانت تحقق بلا ريب إقامة حياة ديمقراطية سليمة في البلاد تحقيقًا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة، وفي الوقت نفسه كانت تهيئ لمجلس الثورة البقاء والاستمرار في مهمته ولكن دون سلطاته الشمولية المطلقة التي لم تكن لها حدود وليس عليها رقيب أو حسيب، وكان في ذلك الحفاظ بالطبع على مصالح البلاد وعلى تجنيبها مثالب الاستبداد وفردية الحكم، وفضلاً عن ذلك كان هناك غرض آخر من تفجير أزمة مارس استهدفه عبد الناصر وانساق وراءه فيه مجلس الثورة ـ كعادة أعضائه في معظم الأوقات ـ دون بحث أو تمحيص وهو تنحية محمد نجيب بعد قليل من منصب رئاسة الجمهورية لحرمانه حتى من منصبه الشرفي الذي لم يكن يحقق له أي قدر من النفوذ والسلطات الحقيقية.

الاجتماع الخطير للجمعية العمومية للمحامين:

لم يحدث منذ قيام الثورة أن تسبب اجتماع ما لنقابة أو جمعية عمومية لفئة من الفئات المهنية في إحداث مثل ذلك الدويّ الهائل الذي أحدثه اجتماع الجمعية العمومية للمحامين صباح يوم الجمعة 26 مارس 1954، وقد استغل مجلس الثورة ما جرى خلال هذا الاجتماع من أحداث وما ألقيت فيه من كلمات وما اتخذ فيه من قرارات لإثارة الجيش واستفزازه بشكل لم يسبق له مثيل توصلاً إلى النتائج التي كان يستهدفها المجلس وهي إلغاء قرارات 5 و25 مارس.

وكانت الجمعية العمومية للمحامين قد عقدت اجتماعًا غير عادي صباح الجمعة 26 مارس بناءً على طلب قدمه أكثر من مائة محام من أعضائها ورأس الاجتماع عمر عمر نقيب المحامين وأحد أقطاب حزب الوفد المنحل، ويعد هذا الاجتماع من أكبر الاجتماعات التي شهدتها نقابة المحامين في تاريخها كما يعد من أكثرها إثارة وصخبًا وأخطرها من حيث النتائج التي أسفر عنها؛ فقد شن بعض المحامين في كلماتهم في أثناء هذا الاجتماع هجومًا عنيفًا ضد الديكتاتورية العسكرية، كما وجهوا عبارات لاذعة وانتقادات موجعة ضد ضباط البوليس

الحربي وقائدهم المقدم أحمد أنور نظراً للاعتداء الجسيم الذي وقع منهم على ثلاثة من كبار المحامين وهم : أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني بالسجن الحربي .

وقد صرح عمر عمر نقيب المحامين أثناء الاجتماع بأنه طلب من النيابة العامة إجراء التحقيق في هذه الواقعة لينال المعتدي جزاءه، وبعد عدة ساعات من الخطب والمناقشات اتخذت الجمعية العمومية للمحامين قراراتها التي كانت تتلخص فيما يلي :

أولاً : الإفراج فوراً عن جميع المعتقلين وزوال كل أثر للإجراءات والمحاكمات الاستثنائية ووجوب هيمنة القضاء العادي دون غيره على كل أمر يرى أنه مخالف للقانون .

ثانيًا : المطالبة برفع الأحكام العرفية فوراً وإزالة كل أثر من آثار الرقابة على الصحف والمطبوعات وإلغاء كل التشريعات التي قصد بها الحد من الحريات العامة .

ثالثا : المطالبة بتأليف وزارة مدنية محايدة للوصول بالبلاد إلى الأوضاع الطبيعية وإجراء انتخابات حرة نزيهة في أقرب وقت .

رابعًا : عودة ضباط الجيش إلى الثكنات والمطالبة بحل مجلس الثورة فوراً .

خامسًا : الاحتجاج على ما اقترفه البريطانيون في منطقة القناة من جرائم واعتداءات على المواطنين ومطالبة المسئولين بالوقوف من هذا الأمر موقفًا حازمًا .

سادسًا : مناشدة قادة البلاد وزعمائها وذوي الرأي فيها أن يوحدوا كلمتهم في ميثاق وطني يستهدف تنظيم الصفوف لإجلاء المستعمر واستقرار الحياة النيابية السليمة في ظل نظام جمهوري برلماني .

سابعًا : استنكار ما وقع على المواطنين من اعتداء في السجون الحربية وغيرها أثناء اعتقالهم والمطالبة بسرعة إنهاء التحقيق لينال المعتدي ما يستحقه من جزاء على اعتدائه مهما سما المركز الذي يشغله .

وقررت الجمعية العمومية للمحامين إظهاراً لسخطها على حوادث الاعتداء امتناع المحامين عن العمل في مختلف محاكم القطر المصري يوم الأحد 28 مارس 1954 وتسجيل هذا الامتناع وسببه في محاضر الجلسات بالمحاكم .

اجتماع مجلس نقابة الصحفيين:

في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه ـ الجمعة 26 مارس ـ عقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعًا في مقر النقابة برئاسة حسين أبو الفتح نقيب الصحفيين وأصدر بعد جلسة حفلت بالمناقشات والاقتراحات القرارات التالية :

1. المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فوراً وزوال الآثار المترتبة عليها من قيود للحريات، وإلغاء الأحكام التي صدرت من غير طريق القضاء العادي، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.
2. المطالبة بتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات الجديدة.
3. دعوة الهيئات والنقابات إلى تأليف لجنة مشتركة لوضع ميثاق وطني، وضرورة وقوف الجميع صفًا واحدًا لتحرير البلاد من نير الاستعمار البغيض.
4. استنكار الاعتداءات التي يقوم بها الجيش البريطاني على المواطنين في منطقة القناة.

المؤامرات المدبرة للإطاحة بالديمقراطية:

في الساعة الثانية من صباح السبت 27 مارس، تم إيقاظ محمد نجيب من النوم وبلّغه ياوره الخاص النقيب محمد رياض أنه علم من مصادر مؤكدة أن هناك مؤامرة للإطاحة بقرارات 25 مارس، وأن مظاهرات مدبّرة سوف تنطلق في أرجاء القاهرة في الصباح وسوف تهتف بسقوط الأحزاب والديمقراطية، كما أن مبالغ كبيرة قد وزعت على بعض نقابات العمال بواسطة الرائد أحمد عبد الله طعيمة، أحد المشرفين على هيئة التحرير، وأن قوات من الحرس الوطني سوف تنقل إلى القاهرة لإثارة الاضطرابات بعد توزيع الملابس المدنية عليهم، فضلاً عن إعداد عشرات من سيارات النقل الكبيرة لنقل الآلاف من عمال مديرية التحرير بقيادة الرائد مجدي حسنين إلى القاهرة.

وأجرى محمد نجيب اتصالاً في الحال بالمقدم زكريا محيي الدين وزير الداخلية وحذره قائلاً:

" إنكم تلعبون بالنار . . . وتتحملون مسئولية ما يمكن أن يحدث نتيجة هذا التدبير " .

وعلى الرغم من أن زكريا محيي الدين نفى وجود أي تدبير لقيام مظاهرات مضادة فإن محمد نجيب لم يقتنع بحديثه واستدعى في الفجر اللواء الباجوري وكيل وزارة الداخلية وأصدر له أمرًا كتابيًا بمنع المظاهرات منعًا باتًا وفضها بالقوة عند الضرورة، وعندما طلب منه اللواء الباجوري توقيع أمر يقضي بإطلاق النار على المظاهرات إذا لم تستطع قوات البوليس فضها رفض قائلاً:

" تقطع يدي ولا أوقع أمرًا بإطلاق الرصاص على أبناء الشعب " .

واقترح محمد رياض على رئيسه أن يصدر قرارًا بوصفه رئيسًا للجمهورية بإقالة الوزارة، وأن يعهد إلى الدكتور وحيد رأفت بتأليف وزارة مدنية وعرض محمد رياض استعداده للقيام على رأس قوة من الحرس الجمهوري وبعض ضباط الجيش الموالين لمحمد نجيب بالهجوم على مبنى البرلمان الذي كان محمد رياض يشرف على حراسته أثناء انعقاد المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء واعتقال أعضاء مجلس الثورة بل وإطلاق النار عليهم لو استدعى الأمر .

ورأى محمد نجيب نظرًا لخطورة ذلك الأمر أن يستدعى خالد محيي الدين لاستشارته، فأرسل إليه محمد رياض في الساعة السادسة صباحًا لإحضاره من منزله، وبرغم أن خالد محيي الدين كان حتى ذلك الوقت عضوًا في مجلس الثورة فإنه كان موضع ثقة محمد نجيب وكذا موضع ثقة الضباط الأحرار بسلاح الفرسان الذي كان خالد أحد ممثليه في مجلس الثورة وكان الآخر هو حسين الشافعي، وعندما حضر خالد محيي الدين وتدارس محمد نجيب الموقف معه لم يجد خالد مبررًا للإجراءات العنيفة التي اقترحها محمد رياض وشكّك في وجود أية مؤامرة ضد قرارات 25 مارس، وكان لديه اعتقاد ثبت بعد ذلك أنه كان مخدوعًا فيه وهو أن عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة في حالة انهيار تام .

وظل محمد نجيب ساهرًا تلك الليلة حتى الصباح فقد كان من المقرر أن يرافق الملك سعود

ملك المملكة العربية السعودية الذي كان في زيارة رسمية لمصر وقتئذ إلى الإسكندرية صباح السبت 27 مارس وفقًا للبرنامج السابق إعداده، وكان من المتفق عليه أن يكون بصحبتهما خلال هذه الزيارة جميع أعضاء مجلس الثورة، وعند وصول محمد نجيب برفقة الملك سعود إلى محطة سكة حديد مصر لركوب القطار فوجئ بأن أعضاء المجلس أرسلوا اعتذارهم عن عدم السفر في آخر لحظة فيما عدا ثلاثة رافقوه في القطار وهم: كمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين.

وأدرك محمد نجيب كما ذكر في الصفحة 220 من كتابه "كلمتي للتاريخ" أن أعضاء المجلس تخلفوا في القاهرة ليشرفوا على تنفيذ خطتهم، وأنهم اختاروا هذا اليوم بالذات لأنهم كانوا على يقين من أن واجب الضيافة سيحتم على محمد نجيب مصاحبة ضيفه إلى الإسكندرية، ويبدو أن الترتيبات التي أعدها مجلس الثورة كي يتم تنفيذها يوم السبت 27 مارس لم تقتصر على العاصمة فقط بل امتدت حتى إلى المحطات التي سيمر عليها القطار الذي سيقل محمد نجيب وضيفه الملك سعود في طريقهما إلى الإسكندرية، فقد سجل خالد محيي الدين الذي كان يركب ذلك القطار برفقة الرئيس وضيفه خواطره عن تلك الرحلة في الصفحة 312 من كتابه "الآن أتكلم" فقال:

"وما أن تحرك القطار نحو أول محطة في الطريق حتى أحسست بأن هواجسي التي سيطرت عليّ في الجلسة السابقة لمجلس الثورة كانت صائبة (يقصد الجلسة التي تقرر خلالها صدور قرارات 25 مارس 1954)، وأن شعوري بأن هناك ترتيبًا خفيًّا يجري إعداده كان صحيحًا؛ فعلى كل محطة كان هناك حشد من الناس يهتف بحياة محمد نجيب وحياة الملك سعود ثم يهتف: تحيا الثورة.. لا حزبية، وأحسست أن ثمة ترتيبًا لهذا الأمر كله، كانت الحشود متوسطة الحجم، حوالي مائتين في كل محطة، لكن الذي يؤكد الترتيب أن الشعارات كانت موحدة فكيف يمكن التصديق أنه دون ترتيب خاص سرت هذه الشعارات وسط جميع المحتشدين في كل المحطات على طول الطريق من القاهرة إلى الإسكندرية؟

وأعتقد أن هيئة التحرير وأجهزة الدولة والأمن كانت وراء هذه الحشود وتغير الموقف عندما وصلنا إلى الإسكندرية فقد كان هناك حشدان: حشد يهتف للنحاس وفؤاد سراج الدين، وحشد يهتف: "تحيا الثورة ولا حزبية".

وفي الوقت الذي كان فيه محمد نجيب يرافق الملك سعود أثناء جولته لمشاهدة أهم معالم الإسكندرية وفقًا للبرنامج المعد لذلك من قبل كان كمال الدين حسين منشغلاً بتأدية المهمة الحقيقية التي قدم خصيصًا إلى الإسكندرية من أجلها وهي الاجتماع مع الضباط الذين يمثلون جميع وحدات حامية الإسكندرية، وذلك في رئاسة آلاي المدفعية المضادة للطائرات بالسلسلة وفقًا للموعد الذي حدده لهذا الاجتماع قبل مغادرته القاهرة.

وكان الاجتماع صورة مماثلة للاجتماعات التي عقدت لضباط الجيش في القاهرة؛ فقد عمد كمال الدين حسين إلى إثارة الضباط الحاضرين بذكر المؤامرات التي يدبرها الإقطاعيون والسياسيون القدامى للقضاء على الثورة، كما عمل على استفزازهم بذكر بعض الوقائع التي جرت أثناء اجتماع الجمعية العمومية للمحامين في اليوم السابق ـ الجمعة 26 مارس ـ والقرارات التي صدرت والروح العدائية التي ظهرت من المحامين تجاه ضباط الجيش ومطالبتهم بحل مجلس قيادة الثورة فوراً وعودة الجيش إلى ثكناته.

وانتهى الاجتماع بالطريقة ذاتها التي كانت إدارات الأسلحة وقيادات التشكيلات بالجيش قائمة بتنفيذها في التوقيت نفسه سواء بالقاهرة أو في المناطق العسكرية الأخرى، وهي توجيه الضباط الحاضرين بشتى وسائل التوجيه والإقناع والضغط لإصدار القرارات التي تطالب ببقاء مجلس الثورة وإلقاء قرارات 25 مارس 1954.

وكان اللواء محمد نجيب قد استقر رأيه قبل مغادرته القاهرة إزاء ما لمسه من خطورة الموقف على عدم المبيت هو وضيفه الملك سعود في الإسكندرية كما كان مقرراً في برنامج الزيارة من قبل؛ ولذا لم يلبث أن قطع الزيارة بعد الظهر وعاد مع ضيفه بالطائرة في المساء إلى القاهرة ليكون قريبًا من مسرح الأحداث.

الوساطة التي بذلها الملك سعود لإزالة الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر:

كان الموقف داخل الجيش يوم السبت 27 مارس غاية في الخطورة فقد انقسم ضباط الجيش إزاء أزمة مارس إلى فريقين، وبدأت نذر الحرب الأهلية تلوح في الأفق مهددة مصر بأفدح الويلات، وكان فريق من الضباط الذين يعارضون الديكتاتورية العسكرية ـ وعلى رأسهم ضباط سلاح الفرسان ـ يؤيدون اللواء محمد نجيب عن عقيدة وإيمان، وكان فريق ثان من الضباط يؤيدون عبد الناصر أيضًا عن اقتناع وإيمان على اعتبار أنه يحافظ على استمرار الثورة، وتحقيق أهدافها، ويعتبرون أن موقف محمد نجيب يعد تراجعًا عن أهداف الثورة، وكان هناك فريق ثالث من الضباط لم يكن مرتبطًا بأي مبادئ أو قيم وهم الذين أطلق عليهم طائفة المنتفعين بالثورة، وكان جانب منهم قد جنى مكاسب كبيرة من الثورة أو تقلد مناصب لم يكن يحلم بها ولذا كان يهمه استمرار بقاء مجلس الثورة، وجانب آخر قد تورط في أعمال مخالفة للقانون جعلتهم حريصين على بقاء المجلس حتى لا يتعرضوا لخطر المساءلة والمحاكمة جزاء ما اقترفته أيديهم.

وعلى الرغم من القرارات التي اتخذتها مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات في مختلف المناطق العسكرية يوم السبت 27 مارس، وبرغم العرائض التي وقعها الضباط والتي رُفعت إلى مكتب القائد العام اللواء عبد الحكيم عامر ـ وكلها تطالب ببقاء مجلس الثورة وإلغاء قرارات 25 مارس ـ فإن الموقف الحقيقي داخل وحدات الجيش لم يكن يدعو إلى الاطمئنان؛ إذ إن عددًا كبيرًا من الضباط لم يكونوا مقتنعين بما جرى داخل المؤتمرات التي كان للقادة والمديرين تأثير كبير في نهايتها، والتي كان من الواضح أنها كانت خاضعة تمامًا لتعليمات وتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة.

وقد تمثلت خطورة انقسام الجيش على بعضه بأجلى مظاهرها في لقاءات وتجمعات الضباط التي جرت طوال يوم 27 مارس سواء بمنزل عبد الناصر بمنشية البكري والذي لم يغادره طوال اليوم أو بمنزل محمد نجيب بالزيتون عقب عودته من الإسكندرية.

ومنذ الصباح الباكر يوم السبت 27 مارس توافدت على منزل عبد الناصر مجموعات عديدة من الزائرين كان من بينهم بعض أعضاء مجلس الثورة وبعض الوزراء المدنيين وعدد من الضباط الأحرار من مختلف أسلحة الجيش، وبعد ظهر السبت استقبل عبد الناصر وفوداً من القادة والضباط الذين يمثلون أسلحة الجيش وتشكيلاته، وقدّم له قادة الجيش القرارات التي صدرت عن مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات وهي المطالبة ببقاء مجلس الثورة وإلقاء قرارات 25 مارس 1954، وأخطره قادة الجيش بأن الضباط قرروا الاعتصام بوحداتهم إلى أن تجاب هذه المطالب، كما أخطروه بأن من ضمن أسباب اعتصام الضباط داخل ثكناتهم إظهار احتجاجهم على المناقشات التي دارت والقرارات التي صدرت في اليوم السابق خلال اجتماع الجمعية العامة للمحامين ـ صباح الجمعة 26 مارس ـ والتي اعتبرها الضباط ماسة بهم.

وفي مساء السبت 27 مارس وعندما وصل اللواء محمد نجيب إلى داره عائداً بالطائرة من الإسكندرية وجد أن المنزل قد امتلأ بالعديد من الضباط من مختلف الرتب الذين وفدوا من مختلف أسلحة الجيش ووحداته خاصة من ضباط سلاح الفرسان وأعلنوا جميعًا استعدادهم التام لتحريك قواتهم ضد مجلس الثورة واعتقال أعضائه في مقار إقامتهم.

وكان في مقدمة هؤلاء الضباط العقيد أحمد شوقي الذي كان قائداً للكتيبة 13 مشاة التي قامت بدور بارز ليلة 23 يوليو 1952، وكان أحمد شوقي الذي تولى قيادة قسم القاهرة (المنطقة المركزية) بعد الثورة قد أحيل إلى التقاعد بعد أزمة فبراير 1954 بسبب إظهار تأييده لمحمد نجيب كما حُددت إقامته في منزله يوم 8 مارس، وقد نشرت له جريدة المصري في أواخر مارس مقالاً هاجم فيه أعمال وتصرفات مجلس الثورة هجومًا عنيفًا واختتم مقاله بعبارة مثيرة وهي "عودوا إلى صفوفكم في الجيش"، هذا وقد دفع العقيد أحمد شوقي ثمنًا غاليًا نظير تأييده لمحمد نجيب؛ فقد تم تقديمه للمحاكمة أمام محكمة الثورة عقب أزمة مارس بتهمة (تحريض بعض ضباط القوات المسلحة على إحداث فتنة في البلاد معرضًا بذلك سلامة الوطن للخطر) وحكمت عليه المحكمة بالسجن عشر سنوات ولكنه لم يمكث طويلاً بالسجن فقد أفرج عنه صحيًّا بعد فترة.

الموقف يهدد الجيش بالانقسام:

وصف محمد نجيب الموقف الخطير الذي أصبح عليه الجيش يوم 27 مارس 1954 والذي كان يهدد بانقسامه في الصفحتين 220 و221 من كتابه " كلمتي للتاريخ " فقال :

" كان الموقف يقترب من نقطة الصدام ومن المذابح ونزيف الدماء بل من الحرب الأهلية ، وكانت أي تعليمات ألقيها في هذه اللحظة تتحول فوراً إلى قذائف مدفعية وطلقات رصاص ، كان إعطائي الأمر لهؤلاء الضباط المحتشدين يعني تناطح قوات الجيش وسقوط الضحايا ونزيف الدماء واحتمالات الحرب الأهلية والخراب والتدخل الأجنبي ، هذا إلى احتمال آخر ماذا لو انتصر هؤلاء الضباط؟ هل يقبلون العودة فوراً إلى الثكنات؟ ألا يطالبون بالانتظار فترة إلى أن تستقر الأمور ثم تطول المدة إلى أن يستقروا هم في السلطة؟ المشكلة كلها تتركز في الانقلاب العسكري . . في حركة قوات الجيش لتغيير الأمور تحت تهديد السلاح . هذا العمل في ذاته حتى لو تم تحت أعظم الشعارات التي يتبناها الشعب لا بد وأن ينتهي إلى فرض إرادة الجيش على السلطة وانتهاء الديمقراطية وبدء عهد من الديكتاتورية العسكرية " .

واستطرد محمد نجيب في الصفحتين 221 و222 من كتابه قائلاً : " وحزمت أمري على رفض استعمال القوة ولم أوافق على تحريك قوات عسكرية ، ولم أوافق أيضًا على اعتقال أعضاء المجلس بعملية قد تعرض حياتهم للخطر وقد تعرض استقلال مصر للضياع ، كنت أتمنى أن ينهض الشعب ويتحرك دفاعًا عن حريته ولم أكن أتمنى أن أنتصر بطلقات الرصاص ، وحضر إليّ أثناء مناقشات الضباط معي واحتشادهم حولي في المنزل الدكتور عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ وعبد الرحمن عزام وتدارسنا الموقف ، وتبينت أن الأمر قد وصل غايته وأنه لم يعد هناك من سبيل إلا أحد أمرين كلاهما شديد المرارة على النفس :

الأول : أن أشعل الموقف بتحريك قوات عسكرية وهو أمر مع خطورته الشديدة غير مضمون العاقبة .

الثاني : أن تنتهي هذه الجولة بانتصار الديكتاتورية وأن أنسحب من الميدان بالاستقالة مرة ثانية .

واخترت الأمر الثاني وربما أكون قد أخطأت الاختيار، ولكن هل كنت في ذلك الوقت أعلم الغيب؟ هل كنت أتوقع لمصر ما حدث لها بعد ذلك؟ يقينًا لو كنت أعرف لما ترددت في الاختيار وكنت صممت أن أمضي في طريق الصراع إلى نهايته" .

وعقب انصراف الضباط والزائرين من منزل محمد نجيب أشار عليه العقيد أحمد شوقي أن يتصل بالملك سعود وأن يطلب منه التدخل لحسم الخلاف وإنقاذ الموقف الذي يزداد كل ساعة تحرجًا، وفي حوالي منتصف الليل وبعد أن أمضى محمد نجيب أكثر من ساعة وهو يبحث الموقف مع الملك سعود في قصر الطاهرة، اتصل الملك سعود هاتفيًا بعبد الناصر ودعاه إلى الحضور إلى قصر الطاهرة.

وتوجه عبد الناصر إلى القصر وبرفقته عبد الحكيم عامر وتركا باقي أعضاء مجلس الثورة في منزل عبد الناصر انتظارًا لعودتهما، وعقد اجتماع بصالون قصر الطاهرة حضره الملك سعود ومحمد نجيب وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وانضم إلى الاجتماع بعد فترة من الانتظار عبد الرحمن عزام والدكتور عبد الرزاق السنهوري والدكتور حسن بغدادي بعد حضورهم فرادى إلى القصر، وقد طلب الملك سعود من عبد الناصر العمل على إنهاء الخلاف القائم بين مجلس الثورة ومحمد نجيب.

ورد عبد الناصر قائلاً إنه كان يود من أعماق قلبه حسم هذا الموقف المؤسف وإنه كان مسيطرًا على الجيش حتى يوم الجمعة 26 مارس، أما الآن وبعد أن أصدرت نقابة المحامين قراراتها فقد أفلت الزمام من يده وأصبح لا يستطيع التحكم في ضباط الجيش الذين اعتصموا في وحداتهم حتى تجاب مطالبهم التي تركزت في المطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس.

وقد وصف محمد نجيب وجمال عبد الناصر ما دار في الاجتماع الذي عقد بصالون قصر الطاهرة والذي توسط خلاله الملك سعود لإزالة الخلاف المستحكم بينهما، وصفًا ناقض فيه كل منهما الآخر تمامًا، وقد أورد البغدادي في الصفحة 156 من مذكراته في الجزء الأول بعض التفاصيل عما دار في ذلك الاجتماع نقلاً عن جمال عبد الناصر فقال:

" وفي ثاني يوم ـ أي يوم الأحد 28 مارس ـ علمت من جمال عبد الناصر تليفونيًا في الصباح الباكر أن محمد نجيب عندما وصل إلى مطار القاهرة في اليوم السابق عائدًا من الإسكندرية مع الملك سعود فقد ذهب إليه الضابط أحمد شوقي الذي كان قد أحيل إلى المعاش منذ فترة بسيطة وهو متعاطف معه وبلَّغه بثورة ضباط الجيش ضد القرارات التي أعلنت أخيرًا وأفهمه أن الضباط يريدون قتله ـ أي قتل محمد نجيب ـ وقتله هو كذلك، وبعد أن وصل محمد نجيب إلى منزله قام بالذهاب إلى الملك سعود وأبلغه بما سمعه وطلب منه أن يصحبه إلى السعودية عند سفره يوم الاثنين 29 مارس، واتصل الملك سعود بجمال عبد الناصر وطلب منه أن يذهب إليه فاصطحب جمال معه عبد الحكيم عامر وتوجها إلى قصر الطاهرة وتناقشا مع الملك في موضوع الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة، ويقول جمال إنهما هاجما محمد نجيب بشدة أمام الملك سعود وكان محمد نجيب يقول لهما باللغة الإنجليزية: (لا تعاملوني هذه المعاملة أمامه) " .

أما محمد نجيب فقد وصف ما دار في هذا الاجتماع من وجهة نظره في الصفحات من 222 إلى 224 من كتابه " كلمتي للتاريخ " فقال:

" كان الاجتماع هادئًا ومرهقًا معًا، لم أكن أستطيع النظر في وجه جمال وعبد الحكيم، كنت أرى على وجهيهما قناع إبليس ومن أيديهما تقطر الدماء، كنت منهكًا كملاكم في الجولة الثانية عشرة. . لم أهزم بالضربة القاضية ولكني هزمت بالنقط بعد كفاح طويل، فقد كانت نقابة المحامين ما زالت تعلن عن الإضراب وطلبة الجامعة يعقدون مؤتمرًا يؤيدون فيه الاتجاه الديمقراطي وهيئات التدريس في الجامعات أصدرت بيانًا تؤيد فيه الديمقراطية والحياة النيابية، ولكني كنت واثقًا أن قوات الجيش الموالية لمجلس الثورة يمكن أن تتحرك لإطلاق الرصاص على أية هيئة إذا تعرضت خطتهم السوداء للفشل، وقلت للملك سعود أمامهم إن الأمور قد وصلت إلى نقطة الافتراق وإنه لم يعد هناك سبيل للتفاهم مع أعضاء المجلس بعد أن وصلوا إلى حد التآمر وتدبير الخطط دون تقدير سليم لما قد تتعرض له مصر من صراع أو حرب

أهلية أو تصادمات عسكرية وأن قراري هو الاستقالة، ولم أشهد إصراراً من عبد الناصر على معارضة هذا القرار مثلما شاهدت هذه الليلة وكان يؤكد إصراره هو وزملائه على بقائي معهم رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الثورة، وكنت أصر على الرفض رفضاً مطلقاً، واستمرت المناقشة ساعات حتى وصل إلينا صوت المؤذن لصلاة الفجر من المسجد القريب، وتحت إلحاح الجميع قبلت البقاء في موقعي إنقاذاً لمصر ومنعاً للحرب الأهلية، وكان واضحاً أن معارضة عبد الناصر لهذا القرار (قرار استقالة محمد نجيب) لا تنبعث من حب لي ولكن من خشية انفجار مثلما حدث منذ أربعة أسابيع فقط في شهر فبراير" .

وإذا تغاضينا عن الاختلاف الواضح في الروايتين اللتين أدلى بهما محمد نجيب وعبد الناصر عما دار في الاجتماع الذي حضره عبد الحكيم عامر وحضر جانباً منه الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة والدكتور حسن بغدادي وزير التجارة والصناعة والتموين وقتئذ وعبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، فإن الأمر الذي لا مجال للخلاف فيه هو ما كشفت عنه الروايتان من مشاعر الكراهية العميقة المتبادلة بين الطرفين، ففي حين ذكر محمد نجيب أنه خلال الاجتماع لم يكن يستطيع النظر في وجه عبد الناصر وعبد الحكيم لأنه كان يرى على وجهيهما قناع إبليس ومن أيديهما تقطر الدماء، نجد أن عبد الناصر يعترف بأنه وعبد الحكيم عامر قد هاجما محمد نجيب بشدة أمام الملك سعود بدرجة جعلته يقول لهما بالإنجليزية: "لا تعاملوني هذه المعاملة أمامه" ولم يكن ممكناً بالطبع بعد أن وصلت الأمور بينهما إلى هذا الحد توقع أي وفاق أو تعاون حقيقي بينهما؛ ولذا كان من الطبيعي أن تصل كل المحاولات التي بذلت للتوفيق بينهما إلى طريق مسدود.

سر موقف الإخوان المسلمين أثناء الأزمة:

لا شك أن جانباً كبيراً من نجاح مجلس الثورة في تنفيذ مخططه المرسوم في أزمة مارس 1954 كان يرجع إلى السرعة الفائقة التي تم بها تنفيذ ذلك المخطط؛ إذ لم تستغرق الأزمة أكثر من 48 ساعة كانت عبارة عن يومي السبت 27 والأحد 28 مارس بحيث أصدر المجلس قراره بإلغاء

كل قرارات مارس يوم الاثنين 29 مارس إيذانًا بانتهاء الأزمة واستعادة مجلس الثورة لكل سلطاته المطلقة وعودته إلى الحكم الشمولي الشامل. وقد تعمد عبد الناصر عدم الإفراج عن الإخوان المسلمين المعتقلين حتى يوم 25 مارس حتى لا تسنح الفرصة لقيادة الإخوان ولا أن يتسع الوقت أمامها لدراسة الموقف ومعرفة أسراره الخفية واكتشاف حقيقة اللعبة التي كان يلعبها مجلس الثورة، والتي خطط لها من قبل بمهارة وإتقان للتوصل إلى إلغاء قرارات مارس والإطاحة بالحياة الديمقراطية في البلاد.

فقد كان الخطر الأكبر الذي يهدد خطة عبد الناصر بالفشل هو أن يتخذ الإخوان المسلمون موقفًا معارضًا لمجلس الثورة وأن تنزل جماهيرهم الغفيرة مرة أخرى إلى الشوارع للتظاهر ضد المجلس كما جرى الحال في أحداث أزمة فبراير 1954، مما كان كفيلاً بإفشال المخطط المرسوم وانفلات زمام الموقف من يده.

وكانت مصر يومي 27 و28 مارس تقف على شفا بركان قابل للانفجار؛ فقد امتلأت شوارع القاهرة بالمظاهرات المدبّرة والإضرابات الموجهة والاعتصامات المأجورة التي كان من المعروف أنها من تنظيم وإخراج السلطة، مما أثار سخط طوائف عديدة من الشعب خاصة المثقفين وأساتذة وطلاب الجامعات والنقابات المهنية، هذا فضلاً عن الكثيرين من ضباط الجيش الذين حضروا مؤتمرات الأسلحة لتأييد مجلس الثورة وشاهدوا بأنفسهم مدى ما اكتنف هذه المؤتمرات وقراراتها من تزييف واصطناع، وكان من الخطر بلا شك أن يشارك قيادة الإخوان المسلمين في هذا المعترك الوخيم بإنزال جماهيرها إلى الشوارع لتزيد النار اشتعالاً ولتتعرض البلاد لخطر حدوث اشتباكات عنيفة ومجازر دموية بين جماهير الشعب وبعضها، بينما قوات الاحتلال على بعد لا يتجاوز مائة كيلومتر وعلى أتم استعداد للزحف صوب العاصمة.

ونتيجة لهذه الظروف العصيبة انحصر نشاط قادة الإخوان يومي 27 و28 مارس في محاولة التوفيق بين محمد نجيب وعبد الناصر وطالبوا الطرفين باتخاذ مهلة ولو إلى حين انتهاء زيارة

الملك سعود لمصر، ولكن التخطيط الذي وضعه مجلس الثورة لم يكن يسمح بمثل هذه المهلة؛ ولذا فشلت وساطتا الإخوان المسلمين والملك سعود على السواء؛ لأن نجاح أي منهما كان يعني تأجيل الأزمة واحتمال انكشاف المخطط المرسوم لها وهو وجوب الإجهاز على قرارات مارس واستعادة مجلس الثورة لجميع سلطاته المطلقة بأسرع وقت ممكن، وفضلاً عن العوامل السابقة كان هناك عامل مهم جعل القوى المؤثرة التي ساندت محمد نجيب في أزمة فبراير ـ وكان من بينها جماهير الإخوان ـ تنفض من حوله في أزمة مارس وهو ضعف محمد نجيب وتخاذله المحيّر أمام مجلس الثورة.

لقد كان الأمر المتوقع بعد أن عاد محمد نجيب إلى السلطة ظافرًا منتصرًا بعد أزمة فبراير 1954 مؤيدًا من الجيش والشعب بصورة لم يسبق لها مثيل أن يطيح بمجلس قيادة الثورة أو في القليل أن يضع حدًا لطغيانه وتجاهله له واستهانته بأمره، وهو الوضع الذي أجبره على تقديم استقالته التي أشعلت أزمة فبراير، ولكن لدهشة الناس استمر محمد نجيب على ضعفه برغم انتصاره الساحق واستمر مجلس الثورة على قوته وطغيانه برغم هزيمته المنكرة لسبب واحد فقط وهو طبيعة محمد نجيب المسالمة وشخصيته الطيبة المتسامحة.

ولكن ذلك الوضع المختل كلف المؤيدين لمحمد نجيب ثمنًا غاليًا ـ دون أن يحرك هو ساكنًا لحمايتهم ـ فقد أطلق رجال البوليس الحربي الرصاص على مظاهرات طلاب الجامعة عند نهاية كوبري قصر النيل وهي في طريقها إلى ميدان عابدين لتهنئة محمد نجيب بعودته ظافرًا بعد أزمة فبراير وسقط عشرات من المصابين، كما تم اعتقال زعماء الإخوان المسلمين الذين قادوا المظاهرات الشعبية الحاشدة يومي 27 و28 فبراير وزُج بهم في السجن الحربي حيث تعرضوا ـ بالإضافة إلى ويلات الاعتقال ـ للضرب المبرح من زبانية السجن.

وفي صفوف الجيش تعرض الضباط الذين أظهروا مناصرتهم لمحمد نجيب في أزمة فبراير خاصة سلاح الفرسان للاعتقال والإبعاد والتشريد دون أن يتدخل محمد نجيب لحمايتهم والذود عنهم؛ ولهذا كان من الطبيعي أن يجد محمد نجيب نفسه وحيدًا في أزمة مارس في مواجهة مجلس

الثورة الذي تمكن بسهولة تامة من حشد الأعوان والأنصار من حوله بعد أن بات معروفًا لدى الجميع أن زمام السلطة ومصدر القوة واغتنام المكاسب واجتناء المغانم وتقلد المناصب كلها في يد المجلس وحده بلا أي شريك أو منازع.

كيف غمرت حركات الاعتصام والإضراب أرجاء البلاد؟

عقب إعلان قرارات 25 مارس 1954 بدأت مظاهر النشاط تبدو في بعض الأوساط السياسية الحزبية القديمة، ولكن التجارب الأليمة التي مرّ بها بعض السياسيين القدامى من تعرضهم لعمليات الاعتقال والتعذيب في السجون وتحديد الإقامة والمحاكمات أمام محكمة الثورة علّمت الجميع ضرورة التروي والحذر وعدم التورط في أيّة ممارسات سياسية قد تجلب عليهم الويلات في المستقبل، وكذا تجنب مهاجمة مجلس الثورة بطريقة مباشرة أو عنيفة خشية تغير الأحوال ووقوعهم ثانية تحت قبضة المجلس وفي أيدي زبانية التعذيب في السجن الحربي، فليس هناك ضمان لتنفيذ مجلس الثورة لقراراته ووعوده بإعادة الديمقراطية وإطلاق الحريات.

ومن مراجعة ما نشرته الصحف في هذه الفترة القصيرة عقب الإعلان ضمن قرارات 25 مارس عن إعادة الأحزاب دون أي شروط يتضح لنا مدى ضآلة نشاط رجال الأحزاب القديمة في تلك الفترة ومدى التحفظ الواضح في تصريحاتهم السياسية؛ ففي حزب الوفد صرّح عبدالسلام فهمي جمعة رئيس مجلس النواب السابق وأحد أقطاب الحزب بقوله:

"أدى رجال الثورة واجبهم وعلى الأحزاب أن تؤدي واجبها فتسمو عن التجريح، ومن الضروري إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق حرية مصطفى النحاس والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين".

وفي حزب الأحرار الدستوريين قال الدكتور محمد حسين هيكل زعيم الحزب السابق:

"سأعمل لتقوية كتلة الأمة وتمكين وحدتها".

وفي الحزب السعدي وجه علي أيوب الوزير السابق وأحد أقطاب الحزب الدعوة لتأليف حزب واحد للسهر على إقامة حكم صالح.

وفي الحزب الوطني دعا محمد حافظ رمضان زعيم الحزب السابق بعض أقطاب الحزب للاجتماع في منزله للتباحث في الموقف، وحضر الاجتماع عبد الرحمن الرافعي ومحمد زكي علي وفكري أباظة وعلي منصور.

ويتضح من ذلك أنه لا صحة لما ردده البعض من أن الأحزاب السياسية المنحلّة بعد إعلان قرارات 25 مارس استفزت الناس بأساليبها القديمة التي مجّها الشعب، أو أنها تحالفت مع الإقطاع والرجعية لضرب الثورة وذلك لسبب بسيط وهو أن قرارات 25 مارس التي نشرت في الصحف يوم الجمعة 26 مارس لم يلبث مجلس الثورة أن قام بوأدها وتشييعها إلى مقرها الأخير يوم الاثنين 29 مارس، أي قبل أن تتاح الفرصة لأحد من السياسيين القدامى من رجال الأحزاب للقيام بأي نشاط سياسي يمكن أن يؤثر على جماهير الشعب، أو التخطيط والتدبير لأي أعمال مضادة للثورة. . وهذه كلمة حق وإنصاف ينبغي أن تقال حول هذا الموضوع.

وقد نشرت الصحف يوم الجمعة 26 مارس أن إقامة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد السابق ما زالت محدّدة في داره بجاردن سيتي ولم ترفع الحراسة عنه بعد ولكن ينتظر إطلاق حريته خلال أيام، وبعد يومين ورد في الصحف أن تحديد إقامة النحاس لن يلغى بل عززت الحراسة على داره.

كما نشرت الصحف أن مجلس الثورة أصدر قراراً بالإفراج عن العقيد رشاد مهنا الوصي السابق على العرش وأنه من المتوقع الإفراج عنه على الفور، ولكن إطلاق سراح رشاد مهنا لم يتم إلا بعد أكثر من عامين.

وفي صباح الأحد 28 مارس نشرت الصحف تحت عناوين بارزة وفي صدر صفحاتها نبأ وساطة الملك سعود بين محمد نجيب ومجلس الثورة، وأوردت بعض التفاصيل عن الاجتماع الذي عقد في قصر الطاهرة مساء السبت 27 مارس والذي استمر منذ منتصف الليل حتى قبيل الفجر والذي حضره الملك سعود ومحمد نجيب وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر.

الاعتصام والإضراب عن العمل والطعام:

بدأ دور العمال في الظهور على مسرح الأحداث في أزمة مارس منذ صباح السبت 27 مارس 1954، وقد اتضحت صحة المعلومات التي بُلّغت لمحمد نجيب عن طريق ياوره الخاص النقيب محمد رياض في الساعة الثانية صباح السبت عندما أيقظه من نومه عن المظاهرات المدبّرة التي سوف تنطلق في الصباح لتهتف بسقوط الديمقراطية والأحزاب، فقد قامت بالفعل في بعض شوارع القاهرة مظاهرات اشتركت فيها عناصر من هيئة التحرير ومن الحرس الوطني واتجهت كلها إلى المقر الرئيسي للهيئة بميدان عابدين وكانت تهتف ـ كما ورد في الصحف ـ بسقوط الأحزاب والحياة البرلمانية وتطالب بإلغاء قرارات 25 مارس.

غير أن هذه المظاهرات لم تجد صدى لها في صفوف الجماهير؛ فقد كان عنصر التدبير السلطوي واضحًا فيها سواء من ناحية العناصر المشتركة فيها أو من ناحية مظهرها العام، فقد كان معظمها يجوب الشوارع داخل سيارات لوري حكومية كبيرة مزودة بمكبرات للصوت كما كانت الهتافات شبه موحدة.

ولكن أخطر الحركات في أزمة مارس على الإطلاق والتي لعبت دورًا رئيسيًا في حسم الأزمة لصالح عبد الناصر ومجلس الثورة قد انبعثت من دار اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بأرض شريف بالقاهرة حوالي ظهر السبت 27 مارس؛ ففي هذا التوقيت وبناءً على القرار الذي تم اتخاذه في اليوم السابق في مكتب الرائد أحمد عبد الله طعيمة مسئول الاتحادات والنقابات العمالية بهيئة التحرير، والذي اشترك في اتخاذه صاوي أحمد صاوي (المشهور بصوصو) رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك وأعضاء الاتحاد ورؤساء النقابات، بدأ اعتصام بعض قيادات الحركة العمالية في مقر الاتحاد العام وأصدروا بيانًا قالو فيه إنهم يعتصمون بوحي من الشعور الوطني الذي يجب أن يكون رائد الجميع في هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها البلاد، وأنهم قرروا الإضراب عن الطعام والاعتصام بدار الاتحاد حتى تجاب مطالبهم وهي:

1. عدم السماح بقيام الأحزاب.

2. استمرار مجلس الثورة في مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر.
3. قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة؛ تعد بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التي يرغب المجلس في إصدارها.
4. عدم الدخول في معارك انتخابية ووقوف المواطنين جميعًا جبهة واحدة حتى يتم جلاء المستعمر.
5. إقرار مشروعية حق الإضراب.

واختتم قادة العمال بيانهم بمناشدة المواطنين على اختلاف طوائفهم الوقوف وراء هذه المطالب صفًا واحدًا، وذلك لسلامة الوطن وعدم الرجوع إلى الأوضاع التي عانى منها الوطن الكثير، واختيرت دار اتحاد نقابات النقل المشترك لتكون مقرًا لحركة الاعتصام، كما اختير صاوي أحمد صاوي رئيس الاتحاد زعيمًا للحركة نظرًا لأن اتحاد نقابات النقل المشترك كان يسيطر على شريان القاهرة الرئيسي وهو المواصلات، ولم يكد يبدأ الاعتصام حتى تم استدعاء مجالس إدارات النقابات العمالية الأخرى لتنضم إلى الاعتصام وتتخذ القرارات نفسها التي اتخذها الاتحاد العام وتعلن الإضراب عن العمل حتى تجاب مطالب العمال.

وأخذت دار الإذاعة في إذاعة قرارات النقابات العمالية بالاعتصام وبالإضراب عن الطعام وعن العمل وكان بعضها تتم إذاعته قبل أن تتخذ هذه النقابات قراراتها بالفعل، وقد تضمنت قرارات النقابات صيغة شبه موحدة وهي أن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الإضراب عن الطعام وعن العمل حتى تجاب مطالبهم، وهي المطالب نفسها التي أعلنها قادة حركة الاعتصام من دار اتحاد نقابات النقل المشترك، كما أخذت دار الإذاعة أيضًا في إذاعة مئات البرقيات التي ذكرت أنها انهالت عليها من مختلف الطوائف والمهن ومن جميع أرجاء الجمهورية.

وفي صباح اليوم التالي ـ الأحد 28 مارس ـ خرجت الصحف الموالية للحكومة وقد

نشرت في صدر صفحاتها وتحت عناوين بارزة البيان الذي أصدره اتحاد نقابات النقل المشترك والقرارات التي اتخذها، وكذا أنباء اعتصامات وإضرابات العمال في مختلف النقابات والشركات والقرارات التي تم اتخاذها، كما نشرت أسماء الهيئات والطوائف والنقابات التي أرسلت برقيات باسمها إلى هذه الصحف والتي يُبدون فيها احتجاجهم على قرارات 25 مارس ويطالبون فيها بعدم حل مجلس الثورة ويعلنون ثقتهم التامة به، وظهر بوضوح أن جميع أجهزة الدولة الإعلامية قد سُخّرت لتأييد حركة اعتصام نقابات العمال التي أعلنت إضرابها عن الطعام وعن العمل، بل وتحريض النقابات العمالية الأخرى كي تحذو حذوها حتى يكون الإضراب شاملاً على مستوى الدولة.

ولم تكد تذاع أنباء الاعتصام وقرارات الاتحاد العام حتى انهالت البرقيات من مختلف أرجاء مصر على مجلس الثورة بتأييد قرارات العمال المعتصمين، كما وفدت على دار الاتحاد العام مظاهرات عديدة أخذ أفرادها يهتفون ـ كما نشرت الصحف الموالية للحكومة ـ بحياة رجال الثورة وسقوط الأحزاب والإقطاع وحياة العمال والفلاحين، كما أخذوا يهتفون بحرارة بحياة جمال عبد الناصر منقذ مصر.

وسرعان ما انضم إلى المعتصمين في دار الاتحاد العام عدة نقابات أخرى كانت تمثل العمال الزراعيين والمحال التجارية وعمال النسيج وعمال بعض شركات الغزل وعمال المطابع الأميرية وغيرهم، وتضامنًا مع قرارات الاتحاد العام بدأ عمال المترو والأتوبيس بعد ظهر السبت 27 مارس إضرابهم عن العمل، كما أعلنت نقابة عمال الترام ونقابة سائقي التاكسي الاعتصام والإضراب عن العمل اعتباراً من اليوم التالي وعدم العودة حتى تجاب مطالب العمال.

وفي الإسكندرية اعتصم مساء السبت 27 مارس نحو خمسة آلاف عامل من عمال شركة الغزل داخل مصانعهم، وكذلك اعتصم بعض العمال بمكتب جريدة الجمهورية، كما اعتصم عدد كبير من العمال بالمقر العام لهيئة التحرير بميدان المنشية وكانوا يمثلون مختلف نقابات عمال الإسكندرية وأعلنوا تأييدهم للقرارات التي أصدرها الاتحاد العام لنقابات النقل المشترك

بالقاهرة، كما اعتصم 150 محاميًا بمقر هيئة التحرير بالمنشية أيضًا باسم المحامين الأحرار وأعلنوا استنكارهم للقرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية للمحامين بالقاهرة يوم الجمعة 26 مارس.

وقد نشرت الصحف الموالية للحكومة صباح الأحد 28 مارس إظهاراً لمدى اتساع حركة العمال وضخامتها أن نقابات عمال النقل المشترك إنما تمثل 400 ألف عامل في أنحاء الدولة، وتضم نقابات العمال الزراعيين 62 نقابة ويبلغ عدد أعضائها حوالي نصف مليون عامل زراعي، كما تضم النقابات العمالية الأخرى مئات الألوف من مختلف المهن.

ولكن هذه الحركة التي دبرتها ونظمتها هيئة التحرير قوبلت برد فعل مضاد من أقسام عديدة من النقابات والاتحادات العمالية الأخرى خاصة في الإسكندرية والتي كانت تؤيد عودة الديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته، وكانت هذه النقابات والاتحادات قد فوجئت بدار الإذاعة تذيع قرارات مزعومة صادرة باسمها تطالب بإلغاء قرارات 25 مارس والتمسك ببقاء مجلس الثورة، فسارعت بإرسال تكذيبات واستنكارات لما نسب إليها ولكن الصحف الموالية للحكومة التي أفسحت صفحاتها لحركة العمال المؤيدة لمجلس الثورة امتنعت عن نشر هذه التكذيبات؛ ولذا اقتصر نشرها على جريدة المصري التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح كما لم تشر دار الإذاعة في إذاعاتها إلى وصول هذه التكذيبات إليها.

وقد اجتمعت بعض الجمعيات العمومية لنقابات العمال بالإسكندرية وأصدرت قرارات بالمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فوراً وحل مجلس الثورة وإطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين واستنكار المحاولات المكشوفة من الاتحاد العام لتدبير حركات الاعتصام والإضراب عن الطعام وعن العمل، والمطالبة بإقامة اتحاد عام لجميع نقابات العمال بالجمهورية، وعلى الرغم من الانقسام الحاد الذي ظهر في صفوف العمال فإن الحركة العمالية التي كانت تؤيد بقاء مجلس الثورة وتطالب بإلغاء قرارات 25 مارس كان من المحتم نجاحها بعد أن تولى تدعيمها ومؤازرتها ـ فضلاً عن جميع أجهزة الإعلام الحكومية ـ أربع هيئات حكومية قوية بكل طاقاتها وإمكاناتها:

الأولى: هيئة التحرير التي كان يوجهها الرائدان إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة، وهي التي دبرت كل حركات الاعتصام والإضراب.

والثانية: مديرية التحرير التي كان يرأسها الرائد مجدي حسنين الذي حرّك أعدادًا ضخمة من عمال المديرية بواسطة عربات اللوري إلى القاهرة للاشتراك في المظاهرات.

والثالثة: الحرس الوطني الذي كان يتولى قيادته العقيد عبد الفتاح فؤاد والذي أخذ رجاله بعد أن وزعت عليهم الملابس المدنية والجلاليب يطوفون بعرباتهم في شوارع القاهرة مرددين الهتافات بتأييد مجلس الثورة وسقوط الديمقراطية والأحزاب.

والرابعة: إدارة البوليس الحربي (الشرطة العسكرية) الذي نزل قائدها المقدم أحمد أنور بكل ثقله وبأكفأ عناصره ورجاله لمساعدة حركة العمال خاصة بعد أن وصله استدعاء النيابة العامة للحضور أمامها صباح الاثنين 29 مارس للتحقيق معه في واقعة اعتدائه بالضرب على بعض كبار المحامين في السجن الحربي.

القاهرة عاشت 48 ساعة دون مواصلات:

في الوقت الذي كان فيه اتحاد نقابات عمال النقل المشترك يدير بتوجيه من هيئة التحرير يوم السبت 27 مارس أضخم حركة اعتصام وإضراب شهدتها مصر منذ عام 1919، اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية وأصدرت بيانًا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل التدابير والإجراءات الاستثنائية فورًا، وحل مجلس الثورة وتأليف حكومة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية لحين اجتماع الجمعية التأسيسية في 23 يوليو بعد إجراء الانتخابات، وفي اليوم نفسه عقد طلاب جامعة القاهرة مؤتمرًا وطنيًا في الحرم الجامعي أعلنوا فيه تأليف جبهة الاتحاد الوطني التي تضم الطلبة الوفديين والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين، واتخذوا قرارات بالمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين السياسيين فورًا وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات وحل مجلس الثورة منذ ذلك اليوم دون انتظار اجتماع الجمعية التأسيسية، وفي اليوم التالي ـ الأحد 28 مارس ـ اجتمع

أعضاء مجالس إدارات نوادي هيئات التدريس بجامعتي القاهرة وإبراهيم (عين شمس حاليًا) بمعهد التربية للمعلمين واتخذوا قرارات طالبوا فيها بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات على الفور وعودة الحياة الدستورية إلى البلاد.

وبحلول يوم الأحد 28 مارس شهدت مصر أحداثًا خطيرة لم تشهد لها مثيلاً من قبل؛ فقد أصيبت حركة المواصلات في القاهرة منذ الصباح بالشلل التام ولم تلبث عدوى الإضراب أن انتقلت من القاهرة إلى الإسكندرية وعواصم الأقاليم والمدن الكبرى، وفي الساعة العاشرة صباحًا أذاعت الرابطة العامة لسائقي ووقادي القطارات بأنها بوحي من وطنيتها تعلن عن وقوف تسيير القطارات ما بين القاهرة والإسكندرية ابتداءً من منتصف الليل، وأنها ستقوم بشل حركة سير القطارات في جميع أنحاء الجمهورية إذا لم يعلن مجلس الثورة استجابته لمطالب الشعب خلال 24 ساعة، هذا ولم تتوقف المظاهرات طوال يوم الأحد؛ فقد توافدت على المقر الرئيسي لهيئة التحرير بميدان عابدين جموع حاشدة من العمال يمثلون نقابات النقل المشترك والسكك الحديدية والترسانة والمطبعة الأميرية لإعلان تجديد بيعتهم لهيئة التحرير على مبادئ الثورة، وألقى الرائد عبد الله طعيمة خطابًا على المتظاهرين أشاد فيه بوطنيتهم ودعاهم إلى الاتحاد وإعلان أن الثورة قد آمنت بالعمال منذ اليوم الأول لقيامها، وأن المحنة الحالية أثبتت أن العمال هم طليعة الوطنية دائمًا.

وفي شارع مجلس النواب احتشدت آلاف عديدة من المتظاهرين أمام مبنى مجلس الوزراء وهم يحملون اللافتات والأعلام وسدوا الطرق والشوارع المؤدية إليه، وتعالت هتافاتهم بسقوط الأحزاب والحياة البرلمانية والمطالبة ببقاء مجلس الثورة، واضطر حرس مجلس الوزراء إلى إغلاق أبواب السور الخارجي لمبنى المجلس خشية تدفق الجماهير إلى الفناء الداخلي للمبنى.

وفي الإسكندرية طافت مظاهرات عديدة معظمها من العمال في الشوارع الرئيسية حتى وصلت إلى مقر هيئة التحرير بالمنشية وكان مقر الهيئة مزدحمًا بأعداد كبيرة من المواطنين من

مختلف الفئات، كما اعتصم بمقر الهيئة عدة مئات كان من بينهم بعض المحامين والصحفيين الذين أعلنوا تصميمهم على البقاء حتى تجاب مطالب الشعب.

وفي الأقاليم أضرب عن العمل عمال الشركات والنقل المشترك والبترول والمحال التجارية والمخابز وسائقو سيارات الركوب والنقل والأتوبيس والتاكسي وخرج العمال في مظاهرات طافت بعض عواصم المحافظات والمديريات، وأصدر العمال المعتصمون بدار الاتحاد العام لعمال النقل المشترك بالقاهرة بيانًا ثانيًا وقعه ممثلون عن 33 نقابة وشركة كانت تمثل عمال المهن الصناعية والتجارية والزراعية والنقل العام والبنوك وشركات وورش السيارات، وذكروا في بيانهم أنهم يرفضون أية وصاية عليهم وأن الحزبية لن تتمكن بعد اليوم من الاتجار باسمهم وباسم الشعب، وركز البيان هجومه على حزب الوفد واختتم العمال بيانهم بأن مطالبهم التي أجمعوا عليها وأعلنوها هي مطالبتهم ببقاء مجلس الثورة وعدم قيام الأحزاب حتى تتفرغ جهود المواطنين لطرد المستعمر الغاصب.

وفي الساعة السادسة مساء يوم الأحد 28 مارس اجتمع ضباط البوليس بناديهم الكائن وقتئذ بحديقة الأزبكية على هيئة جمعية عمومية غير عادية برئاسة اللواء مصطفى المتولي مدير كلية البوليس وأصدروا بيانًا ذكروا فيه أن العودة إلى الحياة النيابية مع وجود الاحتلال الأجنبي خدعة استعمارية، وأنهم لذلك قرروا الامتناع عن تنفيذ أي إجراءات انتخابية حتى يتم جلاء المستعمر عن أرض الوطن، وأنهم يتمسكون ببقاء مجلس الثورة ولا يرضون عنه بديلاً حتى يحقق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، وفي إثر ذلك اجتمع ضباط بوليس الإسكندرية وأصدروا البيان التالي:

"لقد كان ضباط البوليس بحكم صلتهم بالحاكم والمحكوم أكثر طوائف الأمة إحساسًا بالفساد وشعورًا بالظلم والطغيان الذي ساد في عهد الحزبية والإقطاع، ويوم قامت الثورة لبوا نداءها سراعًا وجعلوا من أرواحهم وقلوبهم درعًا تحميها وتذود عن مبادئها السامية؛ ولذا فهم يعلنون ثقتهم التامة بمجلس الثورة وتأييدهم المطلق لما اتخذه زملاؤهم المجتمعون بناديهم العام في القاهرة من قرارات".

تدابير مجلس الثورة لوأد

قرارات مارس 1954

في صباح يوم الأحد 28 مارس استقبل عبد الناصر في منزله بمنشية البكري الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف وكان برفقته محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومي السابق، وكان منزل عبد الناصر الكائن بمنشية البكري قد امتلأت حجراته وحديقته بوفود من الضباط الذين قدموا من المناطق العسكرية خارج القاهرة بوصفهم مندوبين عن زملائهم في هذه المناطق، وكان من بينهم وفد يمثل السلاح البحري في الإسكندرية وقد قدّموا لعبد الناصر القرارات التي أصدرتها مؤتمرات الضباط في شتى المناطق التي يمثلونها والتي رفعوا صورة منها إلى كل من رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، وكانت كلها متفقة على وجوب إلغاء قرارات 25 مارس التي تتعارض مع أهداف الثورة وعلى تمسكهم باستمرار مجلس الثورة في مباشرة سلطاته حتى تتحقق أهداف الثورة.

وقد أبلغ ممثلو السلاح البحري عبد الناصر باعتصام الضباط البحريين بقطع الأسطول التي غادرت الميناء ورابطت في عرض البحر، وأنهم هدّدوا بعدم العودة إلى قاعدتهم البحرية بالإسكندرية حتى تجاب المطالب التي أجمع عليها الضباط.

وكان عبد الناصر قد أجرى اتصالات هاتفية بأعضاء مجلس الثورة في منازلهم في ساعة مبكرة من صباح الأحد ودعاهم إلى اجتماع طارئ بمقر القيادة العامة بكوبري القبة قبل اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء الذي كان قد تقرر عقده بعد ظهر يوم الأحد برئاسة مجلس الوزراء، وقد تعمد عبد الناصر عدم توجيه الدعوة إلى محمد نجيب لحضور اجتماع مجلس الثورة؛ نظرًا لأن جلسة المجلس كانت مخصصة لبحث وضعه وهل يستمر كما هو في مناصبه أم تتم تنحيته عنها.

وفور انتهاء عبد الناصر من مقابلاته توجه من منزله إلى مقر القيادة العامة حيث رأس جلسة مجلس الثورة التي حضرها جميع أعضائه فيما عدا ثلاثة منهم هم: كمال الدين حسين

وخالد محيي الدين وحسن إبراهيم، وكان هؤلاء الثلاثة قد سافروا بالقطار إلى الإسكندرية برفقة محمد نجيب والملك سعود صباح السبت 27 مارس، وقد تخلف بالإسكندرية حسن إبراهيم بسبب انشغاله بعذر عائلي طارئ، وأمضى كمال الدين حسين ليلته بمعسكر مصطفى كامل بعد أن حضر اجتماع ممثلي ضباط المنطقة الشمالية بميس المدفعية المضادة للطائرات بالسلسلة، حيث تولى شرح الموقف لهم وحصل على القرارات التي أصدروها وعاد إلى القاهرة ظهر الأحد وأمكنه حضور المؤتمر المشترك، أما خالد محيي الدين ففي إثر سماعه بالمظاهرات التي تهتف بسقوط الديمقراطية والأحزاب قرر عدم العودة إلى القاهرة وأمضى بضعة أيام في الإسكندرية مختفيًا عن الأنظار؛ إذ توجه إلى صديق له يدعى محمود عيد وطلب منه أن يجد له مكانًا لا يعرفه أحد كي يبقى فيه عدة أيام واشترط عليه فقط أن يكون به راديو وتليفون ليبقى على اتصال بما يجرى من أحداث في البلاد، وبدأت أجهزة الأمن في البحث عنه، كما سافر حسن إبراهيم إلى الإسكندرية خصيصًا للبحث عنه؛ إذ كانوا يريدون توقيعه على إلغاء القرارات الديمقراطية بأي ثمن، ولم يحضر خالد إلى القاهرة إلا في آخر مارس بعد انتهاء الأزمة، وفي يوم 2 أبريل زار عبد الناصر في بيته حيث قدم إليه استقالته من مجلس الثورة وسافر بعد ذلك إلى الخارج بعد اتفاق عقده مع عبد الناصر.

مجلس الثورة يبحث وضع محمد نجيب:

بدأ اجتماع مجلس الثورة بكلمة من عبد الناصر شرح فيها الموقف بصفة عامة، ووفقًا لما أورده البغدادي في الصفحتين 156 و157 من مذكراته في الجزء الأول عن تفاصيل ما دار في هذه الجلسة فإن عبد الناصر كان من رأيه الإبقاء على محمد نجيب مع محاولة السيطرة عليه بحجة أن الشعب المصري شعب عاطفي ويمكن أن ينقلب على مجلس الثورة في خلال 24 ساعة، كما ذكر عبد الناصر أنه لا يضمن الجيش أيضًا لو أبعد محمد نجيب وأن من الواجب أن يوضع في الاعتبار الموقف في السودان في حالة إبعاده.

وعندما طلب من صلاح سالم إبداء رأيه فيما يتعلق بالسودان قال صلاح:

"السودان ضايع ضايع سواء أبعد محمد نجيب أو لم يبعد" .

وكانت آراء جمال سالم والبغدادي وزكريا محيي الدين وأنور السادات متفقة على ضرورة إبعاد محمد نجيب نظراً لأنه لا يمكن التعاون معه، كما أنه لن يتغير وسيظل على حاله دون أن يتمكن المجلس من السيطرة عليه .

وأوضح البغدادي الأسباب التي تدعوه إلى المطالبة بإبعاد محمد نجيب مبيناً أن موقفه أصبح واضحًا للشعب، وأن قبول استقالته السابقة كانت بدون تمهيد للرأي العام ولكن الموقف أصبح الآن مختلفًا عنه في المرة السابقة؛ فقد اتضحت صورة محمد نجيب الحقيقية للشعب خاصة بعد حديثه التليفوني مع مصطفى النحاس، وأن الإبقاء عليه ربما تترتب عليه هزة أخرى للبلاد، وذكر البغدادي أن ثورة 23 يوليو 1952 قد انتهت يوم 25 مارس 1954 أي يوم صدور القرارات الأخيرة، وأن المرحلة القادمة تعتبر ثورة جديدة يؤازرها الجيش والشعب، ومن واجب مجلس الثورة وضع خطة عامة لضمان استقرار الأوضاع .

ولكن صلاح سالم كان ضد فكرة التخلص من نجيب وطالب بمطلب غير متوقع من زملائه وهو حل مجلس قيادة الثورة وبقاء محمد نجيب حيث إنه من المتعذر على المجلس أن يتعاون معه، وأكد أن الاتحاد مع السودان يعتبر منتهيًا وأن من الواجب التفكير في مصر قبل التفكير في السودان، وانتهى اجتماع مجلس الثورة عند الظهر بعد أن علم أعضاؤه بنبأ المظاهرات الضخمة التي تجمعت أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وكان اللواء محمد نجيب أول من وصل إلى دار رئاسة الوزراء في حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر، وعندما شاهد الجماهير الغفيرة التي احتشدت أمام مبنى الرئاسة اضطر أن يدخل المبنى من بابه الخلفي وتوجه مباشرة إلى مكتبه (مكتب رئيس الوزراء) .

وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وصلت إلى مبنى الرئاسة سيارة كانت تقل جمال سالم والسادات والبغدادي فالتفَّت الجماهير حولهم مما اضطرهم إلى النزول من

السيارة والسير على أقدامهم، ولم يكد يفتح لهم حرس مجلس الوزراء أحد أبواب السور الخارجي حتى تدفقت الجماهير خلفهم إلى الفناء الداخلي للمجلس، وبعد قليل وصلت سيارة كانت تقل عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم واستقبلتهم الجماهير التي احتشدت في شارع قصر العيني وشارع مجلس النواب بالتصفيق والهتاف، وعندما فتح حرس مجلس الوزراء الباب الثاني في السور الخارجي لدخول سيارتهم تدفقت الجموع الحاشدة خلف السيارة حتى اكتظ الفناء الداخلي للمجلس بعدة آلاف من جماهير الشعب.

واجتمع في قاعة اجتماعات مجلس الوزراء جمال سالم والسادات والبغدادي وعبد الحكيم عامر في الوقت الذي وقف فيه عبد الناصر وصلاح سالم في الخارج يخطبان في الجماهير المحتشدة في فناء المجلس، وبعد قليل توجه محمد نجيب من مكتبه إلى قاعة الاجتماعات وصافح الأعضاء الأربعة الموجودين وسرعان ما وقعت مشادة كلامية عنيفة بينه وبين جمال سالم ساد بعدها الصمت، واضطر محمد نجيب إلى ترك القاعة والعودة غاضبًا إلى مكتبه، وتوجه إلى مكتب محمد نجيب اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة لمحاولة ترضيته واشترك معه في المحاولة اللواء علي علي عامر مدير العمليات الحربية بالجيش وقتئذ، وقد أثار معهما محمد نجيب بعض الأمور التي يشكو منها، وكان أهمها عدم إتاحة الفرصة أمامه لزيارة وحدات الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، وطلب من عبد الحكيم أن يكون له حق زيارة هذه الوحدات وقتما يشاء فوافقه عبد الحكيم على مطلبه.

وكان الوزراء المدنيون قد بدأوا يتوافدون على دار الرئاسة منذ فترة واضطروا إلى دخول المبنى من بابه الخلفي، ووصل في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر كمال الدين حسين ثم فتحي رضوان وزير الدولة وتوجها إلى مكتب محمد نجيب، وعندما اكتمل وصول الوزراء المدنيين ذهب البغدادي إلى مكتب محمد نجيب لدعوته هو ومن معه من الوزراء العسكريين والمدنيين للحضور إلى قاعة الاجتماعات ليمكن بدء الجلسة.

وفور أن انتهى عبد الناصر من إلقاء خطابه على الجماهير توجه هو الآخر إلى مكتب محمد

نجيب لينضم إلى المجتمعين، وعندما أوضح البغدادي وعبد الحكيم عامر لمحمد نجيب في مكتبه موقف الجيش والشعب من قرارات 25 مارس وما أظهره الرأي العام في مصر من معارضة شديدة لها ومطالبته باستمرار الثورة لتحقيق أهدافها طلب محمد نجيب في عصبية شديدة أن يتنحى عن رئاسة الوزراء لعبد الناصر وأن يكتفي برئاسة الجمهورية، وأبدى عبد الناصر لزملائه الحاضرين من أعضاء المجلس استعداده لقبول عرض محمد نجيب بتوليه هو رئاسة الوزراء، ولكن البغدادي نصحه سرًّا بعدم تولي رئاسة الوزراء في هذه الظروف الحرجة حتى لا يظن الرأي العام أن مجلس الثورة قد ضغط على محمد نجيب ليتنازل عن رئاسة الوزراء لعبدالناصر، مما سيؤدي إلى تركيز الهجوم والكراهية ضده، وأن المصلحة تقتضي استمرار محمد نجيب ولو لفترة قصيرة ثم يعفى بعد ذلك من منصبه حتى يكون أمام الناس مشاركًا في القرارات المنتظر صدورها، والتي سيكون من بينها بعض الإجراءات الاستثنائية وحتى يعرف الجميع أنه متفق مع باقي أعضاء المجلس في السياسة التي ينتهجونها.

ورفض محمد نجيب بإصرار أن يبقى رئيسًا للوزراء ولكنه تحت إلحاح الحاضرين قبل أن يستمر أسبوعًا واحدًا فقط.

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر قام مكتب العلاقات العامة بمجلس الوزراء بإحضار مجموعة من الشطائر والحلوى والفاكهة من الخارج ووضعت على مائدة الاجتماعات وتمت دعوة محمد نجيب وكل من كان بمكتبه من الوزراء وأعضاء مجلس الثورة للحضور إلى قاعة الاجتماعات حيث تناول الجميع طعام الغداء وبدأ بعد الغداء مباشرة واحد من أخطر الاجتماعات التي عقدها المؤتمر المشترك في تاريخ الثورة.

ماذا دار في اجتماع المؤتمر المشترك؟

في منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر الأحد 28 مارس عقد المؤتمر المشترك جلسته في قاعة الاجتماعات برئاسة مجلس الوزراء ورأس الجلسة اللواء محمد نجيب، وحضرها جميع الأعضاء

فيما عدا حسن إبراهيم وخالد محيي الدين لوجودهما بالإسكندرية والدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية نظراً لتقديمه استقالته بصفة رسمية إلى محمد نجيب يوم الأربعاء 24 مارس عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء كما سبق أن أوضحنا.

وبعد مرور فترة من الصمت بسبب إدراك الحاضرين جسامة المسئولية الملقاة على عاتقهم بدأ الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة الحديث ـ وقد لعب الدكتور طراف وزميله الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف دوراً مهما في إقناع الوزراء المدنيين بالعدول عن استقالاتهم التي كانوا قد أرسلوها بصفة رسمية إلى محمد نجيب مساء الجمعة 26 مارس (في اليوم التالي لإعلان قرارات 25 مارس)، كما أقنعا معظمهم بالانحياز إلى صف عبد الناصر ومجلس الثورة والإعلان عن معارضتهم لقرارات 25 مارس 1954.

وقد أكد الدكتور نور الدين طراف في حديثه أن الجيش والشعب يطالبان ببقاء مجلس الثورة وبإلغاء قرارات 25 مارس، وطلب من اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة أن يحدد بالضبط طلبات الجيش، وأوضح عبد الحكيم عامر للحاضرين أن الجيش بأكمله ثائر ضد قرارات 25 مارس وأبدى خشيته من أن يفلت الزمام من يده في حالة عدم الاستجابة لمطالب الجيش بإلغاء هذه القرارات، وأكد عبد الحكيم عامر أن معظم وحدات الجيش اتخذت قرارات بالاعتصام في معسكراتها إلى حين إلغاء هذه القرارات، وأن الأسطول البحري قد ترك قاعدته البحرية بالإسكندرية وخرج إلى عرض البحر مهدداً بأعنف الإجراءات في حالة عدم إلغاء هذه القرارات على الفور.

وشرح عبد الحكيم حالة السخط التي سرت في صفوف الجيش بسبب القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة 26 مارس، والتي طالبت فيها بحل مجلس الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات، وأبدى الدكتور نور الدين طراف رغبته ورغبة زملائه في سماع رأي محمد نجيب، وتكلم محمد نجيب شارحًا خطورة الموقف ودقته وأوضح للحاضرين أن رأيه هو وجوب العودة إلى قرارات المؤتمر المشترك الذي صدرت يوم السبت 20 مارس 1954.

وكان المؤتمر المشترك ـ المشار إليه ـ قد وافق في الاجتماع الذي عقده بعد ظهر ذلك اليوم بأغلبية 15 صوتًا على الاقتراح الذي تقدم به جمال سالم عضو مجلس الثورة ووزير المواصلات، وكان يتضمن التمسك بقيام الجمعية التأسيسية وأن يكون لها بعض اختصاصات البرلمان والسماح بقيام الأحزاب وتأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات، وعدم اللجوء إلى أي تدابير استثنائية للحفاظ على الأمن والنظام وانسحاب العسكريين من جميع مواقعهم وعودتهم إلى القوات المسلحة.

ولكن هذا القرار لم ير النور أبدًا شأنه في ذلك شأن جميع القرارات السياسية الأخرى التي صدرت خلال شهر مارس 1954 سواء بواسطة مجلس الثورة أو المؤتمر المشترك.

وتولى اللواء محمد نجيب بعد ذلك شرح الاقتراحات التي عرضت والمناقشات التي دارت خلال اجتماع مجلس الثورة يوم الخميس 25 مارس، وعندما لاحظ البغدادي أن محمد نجيب لم يتمكن من شرح الحقائق كما حدثت بالجلسة خاصة بالنسبة للاقتراح الذي تقدم به هو ـ أي البغدادي ـ وخشى أن يفهم الوزراء المدنيون الأمر على غير حقيقته طلب من محمد نجيب أن يقرأ من المفكرة التي كان يحملها والتي دوّن فيها ما كان يدور في اجتماعات مجلس الثورة، واستجابة لطلبه قرأ محمد نجيب على الحاضرين اقتراح البغدادي الذي تقدم به إلى مجلس الثورة في جلسة 25 مارس وهو الاقتراح الذي رفضه المجلس وقتئذ، وكان ينص على عدم إجراء أي انتخابات قبل تحقيق أهداف الثورة خاصة إجلاء المستعمر عن البلاد واستخدام الشدة مع كل من تسول له نفسه الوقوف في طريق الثورة وإعادة تطهير الجيش، وأن يخضع محمد نجيب لرأي الأغلبية وأن يتقيد بقرارات المجلس ويكون ملزمًا بتنفيذها.

وتحدث بعد ذلك أحمد عبده الشرباصي وزير الأشغال فبيّن خطورة الموقف بعد أن تقدم الجيش بمطالبه وبعد إضرابات واعتصامات العمال التي شملت أرجاء البلاد، وطالب زملاءه الوزراء المدنيين بالإدلاء بآرائهم وما لمسوه من تعليقات الناس على قرارات 25 مارس، وبدأ الوزراء المدنيون يروون ما يسمعون وما لمسوه بأنفسهم واتضح من كلماتهم أنهم جميعًا

معارضون لهذه القرارات فيما عدا وزيرين منهم هما الدكتور عباس عمار وزير المعارف وعلي الجريتلي وزير الدولة للشئون المالية؛ إذ كانا يريان ضرورة التمسك بهذه القرارات.

وتحدث البغدادي بعد انتهاء الوزراء المدنيين من كلماتهم فأوضح للحاضرين أن الثورة قامت لتحقيق أهداف محددة ولا بد من استمرارها لتحقيق هذه الأهداف مما يستلزم الشدة والحزم واتخاذ إجراءات استثنائية، وما دامت الثورة مقيدة بأهداف معينة فلا داعي لارتباطها بفترة انتقال محددة، وبيّن البغدادي أن المشكلة الرئيسية في نظره ليست هي قرارات 25 مارس وإنما هي تفكك مجلس الثورة وضياع وحدته. وتقدم البغدادي بعدئذ بالاقتراح التالي:

1. إلغاء قرارات 25 مارس وتشكيل هيئة استشارية إلى جانب مجلس الثورة.
2. تأليف وزارة مدنية بعد استقرار الأمور.
3. لوضع حد للتنافس الجاري على السلطة بين محمد نجيب ومجلس الثورة يصبح محمد نجيب رئيسًا للجمهورية فحسب، ويبتعد مجلس الثورة عن السلطة التنفيذية على أن يحتفظ المجلس بسلطة السيادة وفقًا للدستور المؤقت (الصادر في 10 فبراير 1953) ليراقب تحقيق أهداف الثورة.

وأيد اقتراح البغدادي كل من جمال سالم والدكتور نور الدين طراف، بينما اقترح الدكتور عباس عمار، نظرًا للظروف العصيبة التي تجتازها البلاد، تشكيل وزارة عسكرية كاملة وانسحاب الوزراء المدنيين من الوزارة. ومما يستلفت النظر أن الدكتور عباس عمار سبق له تقديم هذا الاقتراح نفسه هو والدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية قبل حوالي الشهر أثناء نشوب أزمة فبراير 1954 عندما استدعى جمال سالم الوزراء المدنيين في الساعة الثانية صباح يوم 25 فبراير إلى مبنى مجلس قيادة الثورة لشرح الموقف لهم عقب قبول المجلس استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه.

واتفقت آراء ثلاثة وزراء هم الدكتور نور الدين طراف والدكتور وليم سليم حنا وفتحي رضوان على ضرورة تصفية النفوس وعودة وحدة الصف إلى ما كانت عليه بين محمد نجيب

والمجلس، وبيّنوا الضرر الذي سيحيق بالبلاد في حالة عودة الأحزاب ثانية بالسياسيين والأوضاع القديمة نفسها. وبالنسبة لقيام الجمعية التأسيسية لمناقشة الدستور الجديد وإقراره أيد الدكتور وليم سليم حنا إجراء انتخابات عامة لتشكيلها في الموعد المحدد بعد استبعاد من ينبغي استبعاده من الحياة السياسية، بينما اقترح الدكتور طراف عدم تحديد 23 يوليو 1954 موعداً لتشكيل الجمعية وأن يكتفي بالقول بأنها ستشكل خلال عام 1954.

وفي أعقاب المناقشات التي دارت خلال الجلسة التي عقدها المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء تكلم عبد الناصر عن أهمية وحدة مجلس الثورة، وانتقد الطريقة التي يتبعها محمد نجيب في رياسته للمجلس، وشبّه أسلوب معاملته لأعضائه كما لو كان هو قائد وحدة عسكرية وهم أركان حربه، بينما ينبغي أن يكون لكل عضو في المجلس رأيه وصوته كمحمد نجيب نفسه، كما انتقد خروج محمد نجيب عن القاعدة المتبعة في كافة المجالس والهيئات وهي التزام الأقلية برأي الأغلبية.

تهجم الأخوين سالم على محمد نجيب:

تسببت انتقادات عبد الناصر لمحمد نجيب التي أجبرته على الرد عليه ومحاولة تبرئة نفسه في إثارة ثائرة جمال سالم وصلاح سالم فاشتبكا مع محمد نجيب في مشادة كلامية عنيفة وصفها البغدادي في الصفحة 163 من مذكراته الجزء الأول كما يلي: "وبعد هذا حدثت مشادة كلامية بين جمال سالم ومحمد نجيب ثم بين صلاح سالم ومحمد نجيب أيضًا وكانت عنيفة بل أشد من العنف نفسه، قيل فيها لمحمد نجيب: من الذي أتى بك قائداً لهذه الثورة، من الذي كان يعرفك من قبل، بل قيل له أكثر من هذا، ولما اشتدت العاصفة طُلب رفع الجلسة للاستراحة وتهدئة الجو ورُفعت الجلسة".

ومن تحليلنا للظروف التي أحاطت بهذه المشادة الكلامية المؤسفة تتضح لنا الحقائق التالية:

- جرت هذه المشادة الكلامية العنيفة بين الأخوين سالم ومحمد نجيب علانية أمام أعضاء

مجلس الثورة والوزراء المدنيين، ولم يراع الأخوان سالم ما تقضي به المبادئ والأخلاق من ضرورة توقيرهما لرئيسهم الذي كان يتولى أعلى ثلاثة مناصب في الدولة وقتئذ وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، ولم يقيما وزنًا لا لفارق السن ووجوب احترام الأصغر للأكبر ولا لفارق الرتبة العسكرية التي تحتم على الضابط الأحدث احترام الضابط الأقدم منه في الرتبة.

- استغل عبد الناصر عصبية الأخوين سالم وحدة طباعهما أسوأ استغلال ليقوما بمهمة سب وتجريح محمد نجيب والحط من شأنه وكرامته بقصد إضعاف مكانته بين الناس، وبرغم أن أسلوب محمد نجيب في رئاسته لمجلس الثورة كان مسألة داخلية محضة وتخص مجلس الثورة وحده، فإن عبد الناصر تعمد إثارة هذا الموضوع وإظهار تبرمه منه أمام الوزراء المدنيين في أثناء انعقاد المؤتمر المشترك كي يفسح المجال أمام الأخوين سالم لإطلاق وابل من ألفاظ الازدراء وعبارات الاستهزاء صوب محمد نجيب أمام أعضاء المؤتمر المشترك جميعًا، حتى يصغر شأنه وتزول هيبته ومكانته بينهم تمهيداً لتحقيق نواياه الخفية بعد ذلك، وهي إقصاؤه تمامًا عن السلطة وهو الأمر الذي جرى بالفعل عقب انتهاء أزمة مارس.

إن تاريخ الأخوين سالم في محاولة هدم محمد نجيب لحساب عبد الناصر تاريخ معروف، وقد بدأ بصورة واضحة قبل وقوع أزمتي فبراير ومارس 1954 ببضعة أسابيع؛ فقد اقترح جمال سالم في أثناء انعقاد مجلس الثورة في 6 ديسمبر 1953 ـ بعد خروج محمد نجيب من الاجتماع ـ أن يفوض المجلس كل سلطاته لعبد الناصر كي يتخذ القرارات الضرورية دون أن يجتمع المجلس تجنبًا للاجتماع مع محمد نجيب، وبهذا الاقتراح الذي وافق عليه المجلس أصبح مجلس الثورة هو جمال عبد الناصر ـ كما سجل البغدادي بالنص في الصفحة 174 من مذكراته في الجزء الأول ـ وفي شهر فبراير 1954 هدد جمال سالم مجلس الثورة مرتين بأنه سيقوم بقتل محمد نجيب.

وكانت المرة الأولى في أثناء اجتماع المجلس بمنزل عبد الناصر يوم الجمعة 12 فبراير، وقد

ذكر جمال سالم لزملائه يومئذ أنه اختار نفسه بالذات للقيام بهذا الاعتداء لأنه أصبح معروفًا عنه في كل أرجاء البلاد أنه (ميرابو) الثورة.

وكانت المرة الثانية خلال أزمة فبراير 1954 في أثناء اجتماع المجلس بمبنى مجلس الثورة ليلة 24/ 25 فبراير، وقد هدد جمال سالم زملاءه بأنه في حالة عدم وصول المجلس إلى حل حتى الساعة الخامسة صباحًا فإنه سيتوجه إلى منزل اللواء محمد نجيب ويقوم بقتله.

ولم تمر ساعات على تهديد جمال سالم حتى كان شقيقه صلاح سالم يلقي من دار الإذاعة مساء يوم 25 فبراير بيانًا ملأه بالتهجم على محمد نجيب والطعن في تصرفاته وسلوكه الشخصي وأخلاقه مما كان له أسوأ الأثر في نفوس الجماهير سواء في مصر أو السودان وأدى إلى عكس المقصود منه؛ فقد زاد من التفاف الشعب حول محمد نجيب وخرجت جموع الشعب في القاهرة والخرطوم والمدن الكبرى إلى الشوارع لتهتف بحياته وتنادي بسقوط عبد الناصر وصلاح سالم، مما أجبر مجلس الثورة على إعادة محمد نجيب إلى السلطة بعد أن كان قد أعلن قبول استقالته من جميع مناصبه.

وعلى الرغم مما أداه الأخوان سالم من مساندة ومؤازرة لعبد الناصر حتى أمكنه الإطاحة بمحمد نجيب فإن ذلك كله لم يشفع لهما لدى عبد الناصر ولم ينقذهما من مصيرهما المحتوم؛ فقد تخلص منهما عبد الناصر الواحد تلو الآخر بعدما انتفت حاجته لهما واستنفد أغراضه منهما.

روى محمد نجيب في الصفحتين 243 و244 من كتابه "كلمتي للتاريخ" صورة من الندم المرير الذي خالج نفس جمال سالم في أيامه الأخيرة عندما التقى به محمد نجيب أثناء مرضه، وكان محمد نجيب ما يزال مقيمًا في معتقل المرج إذ قال:

"تمنيت أن ألتقي بصلاح سالم ليصارحني بما في صدره وقلبه بعد أن انطفأت عنه الأضواء وانزوى في الظل، ولكن القدر اختطف صلاح سالم ومات دون أن أراه، وذهبت لتعزية شقيقه

جمال سالم الذي استقال بعده أيضًا ورفض المشاركة في الوزارة عقب انتهاء فترة الانتقال، وفوجئ جمال بحضوري فتساءل مندهشًا: "هل أنت الرئيس محمد نجيب"؟

ثم استطرد قائلاً وأنا أعزيه: "هل تعزّى في صلاح وتعزّيني بعد كل الإساءات التي ألحقناها بك"؟

فقلت له: "الواجب أولاً يا جمال".

فبكى وكان معي ضباط المخابرات الذين كانوا يحرسونني ويخرجون معي إلى كل مكان أذهب إليه بعد أن قضيت ست سنوات كاملة لا أغادر فيها منزل الاعتقال المهجور في ضاحية المرج، وعندما سقط جمال سالم مريضًا ذهبت لزيارته وهو على فِراش الموت مع الحراس أيضًا فأجهش بالبكاء وقال: "سامحني يا نجيب فقد دفعنا الشيطان الرجيم ضدك".

وماذا أملك لهؤلاء الزملاء اليوم إلا السماح!! ولكن القضية ليست هي أن أسامح أو لا أسامح، القضية هي أن يسامح التاريخ أو لا يسامح. ولحق جمال سالم بأخيه صلاح.. مات الاثنان بعيدًا عن مجلس الثورة؛ فقد كانت مسبحة المجلس قد انفرطت!!".

وبعد التحليل الذي عرضناه نعود لنسجل ما دار في اجتماع المؤتمر المشترك عقب انتهاء الاستراحة التي طلبها البغدادي خصيصًا لتهدئة الجو؛ ففي إثر استئناف الجلسة طالب البغدادي بضرورة أن تتولى السلطة في البلاد قيادة واحدة فقط، واقترح إما إعطاء السلطة كلها لمحمد نجيب وحل مجلس الثورة وإما أن تعطى السلطة كلها لمجلس الثورة وإعفاء محمد نجيب.

واقترح عبد الحكيم عامر إلغاء قرارات 25 مارس أو تأجيل تنفيذها حتى نهاية فترة الانتقال مع اتخاذ الإجراءات الاستثنائية الكفيلة بسير الثورة في طريقها لتحقيق الأهداف التي أعلنتها، وبعد نقاش قصير اشترك فيه بعض أعضاء المؤتمر أخذت الأصوات وتمت موافقة الأغلبية على القرارات التالية:

1. الموافقة على مبدأ إلغاء قرارات 25 مارس 1954.

2. تأجيل النظر في الوسائل العملية لتنفيذ قرار الإلغاء إلى صباح اليوم التالي (الاثنين 29 مارس).

3. إعادة الرقابة على الصحف اعتباراً من اليوم التالي.

ولم يعترض على مبدأ إلغاء قرارات 25 مارس سوى وزيرين هما الدكتور عباس عمار والدكتور علي الجريتلي؛ فقد كان رأيهما وجوب التمسك بهذه القرارات، وانفضَّ الاجتماع في الساعة العاشرة مساءً بعد أن استغرق ما يزيد على ست ساعات. هذا ولم ينقطع توافد المظاهرات الحاشدة على دار رئاسة الوزراء طوال جلسة المؤتمر المشترك، وكان عبد الناصر وصلاح سالم يتركان جلسة المؤتمر المشترك لفترات محدودة حيث يتناوبان الخطابة على الجماهير الغفيرة التي كانت تملأ ساحة مبنى رئاسة الوزراء.

وغادر محمد نجيب وعبد الناصر دار رئاسة الوزراء في سيارة واحدة فور انتهاء جلسة المؤتمر المشترك، واتجهت بهما السيارة إلى قصر الطاهرة حيث استقبلهما الملك سعود في آخر أيام زيارته لمصر في حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً، وخلال اللقاء مع الملك سعود أخطره محمد نجيب وعبد الناصر بالأسس التي تم الاتفاق عليها في جلسة المؤتمر المشترك لحل الأزمة وناشدهما الملك سعود أن يعملا معًا لما فيه خير البلاد.

إصدار المؤتمر المشترك قرارات إلغاء الديمقراطية:

في الساعة السابعة صباح يوم الاثنين 29 مارس قام اللواء محمد نجيب ومعظم أعضاء مجلس الثورة والوزراء بتوديع الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية في مطار ألماظه عقب انتهاء زيارته الرسمية لمصر التي استغرقت تسعة أيام كانت كلها حافلة بالوقائع والأحداث المثيرة. وبعد أن أقلعت طائرة الملك السعودي وبعد انتهاء محمد نجيب من مصافحة كبار المودعين تعرض لأزمة صحية حادة قبل أن يغادر المطار بسبب الظروف الصعبة التي توالت عليه طوال شهر مارس 1954.

وعلى الرغم من أن الصحف والنشرة الطبية التي صدرت من الأطباء الذين قاموا بعلاجه وصفوا ما جرى بأنه نوبة إعياء، فإن مرافقيه من ضباط حرسه أكدوا أنها كانت حالة انهيار عصبي بسبب الضغط الشديد على أعصابه الذي تعرض له في الأيام الأخيرة، وقد أيد هذا الرأي عبد اللطيف البغدادي فقد قال في الصفحة 164 من مذكراته في الجزء الأول:

"بعد أن تم توديع الملك سعود بالمطار وتحركت طائرته تحامل محمد نجيب على أحد الضباط الطيارين عندما هممنا بالانصراف، وأشار إليَّ أنه سيغمى عليه فأدخل إلى مكتب قائد المطار وحضر الأطباء للكشف عليه، وقيل إنه إجهاد ولكن البعض منا كان يعتقد أنها ما هي إلا تمثيلية ليتهرب من الاجتماع الذي كان سيعقد في نفس اليوم لاتخاذ القرارات المنفذة لإلغاء قرارات 25 مارس السابقة، أو أنه يرغب في أن يستدر عطف الشعب عليه خاصة أنه أخذ يبكي وبصوت مرتفع مردداً ـ البلد هتروح في كارثة الانقسام ـ يا رب بتعذبني ليه ـ موتني ـ اتفضحت يا محمد نجيب ـ حاكموني ـ أي حل وأنا موافق على رأي الأغلبية. . . واعتقدت أنها حالة انهيار عصبي".

وقد ورد في الوصف الذي نشرته جريدة الأهرام لهذه الواقعة في عددها الصادر في اليوم التالي 30 مارس (أنه بعد وصول محمد نجيب إلى غرفة الاستقبال بالمطار وهو مستند إلى ذراع أحد ضباط حرسه وافاه على عجل الطبيب العسكري الذي يصحبه دائمًا وهو الرائد طبيب إبراهيم صادق وحقنه بحقنة كورامين، ثم استدعى الدكتور أنور المفتي فجاء على عجل وفحص محمد نجيب فحصًا دقيقًا، ورأى عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة الذين ظلوا مرافقين له ضرورة عودته إلى داره للراحة في فراشه حتى يزول أثر تلك النوبة، ولما علم محمد نجيب بذلك رأى الاكتفاء بأن يستريح في غرفة الاستقبال بالمطار بعض الوقت ثم يتوجه إلى دار الرئاسة ليرأس المؤتمر المشترك في اجتماعه الثاني المحدد له الساعة التاسعة صباحًا.

وبعد مُضيِّ ساعة عرضت على محمد نجيب فكرة تأجيل اجتماع المؤتمر المشترك إلى الساعة السادسة مساءً على أن يعود إلى داره للراحة فوافق على ذلك في بادئ الأمر، ولكنه عقب

وصوله إلى داره أبدى رغبته في أن يعقد في داره المؤتمر المشترك فوراً حرصًا على عدم تأجيل انعقاده إلى المساء، وقد وافق عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس الثورة على ذلك حتى يمكن إعلان القرارات التي سيتخذها المؤتمر المشترك في الموعد الذي ينتظره الناس، خاصة أن المظاهرات والإضرابات كانت قد عمت البلاد وأصبحت كل المواصلات معطلة بعد إضراب عمال السكك الحديدية وعمال النقل المشترك.

وكان الوزراء المدنيون قد توجهوا من المطار بعد وداع الملك سعود إلى دار رئاسة الوزراء وجلسوا في قاعة الاجتماعات انتظاراً لعقد المؤتمر المشترك كما تم الاتفاق في اليوم السابق، وفي إثر اتصال هاتفي بهم قبل الظهر تم انتقالهم جميعًا إلى منزل محمد نجيب بالزيتون الذي تقرر أن يعقد فيه اجتماع المؤتمر المشترك، وكان الغرض الحقيقي من عقده هناك هو أن يعرف الشعب أن القرارات التي سيصدرها المؤتمر المشترك قد صدرت بموافقة اللواء محمد نجيب.

وفي الساعة الواحدة ظهراً يوم 29 مارس اكتمل عقد المؤتمر المشترك في إحدى حجرات منزل محمد نجيب، وفي الساعة الثانية والربع بعد الظهر غادر صلاح سالم مقر الاجتماع وأسرع بسيارته إلى مبنى مجلس الدولة بالجيزة للاطمئنان على حالة الدكتور عبد الرزاق السنهوري إثر ورود الأنباء عن واقعة اعتداء جماهير من الغوغاء على مجلس الدولة ورئيسه، كذلك غادر اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام جلسة المؤتمر في منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر وأسرع إلى مكتبه بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبري القبة، حيث أصدر تعليماته بنزول قوات من الجيش إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن والنظام بها خشية وقوع أي اعتداءات أو حوادث تخريب أو شغب من المتظاهرين بعد واقعة الاعتداء التي حدثت على مجلس الدولة، وقد عاد عبد الحكيم عامر وصلاح سالم بعد أداء مهمتيهما إلى منزل محمد نجيب وواصلا الاجتماع مع باقي أعضاء المؤتمر المشترك.

ووفقًا لما نشر في جريدة الأهرام في اليوم التالي بشأن المؤتمر المشترك ذكرت الجريدة أن اللواء محمد نجيب تمكن من حضور المؤتمر عند بدء اجتماعه وبقي فيه نحو عشر دقائق عاد بعدها

إلى فراشه عملاً بنصيحة الأطباء، وكان عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس الثورة ـ كما قالت الأهرام ـ يتبادلون الحضور إليه في غرفة نومه للاستئناس برأيه والاطمئنان على صحته، وكان الموضوعان الرئيسيان اللذان ناقشهما المؤتمر المشترك هما وضع محمد نجيب وهل يعزل أو يبقى، وكذا الوسائل العملية لتنفيذ المبدأ الذي اتفق عليه في اليوم السابق وهو إلغاء قرارات 25 مارس.

وكان رأي عبد الناصر في الموضوع الأول هو ضرورة الإبقاء على محمد نجيب حتى لا يقال إنه قد عزل بسبب دفاعه عن الدستور والحريات، كما أن الصدمة التي أصابته بسبب إدراكه عدم تأييد الشعب والجيش له في الأزمة الأخيرة سوف تجبره على العودة إلى التعاون ثانية مع أعضاء مجلس الثورة كما كان الحال في بداية الثورة، ولكن جمال سالم أبدى معارضته لهذا الرأي إذ إن التجارب السابقة ـ كما قال ـ تدل على أن السيطرة عليه أمر مستحيل.

وقال الدكتور طراف وزير الصحة إن أفضل الحلول من وجهة نظره هو وزملائه الوزراء المدنيين لضمان استقرار الحال هو عزل محمد نجيب بشرط ألا يؤدي عزله إلى حدوث انقسام في الجيش مثلما حدث في أزمة فبراير الماضية؛ ولذا فهو يترك تقدير رد فعل الجيش المنتظر في حالة عزله إلى أعضاء مجلس الثورة، وتقدم البغدادي باقتراح كان يقصد به وضع حد للتنافس الجاري على السلطة بين محمد نجيب ومجلس الثورة وكان ينص على ما يلي:

1. أن يكون محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقائدًا للثورة وتحدد اختصاصاته وتقتصر اتصالاته وزياراته على ما يحدد له.
2. ينسحب أعضاء مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وتصبح مهمة المجلس هي حماية الثورة وأهدافها وتحدد اختصاصاته ومسئولياته في حدود الدستور المؤقت.
3. تؤلف وزارة مدنية لتقوم بتنفيذ السياسة التي ترسم لها بواسطة مجلس الثورة.
4. تشكيل هيئة استشارية لتقوم بمهمة دراسة المشروعات المختلفة ومناقشة الوزراء وسؤالهم، ويكون ذلك علنًا، على أن تكون هذه الهيئة هي العنصر الذي سيعتمد عليه في المستقبل كبرلمان سليم.

وفي حين أبدى فتحي رضوان وزير الدولة موافقته على اقتراح البغدادي فإن عبد الناصر والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية والدكتور نور الدين طراف اعترضوا على ذلك الاقتراح، وكان رأيهم هو ضرورة استمرار الوضع القائم كما هو دون تغيير، وبعد انتهاء مناقشة الموضوع الأول الذي يتعلق بوضع محمد نجيب أُخذت أصوات مجلس الثورة وحدهم وبحضور الوزراء المدنيين، فوافق جميع أعضاء مجلس الثورة على بقاء محمد نجيب كما هو فيما عدا جمال سالم والبغدادي.

وانتقل المؤتمر المشترك بعد ذلك إلى مناقشة الموضوع الثاني وهو إصدار القرار التنفيذي لإلغاء قرارات 25 مارس، وعرض صلاح سالم الاقتراح الذي كان ينص على تأجيل تنفيذ هذه القرارات حتى انتهاء فترة الانتقال واتخاذ الإجراءات الاستثنائية الكفيلة بحفظ الأمن والنظام في البلاد، وتشكيل مجلس وطني استشاري إلى جانب مجلس الثورة، وأُخذت الأصوات على هذا الاقتراح فنال أغلبية الأصوات من أعضاء المؤتمر باستثناء الدكتور عباس عمار وزير المعارف والدكتور علي الجريتلي وزير الدولة للشئون المالية، فقد عارضا هذا الاقتراح بينما امتنع جمال سالم والبغدادي عن التصويت.

حادث الاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة

في صباح يوم الاثنين 29 مارس 1954 نشرت جريدة الأخبار نبأ الاجتماع الذي ستعقده الجمعية العمومية لمجلس الدولة قبل ظهر ذلك اليوم في مقر المجلس بالجيزة تلبية للدعوة التي وجهها الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، وقد أثار نبأ ذلك الاجتماع في ذلك الوقت بالذات بواعث الشك لدى المسئولين خشية أن يتخذ مجلس الدولة قراراً يتعارض مع القرارات التنفيذية التي ينتظر أن يصدرها المؤتمر المشترك بإلغاء قرارات 25 مارس 1954 في اليوم نفسه.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحًا قام الدكتور حسن بغدادي وزير التجارة والصناعة التي كانت تربطه صلة وثيقة بالدكتور السنهوري بالاتصال به هاتفيًا ـ بناءً على تكليف من عبد الناصر وفي حضوره ـ ليسأله عن سر ذلك الاجتماع المفاجئ للجمعية العمومية بالمجلس، فرد السنهوري بأنه اجتماع عادي لإجراء حركة ترقيات وأن الجمعية كانت مدعوة إليه من قبل، وطلب من حسن بغدادي أن يتولى هو تبليغ من يراه من المسئولين عن حقيقة الأمر، وعندما أجابه الدكتور بغدادي بأن عبد الناصر بجانبه طلب السنهوري أن يحدثه وأعاد عليه خلال حديثهما الهاتفي ما سبق أن أوضحه للدكتور بغدادي عن سبب اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة، وبهذا يكون عبد الناصر قد علم على وجه اليقين بالغرض الحقيقي من الاجتماع وأخطر بالطبع زملاءه أعضاء مجلس الثورة بما عرفه من الدكتور السنهوري.

وكان عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس الثورة قد انتقلوا من مطار ألماظة بعد حادث إغماء محمد نجيب إلى داره مباشرة للاطمئنان عليه، ثم مكثوا بها معظم ساعات النهار لحضور المؤتمر المشترك بعد أن تقرر عقده في منزله، مما جعلهم يستدعون الوزراء المدنيين من قاعة الاجتماعات برئاسة مجلس الوزراء للانضمام إليهم في منزل محمد نجيب بالزيتون حتى يمكن عقد المؤتمر المشترك، وكانوا جميعًا على علم بحقيقة الغرض من اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة؛ لذا يمكن الجزم بأن حادث الاعتداء على الدكتور السنهوري ومجلس الدولة لم يكن بتوجيه أو بتدبير أحد من أعضاء مجلس الثورة، ومما يثبت ذلك ما جاء بأقوال البغدادي في الصفحة 166 من مذكراته في الجزء الأول حيث قال:

"وكان قد حضر أثناء انعقاد المؤتمر المشترك أحد الضباط الطيارين واسمه عبدالرءوف عبد الحميد وأبلغني أن المتظاهرين قد اتجهوا نحو مبنى مجلس الدولة بسبب اجتماع الجمعية العمومية للمجلس، فأفهمته بأن اجتماعها خاص بإجراء تنقلات داخلية بالمجلس وليس لغرض سياسي، فعرفني أنه قد علم بالأمر عندما أرسلت إدارة الشئون العامة الخاصة بالجيش أشخاصًا إلى القوات الجوية تطلب منها بتروالاً كسلفة لسياراتها لأن محطات البنزين كانت

مغلقة في جميع أنحاء القاهرة وأنه قد فهم أن هذا البترول سيستخدم في اللوريات التي ستقوم بنقل المتظاهرين إلى مبنى مجلس الدولة فأمرته بعدم صرف بترول لهم، ثم حضر من بعده أيضًا محمد صدقي محمود رئيس أركان حرب القوات الجوية وأبلغنا نفس الشيء فطلبت منه كذلك إرسال البوليس الحربي الجوي فوراً إلى مبنى مجلس الدولة لمنع المتظاهرين من الاقتراب منه " .

وعلى الرغم من أن أقوال البغدادي تنفي أن يكون حادث الاعتداء على مجلس الدولة قد تم بتدبير أحد من أعضاء مجلس الثورة، فإن الأمر الذي يستلفت النظر أن البغدادي لم يرد في أقواله أنه بلّغ أمر ذلك الاعتداء المتوقع على مجلس الدولة الذي علم به من مصدرين مختلفين موثوق بصدقهما إلى عبد الناصر الذي كان يتولى وقتئذ رئاسة المؤتمر المشترك، نظراً لمرض محمد نجيب وبقائه في فراشه لكي يتخذ التدابير اللازمة لمنع ذلك الاعتداء بوصفه قد أصبح المسئول الأول عما يجري في الدولة، كذلك لم يذكر البغدادي أنه أبلغ ذلك الأمر إلى عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة كي يصدر في الحال تعليماته إلى إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة بالكف فوراً عن مساعيها لتدبير البنزين الذي سيستخدم في ملء خزانات اللوريات التي ستحمل المتظاهرين إلى مبنى مجلس الدولة بالجيزة.

ولو كانت التدابير الفعالة قد اتخذت والأوامر الصارمة قد صدرت إلى المسئولين في هيئة التحرير وإلى أفرع القوات المسلحة وإلى البوليس الحربي وإلى المسئولين في وزارة الداخلية بمنع أي مظاهرات من الاقتراب من مبنى مجلس الدولة وكان الوقت متسعًا لإصدار تلك التعليمات، لما وقعت مأساة العدوان الغاشم على أحد حصون العدالة في مصر، والذي قوبل من الرأي العام في مصر بل في العالم أجمع بالاستنكار الشديد، أما ما ذكره البغدادي عن طلبه من العقيد طيار صدقي محمود إرسال البوليس الحربي الجوي فوراً إلى مبنى مجلس الدولة فقد أثبتت الوقائع الفعلية أن هذا الطلب لم ينفذ على الإطلاق ولم يسجل أحد أي وجود للبوليس الحربي الجوي في واقعة الاعتداء على مجلس الدولة.

ومن مراجعة أقوال الدكتور عبد الرزاق السنهوري في محضر تحقيق النيابة في حادث

الاعتداء الذي وقع عليه والذي قام بالتحقيق فيه برهان العبد وكيل النائب العام بالجيزة، يتضح أن أول مصدر علم منه السنهوري بنبأ المظاهرة المتجهة إلى مجلس الدولة هو ضابط عرف فيما بعد أنه الرائد حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية، فقد دخل إلى مكتبه في الساعة الثانية عشرة والربع وقد ارتسمت على وجهه علامات الانزعاج وقال له إن مظاهرة عدائية قادمة إلى مجلس الدولة، وإنه أتى ليخطره بها ونصحه الرائد حسين عرفة بأن يبقى في مكتبه حتى يصل المتظاهرون وعند ذلك يخرج إليهم ويتحدث معهم ويخبرهم بحقيقة الأمر فينصرفوا؛ لأن المتظاهرين إذا حضروا إلى المجلس ولم يجدوه فسوف يتعقبونه في كل مكان حتى في منزله؛ ولذا فمن الأفضل البقاء في مكتبه لملاقاتهم.

وفي حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر أدركت المظاهرة المجلس وعلم السنهوري أن الرائد حسين عرفة أمر بفتح الباب الخارجي للمجلس وكان مقفلاً، فتدفق المتظاهرون إلى داخل المجلس وذكر السنهوري في محضر التحقيق أن الرائد حسين عرفة قاده بيده إلى خارج مكتبه، وما كاد يخطو خطوة نحو السلم حتى شعر بأن بعض المتظاهرين يجذبونه من الخلف وأن آخرين يدفعونه إلى الأمام قبل أن يستطيع الوصول إلى المكان الذي كان يمكنه فيه مخاطبة المتظاهرين، وهنا أدرك السنهوري أن الأمر ليس مظاهرة يخاطب فيها المتظاهرين بل إن الأمر هو اعتداء مبيّت، وما لبث المتظاهرون أن دفعوا السنهوري دفعًا إلى حديقة المجلس وتوالى بعد ذلك اعتداؤهم عليه بالضرب.

واستطاع السنهوري بعد وقت قصير الاتصال بالمقدم جمال عبد الناصر، وكان وقتئذ في منزل محمد نجيب بالزيتون يرأس اجتماع المؤتمر المشترك، وقال له السنهوري إن عنده بمجلس الدولة متظاهرين يريدون قتله بأجابه بأن الأعصاب متوترة؛ فطلب السنهوري منه الحضور بنفسه، وكرر عليه هذا الطلب فوعده بالحضور.

وبعد نصف ساعة حضر إليه الرائد صلاح سالم، وسجل السنهوري في أقواله أنه سمع من محمد لطفي السكرتير العام لمجلس الدولة أن الذين اعتدوا عليه هم صولات (مساعدون)

عسكريون مرتدون ملابس بلدية، كما سمع من السيد عبد الرحيم سكرتيره الخاص أن صلاح سالم عندما خرج إلى المتظاهرين وقال لهم: "كيف تعتدون على السنهوري وهو ليس بخائن؟ فقالوا له ولماذا إذن أرسلتمونا للاعتداء عليه؟".

من الذي دبر الاعتداء الآثم على السنهوري؟

كان الرائد حسين عرفة هو المسئول الوحيد الذي حضر حادث الاعتداء على مجلس الدولة وشاهد بنفسه تفاصيل تلك الواقعة النكراء، وقد اتهمه السنهوري في محضر تحقيق النيابة العامة بأنه هو الذي نفذ حادث الاعتداء ضده، ويتضح من الشهادة التي أدلى بها حسين عرفة في أواخر السبعينيات أي بعد انقضاء حوالي ربع قرن على الحادث أن المقدم أحمد أنور مدير البوليس الحربي استدعاه صباح يوم 29 مارس 1954 وطالبه بمنع اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة سواء بالقوة أو بالحسنى، وذكر حسين عرفة أنه أعد خطة بالتعاون مع الرائدين إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة (المسئولين الرئيسيين في هيئة التحرير واللذين دبّرا حركة إضرابات واعتصامات العمال خلال أزمة مارس 1954) وطلب منهما عدم تحرك أي أشخاص من هيئة التحرير إلا بأوامر شخصية منه. ثم توجه حسين عرفه بعربة بوليس حربي وفي ملابس مدنية إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة وطلب مقابلة الدكتور السنهوري، ولما استفسر منه سكرتيره عن سبب المقابلة قال له بعد أن عرّفه بنفسه إنه يخشى من حدوث مظاهرات عمالية ضد المجلس بسبب النبأ الذي نشر عن اجتماع الجمعية العمومية للمجلس، فعاد السكرتير ليخطره بأن السنهوري يبلغه بأنه لا يوجد أحد يمكنه أن يفرض على مجلس الدولة ما يجب عليه أن يفعل.

وسجل حسين عرفة في شهادته أنه عقب تلقيه هذه الإجابة من السنهوري أرسل جاويشًا (رقيبًا) كان يرافقه إلى الرائدين الطحاوي وطعيمة في مقر هيئة التحرير بعابدين، وسرعان ما تدفقت المظاهرات التي قاما بتدبيرها منذ الصباح والتي اشترك فيها بعض جنود المباحث الجنائية العسكرية في ملابس مدنية، والتي تولت لواري النقل الحكومية نقلهم جميعًا إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة وهم يهتفون: (الموت للخونة).

واعترف حسين عرفة في شهادته بأنه أمر بفتح الأبواب الخارجية للمتظاهرين بحجة دخول مندوبين عنهم لمقابلة رئيس المجلس، فتدفق المتظاهرون إلى الداخل وتمكن بعضهم من دخول المبنى واعتدوا على بعض أعضاء الجمعية العمومية من المستشارين بالضرب، وتظاهر حسين عرفة بأنه يمنعهم من ذلك وقام بإطلاق رصاصتين من مسدسه في السقف.

وعندما حاول السنهوري وأحد المستشارين مخاطبة المتظاهرين من شرفة المجلس اعتدوا عليهما بالضرب، واقترح حسين عرفة لتهدئة الموقف أن يعد أعضاء المجلس بيانًا كي تذيعه دار الإذاعة، فكتبوا بيانًا بالفعل لم يكن مؤيدًا بالدرجة الكافية لمجلس الثورة وقد قرأه مستشار يدعى عبد الخبير فضربوه أيضًا وهم يهتفون: (تحيا الثورة ـ تسقط الرجعية).

وأعاد المستشارون تحت التهديد صياغة بيان جديد أخذه حسين عرفة منهم كي يذاع من دار الإذاعة وكان مؤيدًا بالطبع لمجلس الثورة، وقد اعترف حسين عرفة في شهادته بأنه افتعل تمثيلية وتظاهر بأنه قد أغمى عليه من الجهد وهو في موقف المدافع عن أعضاء المجلس.

وفي ذلك الوقت كان الرائد صلاح سالم قد حضر إلى مجلس الدولة موفدًا من عبد الناصر فتسلم البيان الجديد وخرج به إلى دار الإذاعة، وقد أذيع هذا البيان بالفعل من دار الإذاعة يوم 29 مارس وورد فيه أن مجلس الدولة يؤيد مجلس الثورة واعترف حسين عرفة بأنه عقب مغادرته مجلس الدولة افتعل جرحًا في نفسه وتوجه إلى أحد الأطباء (من أعوانه) الذي أثبت في تقريره الطبي بعد الكشف عليه أنه جرح أثناء مقاومة المتظاهرين، وقد استدعى الرائد حسين عرفة أمام برهان العبد وكيل النائب العام بالجيزة للتحقيق معه في حادث الاعتداء على مجلس الدولة، وقد أنكر بطبيعة الحال ما نسبه إليه الدكتور السنهوري كما نفى أنه أمر بفتح الباب الخارجي لمجلس الدولة.

وعندما سئل المقدم أحمد أنور مدير البوليس الحربي في التحقيق نفى الاتهامات التي وجهها السنهوري إلى حسين عرفة، وقال: إن الرائد حسين قد أدى دوره على أكمل وجه، وإنه عرّض حياته للخطر في سبيل إنقاذ السنهوري وباقي المستشارين في مجلس الدولة.

ويتضح من أقوال البغدادي في الصفحة 167 من مذكراته في الجزء الأول أنه في أثناء اجتماع المؤتمر المشترك في منزل محمد نجيب وعندما علموا باقتراب المتظاهرين من مبنى مجلس الدولة غادر صلاح سالم الاجتماع وتوجه إلى مبنى المجلس ليعمل على تهدئة المتظاهرين وإبعادهم عنه، وعاد صلاح سالم إلى الاجتماع ثانية بعد ساعتين من مغادرته منزل محمد نجيب وأبلغ أعضاء المؤتمر المشترك أن المتظاهرين قد اعتدوا على الدكتور السنهوري وأن إصابته بسيطة وسطحية، وقال صلاح إنه لازم الدكتور السنهوري من مبنى المجلس حتى المستشفى لعلاج الإصابات التي أصيب بها ولكن السنهوري لم يشكره على موقفه وإن هذا التصرف قد ضايقه وأغضبه، والحقيقة أن صلاح سالم لم يغادر اجتماع المؤتمر المشترك عندما علموا باقتراب المتظاهرين من مجلس الدولة ـ كما قال البغدادي ـ بل غادره بتكليف من عبد الناصر عقب اتصال السنهوري به هاتفيًا وإلحاحه عليه للحضور بنفسه لإنقاذه، وهو ما أكده السنهوري في أقواله أمام النيابة.

ومن تحليلنا لأقوال شهود الواقعة يتضح لنا أن حادث الاعتداء على مجلس الدولة قد تم بتدبير بعض الضباط من طائفة المنتفعين بالثورة بعد أن أزعجهم نبأ اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة خشية أن يصدر المجلس ـ الذي كانت له وما زالت مكانة رفيعة في نفوس الشعب ـ قرارات تتعارض مع القرارات التي كان مجلس الثورة يستعد لإصدارها في اليوم نفسه بإلغاء قرارات مارس الديمقراطية.

وقد اشتركت في تدبير حادث الاعتداء الإجرامي على مجلس الدولة جهات رسمية عديدة في مقدمتها هيئة التحرير التي قامت بحشد وتجميع المتظاهرين الذين كان أغلبهم من العمال المضربين عن أعمالهم، وكذا إعداد لواري النقل اللازمة لنقلهم، وأسهمت إدارة الشئون العامة بالجيش ـ بأوامر من مكتب القائد العام بلا ريب ـ في الحادث بتزويد عربات النقل بالبنزين من المحطات الخاصة بالجيش نظرًا لإغلاق جميع محطات البنزين بالقاهرة بسبب إضراب عمالها.

واشتركت إدارة البوليس الحربي التي كان مقرها وقتئذ يلاصق مبنى المركز الرئيسي لهيئة التحرير في ميدان عابدين، والتي كان يرأسها المقدم أحمد أنور في إعداد سيناريو الاعتداء على مجلس الدولة بالتنسيق مع هيئة التحرير، وأوكلت عملية تنفيذ هذا السيناريو الآثم إلى الرائد حسين عرفة زوج شقيقة أحمد أنور ورئيس المباحث الجنائية العسكرية وقتئذ (أحد أفرع إدارة البوليس الحربي).

ولضمان حُسن تنفيذ العملية أشرك حسين عرفة عدداً من ضباط الصف وجنود المباحث الجنائية العسكرية الذين كان يرأسهم مع المتظاهرين بعد أن ألبسهم ثياباً مدنية وبلدية، وظل العمال الذين حشدتهم هيئة التحرير وجنود المباحث الجنائية المرتدون ثياب المدنية داخل عربات النقل في ميدان عابدين ينتظرون إشارة التقدم التي سيرسلها إليهم الرائد حسين عرفة. وعندما عاد الرقيب الذي كان يرافقه عند ذهابه إلى مجلس الدولة إلى ميدان عابدين حاملاً إليهم الأمر بالتحرك انطلقت عربات النقل صوب مجلس الدولة بالجيزة وهي تحمل الحشود التي سبق تجميعها من المتظاهرين وهم يرددون هتافاتهم (الموت للخونة)، وعندما اقتحمت جموع المتظاهرين مبنى مجلس الدولة واعتدوا بالضرب المبرح على رئيس المجلس ومستشاريه، لم يدر أولئك المخربون الجهلاء الذين دبروا هذه الجريمة النكراء أنهم زلزلوا باعتدائهم المشين صرح القضاء في مصر، وإذا كانوا قد حاولوا إسقاط راية العدالة الشريفة تحت أقدام الغوغاء والدهماء فإن هذه الراية ـ مهما فعل الطغاة ـ ستظل مرفوعة على الدوام، تثبت للعالم أجمع أن القضاء في مصر حقًا هو حصن الحق والعدل وحامي الحريات.

الإعلان عن إرجاء تنفيذ قرارات مارس الديمقراطية:

في إثر إصدار المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء الذي انعقد في منزل محمد نجيب القرار التنفيذي بإلغاء قرارات 25 مارس 1954 توجه معظم الوزراء المدنيين إلى دار الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة بمصر الجديدة للاطمئنان على صحته عقب واقعة الاعتداء عليه في مجلس الدولة بواسطة المظاهرات العدائية المدبرة، ولحق بالوزراء بعد قليل عبد الناصر والبغدادي للاطمئنان على الدكتور السنهوري أيضًا.

وفي منتصف الساعة السابعة مساء يوم الاثنين 29 مارس 1954 عقد الرائد صلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان مؤتمرًا صحفيًا بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبري القبة وأذاع على الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء البيان الذي أقره المؤتمر المشترك، وكان نصه كما يلي:

"لقد قام الجيش بثورة 23 يوليو 1952 بعقيدة راسخة وإيمان عميق بأنها تعبر عن رغبة إجماعية من الأمة لتحقيق أهدافها وهي إجلاء المستعمر عن مصر والسودان، والقضاء على الخونة أعوان الاستعمار وتخليص الشعب من حكم الساسة الأقدمين الذين استثمروا شقاء الشعب وآلامه، وإقامة حكم ديمقراطي سليم، ولما حسب قادة الثورة أن البلاد راغبة في التعجيل بعودة الحياة النيابية لم يتأخروا في اتخاذ القرارات المحققة لهذه الرغبة وإنهاء فترة الانتقال متخلين عن سلطة الحكم مختارين، ثم تجلى شعور البلاد خلال الأيام القليلة الماضية بوضوح لا يقبل الشك في أن تتم الثورة ما بدأته في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها تحقيق الجلاء وإقرار العدالة الاجتماعية بين صفوف المواطنين وخاصة طبقات العمال والفلاحين، كما جزعت الأمة لظهور رءوس الفساد السياسي مرة أخرى حابسة لوحدة الصفوف بنفس الأساليب البالية التي كفرت بها الأمة، وإزاء ما تجلى من شعور المواطنين ومن جميع الطبقات والهيئات من حرص شديد على استمرار الثورة في طريقها بقوة وحزم حتى تصل البلاد إلى أهدافها، لذلك قرر مجلس الثورة حمل المسئولية كاملة على عاتقه واتخذ القرارات التالية بعد أن تداول في المؤتمر المشترك:

أولاً: إرجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يومي 5 و25 مارس الحالي حتى نهاية فترة الانتقال (لم يتم تنفيذ هذه القرارات على الإطلاق).

ثانيًا: يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدّد تكوينه واختصاصه بقانون".

(هذا ولم يشكل هذا المجلس الوطني الاستشاري لا على الفور كما نص القرار ولا حتى

بعد نهاية فترة الانتقال)، وفي أعقاب هذا المؤتمر الصحفي وجه مجلس الثورة نداء إلى الشعب يطالب فيه بالهدوء والسكينة بعد أن لبّى مجلس الثورة مشيئة الشعب وعاد إلى حمل الأمانة كما حملها يوم 23 يوليو 1952.

وقد نشرت جميع الصحف صباح يوم الثلاثاء 30 مارس نص هذا النداء في صدر صفحاتها وكان أهم ما تضمنه ما يلي:

" أيها المواطنون إننا نؤمن أن إرادة الشعب فوق كل إرادة ونؤمن أيضًا أن معركة هذا الوطن يجب ألا تكون بين أبنائه، وإنما تكون ضد الاستعمار ألد أعدائه ونحن نطلب إليكم باسم أمانتكم التي بايعتمونا على حملها أن تقفوا صفًا واحدًا من أجل الكفاح المقدس لتحرير بلادنا العزيزة وتحقيق مجدها. . أيها المواطنون إننا نناشد الشعب بكافة طبقاته أن يخلد إلى السكينة والاستقرار لكي يواصل كل فرد في هذه الأمة فورًا عمله في قوة وعزيمة، فإن عجلة الزمن لا تعود للخلف ولن يسمح للشعب بعد اليوم أن يضلل كفاحه " .

ذيول حادث الاعتداء على مجلس الدولة:

كان لحادث العدوان المدبر على مجلس الدولة بالجيزة والاعتداء بالضرب على رئيسه ومستشاريه يوم الاثنين 29 مارس 1954 وقع أليم على الرأي العام في مصر خاصة رجال القضاء، وفي اليوم التالي مباشرة أرسل مستشارو مجلس الدولة مذكرة شديدة اللهجة إلى رئيس مجلس الوزراء عبروا فيها عن احتجاجهم الشديد على هذا العدوان الآثم على مجلس الدولة وطالبوا بتوقيع العقاب الرادع على مدبريه ومرتكبيه، وقد عرض جمال عبد الناصر الذي كان يتولى رئاسة مجلس الوزراء بالنيابة ـ نظرًا لمرض اللواء محمد نجيب واعتكافه في داره ـ المذكرة على مجلس الوزراء خلال اجتماعه يوم الأربعاء 31 مارس، وبعد مناقشة ظروف الحادث استقر رأي المجلس على أن يكون الرد على مذكرة مجلس الدولة بطريقة دبلوماسية منعًا لإغضاب الهيئة القضائية في البلاد، وذلك عن طريق القول بأن واقعة الاعتداء على مجلس الدولة تقوم النيابة حاليًا بالتحقيق فيها وأن القرار اللازم سيصدر بشأنها فور ظهور نتائج التحقيق.

وفي سبيل تهدئة الموقف توجه عبد الناصر وبرفقته الدكتور حسن بغدادي وزير التجارة والصناعة والتموين وقتئذ إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة، حيث اجتمع بهيئة المستشارين بالمجلس وشرح لهم الظروف والملابسات التي أدت إلى وقوع الحادث المؤسف ووعد بمعاقبة المسئولين عن وقوعه بعد ظهور نتائج التحقيق الذي تجريه النيابة العامة.

وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت بيانًا رسميًّا عن الحادث نشرته جميع الصحف صباح يوم 30 مارس، وقد تضمن البيان ما يلي:

"اتصل ظهر أمس (29مارس) الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة بالبكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر تليفونيًا وأبلغه أن مظاهرة من الأهالي تعتدي على مجلس الدولة، وفي الحال توجهت قوات من البوليس إلى مبنى المجلس لحمايته، كما توجه الصاغ (الرائد) صلاح سالم إلى مكان الحادث وما أن وصل إلى الأهالي المحتشدة حول مبنى المجلس حتى تبين له أن المتظاهرين قد ضللوا بإشاعة مغرضة أطلقها بعض الانتهازيين ووجهوها هذه الوجهة الضارة بمصلحة البلاد وكرامتها، وقد أصيب الدكتور السنهوري نتيجة لهذا الاعتداء بإصابات بسيطة سطحية كما أصيب بعض المتظاهرين، وقد صاحب الصاغ صلاح سالم الدكتور السنهوري إلى منزله بعد أن اطمأنت النفوس وفطن الجميع إلى دسائس أعداء الوطن، والجميع يأسفون أشد الأسف على هذا الحادث الوحيد، وعلى أثر ذلك تقرر إشراك الجيش مع قوات البوليس في المحافظة على الأمن العام، وقصد البكباشي عبد الناصر في نحو الساعة التاسعة مساءً إلى المستشفى وزار الدكتور السنهوري واطمأن على صحته".

ولم يفت اللواء محمد نجيب برغم مرضه واعتكافه واجب السؤال عن حالة الدكتور السنهوري، فأوفد يوم 31 مارس الرائد إسماعيل فريد سكرتيره العسكري لزيارة الدكتور السنهوري وإبلاغه تحياته وتمنياته، كما أرسل له باقة من الزهور.

ومما يستلفت النظر أن المسئولين عن تدبير حادث العدوان على مجلس الدولة لم يصب

أحد منهم بسوء أو يحل به أي عقاب، برغم أنه من الواضح أن أعضاء مجلس قيادة الثورة قد عرفوا أدق الأسرار عن كيفية تدبير وتنفيذ الحادث بحكم اتصالاتهم الوثيقة بالأطراف التي قامت بتدبيره وتنفيذه، وعلى العكس انهالت المكافآت والمناصب المرموقة على المسئولين الرئيسيين عنه. . وكان المقدم أحمد أنور قائد البوليس الحربي والذي يعد من أبرز المسئولين عن هذا الاعتداء الآثم قد سبق استدعاؤه للمثول أمام النيابة صباح يوم 29مارس للتحقيق معه في حادث اعتداء جنود من البوليس الحربي على الأستاذين أحمد حسين وعبد القادر عودة المحاميين بضربهما ضربًا شديدًا بأحذيتهم عقب اعتقالهما، وفي الموعد المحدد لمثوله أمام النيابة وبسبب تراجع مجلس الثورة ونكوصه عن طريق الديمقراطية إذا بالمقدم أحمد أنور يشترك مع زملائه من طائفة المنتفعين بالثورة في تدبير وتنفيذ عدوان جديد ضد هيئة من أعلى الهيئات القضائية في البلاد وهي مجلس الدولة، وتدبير الاعتداء بالضرب أيضًا على رئيسها ومستشاريها، ولم يلبث أحمد أنور أن تقاضى ثمن إخلاصه وولائه، فقد عين في البداية وزيرًا في الوزارة الاتحادية في سبتمبر 1958 (أيام الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا واليمن) وفي عام 1964 عين سفيرًا لمصر في إسبانيا، وفي فبراير 1968 عين سفيرًا لمصر في الدانمارك، وفي سبتمبر 1971 أحيل إلى التقاعد، ولم يكن أمرًا مستغربًا أن يمارس أحمد أنور هوايته الأثيرة في ضرب المواطنين حتى بعد أن أصبح من كبار الدبلوماسيين في وزارة الخارجية المصرية، وهناك واقعة مشهورة تروى عنه عندما كان سفيرًا لمصر في إسبانيا عندما تجرأ ذات يوم مستشار السفارة على مناقشته والرد عليه، فقد قام من مكتبه وانهال عليه بالضرب المبرح مع نعته بأقذع الشتائم حتى أسال دمه ومزّق قميصه ورباط عنقه ثم طرده من مبنى السفارة وحرّم عليه دخوله، وانتهى الموضوع بنقل المستشار المسكين إلى إحدى السفارات المصرية في دولة عربية دون أن يتعرض أحمد أنور لأية مساءلة أو محاسبة!!

الاعتكاف الإجباري لمحمد نجيب بمنزله:

كانت أزمة مارس 1954 التي انتهت بانتصار عبد الناصر ومجلس الثورة فرصة ثمينة

سنحت للمجلس بإقصاء اللواء محمد نجيب عن مناصب السلطة التي كان يتقلدها، وكانت البداية هي العمل على تنحيته عن رئاسته لمجلس الثورة ورئاسته لمجلس الوزراء، الأمر الذي كان يهيئ له الظهور بمظهر قيادة الثورة وزعامة الشعب، كما كانت فرصة للمجلس للتخلص من زميلهم خالد محيي الدين بعد أن نجح أعضاؤه من قبل في التخلص من زميليهم المقدمين يوسف صديق وعبد المنعم أمين في أوائل عام 1953.

وكان خالد محيي الدين قد سبق له اتخاذ موقف معارض لباقي أعضاء مجلس الثورة خلال أزمة فبراير 1954؛ ففي أثناء انعقاد المجلس ليلة 25فبراير استقر رأي أعضاء المجلس بعد مناقشات طويلة استمرت معظم ساعات الليل على إعلان قبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه، وكان خالد محيي الدين هو المعارض الوحيد في مجلس الثورة لذلك القرار، وقد أوضح خالد موقفه في الصفحتين 254 و255 من كتابه "والآن أتكلم" فقال:

"كنت وحدي في الطرف الآخر وأكدت للزملاء أكثر من مرة أن حجة أن محمد نجيب يريد أن يستحوذ على السلطات لا تقنع أحداً، وقلت لهم أنتم ترفضون عودة الحياة النيابية وقررتم حل الأحزاب، أي تريدون الاستحواذ على السلطة لأنفسكم، والجماهير ستفهم الأمر أنه صراع على السلطة بين أطراف كل منها يريد أن يحوزها لنفسه وليس للشعب، كذلك فإن هذه الحجة لن تقنع أحداً في الجيش الذي اعتاد رجاله على الخضوع التام للقيادة، وكنت بطبيعة الحال أيضًا ضد مد فترة الانتقال، لكن الزملاء صمموا على أن يصدر هذا القرار بالإجماع لإظهار تضامننا معًا، وإزاء إلحاحهم قلت: سأعلن موافقتي بشرط أن أستقيل من مجلس الثورة وأكدت لهم أنني سأستقيل ولن أعود للجيش وإنما سأشتغل بالسياسة، ووافق الزملاء على ذلك بشرط ألا أعلن استقالتي فوراً وإنما بعد فترة، وهنا وافقت مشترطًا ألا يطلب مني أن أذهب إلى ضباط المدرعات (الفرسان) لإقناعهم بما أعتقد في قرارة نفسي أنه قرار خاطئ وضار".

ومن جهة أخرى استغل مجلس الثورة فرصة نوبة المرض التي أصابت محمد نجيب في مطار

ألماظة صباح يوم 29مارس بعد توديعه الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية واعتكافه في منزله بالزيتون عملاً بنصيحة الأطباء لكي يبقوه في داره لا يغادرها إلى حين أن تنتهي التدابير التي تقرر اتخاذها للقضاء على جميع المعارضين لاتجاهات مجلس الثورة وإحكام قبضة أعضائه على البلاد، مما يسهل عليهم بعد ذلك إقصاء محمد نجيب عن أي نفوذ أو سلطة دون توقع أية معارضة سواء من الجيش أو من الشعب.

وحتى يمكن تنفيذ ذلك كانت تعليمات مجلس الثورة للأطباء المشرفين على علاج محمد نجيب تقضي بوجوب صدور نشراتهم الطبية بانتظام بما يفيد ضرورة اعتكافه واستمرار بقائه في منزله وحظر زيارته لأحد إلا أعضاء مجلس الثورة بدعوى الحفاظ على صحته، ولم يكن أحد في مصر بعد الإعلان عن إلغاء جميع قرارات مارس الديمقراطية وبعد واقعة العدوان على مجلس الدولة لديه الجرأة على معارضة أي قرار أو تعليمات تصدر من مجلس الثورة؛ ولذا خضع الأطباء المشرفون على علاج محمد نجيب لتعليمات المجلس دون مناقشة، ويمكن إدراك ذلك بوضوح من مراجعة النشرات الطبية التي أصدرها هؤلاء الأطباء والتي نشرت في الصحف في الفترة من 29مارس حتى منتصف أبريل 1954؛ ففي أثناء هذه الفترة أصدر الأطباء أكثر من خمس نشرات طبية عن حالة محمد نجيب كانت كلها تتضمن البيانات التالية:

- بالرغم من ثبوت سلامة قلب سيادته فقد رُئي الكشف على قلبه بالأشعة مرة أخرى وعمل رسم كهربائي له لزيادة التأكد من سلامته، ورئي إجراء تحاليل جديدة للدم والبول.
- أجرى الأطباء كشفًا طبيًّا جديدًا وعملوا للمرة الثالثة رسمًا كهربائيًا للقلب لزيادة التحقق من سلامته، وقد رأوا أن يتسلسل عمل هذا الرسم الكهربائي حتى يطمئنوا بصفة نهائية من عدم تأثر القلب بأي شيء برغم أن الرسمين الكهربائيين الأولين أثبتا ثبوتًا قاطعًا سلامة القلب.
- قرر الأطباء أن كل هذه الإجراءات الطبية إنما تجرى لتقرير المدة التي يجب على الرئيس أن يقضيها معتكفًا في داره للراحة والاستجمام، والأطباء لديهم أملٌ كبير في ألا تزيد مدة هذا الاعتكاف على عشرة أيام (بلغت مدة الاعتكاف برغم ذلك حوالي 18يومًا).

§ أمر الأطباء أن تكون زيارة الرئيس مقتصرة فقط على أعضاء مجلس قيادة الثورة لأن هذه الزيارة ضرورة يقتضيها سير العمل في شئون الدولة .

في يوم الخميس 15 أبريل 1954 أصدر الأطباء آخر نشرة طبية للرئيس وقد ورد فيها ما يلي :

" ما زالت صحة السيد رئيس الجمهورية في تقدم مطرد وقد سمحت حالته الصحية بزيارة المستشفى العسكري لاستكمال البحوث الطبية ، وقد طاف سيادته أمس ببعض أنحاء القاهرة للتريض " .

وفي واقع الأمر لم تعد هناك حاجة بعد يوم 15أبريل لاستمرار اعتكاف محمد نجيب في داره أو حتى لإصدار أية نشرات طبية جديدة عنه ؛ ففي يوم السبت 17 أبريل أصدر مجلس الثورة في اجتماعه برئاسة عبد الناصر قراره بأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء ، وبرغم أن ذلك القرار لم ينص على أن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة فإن الوقائع أثبتت أن محمد نجيب لم يرأس مطلقًا أي اجتماعات لمجلس الثورة بعد ذلك التاريخ ، وأصبح عبد الناصر من الناحية الواقعية يتولى رئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، وبذا انتقلت جميع السلطات في الدولة إليه وأصبح محمد نجيب رئيسًا شكليًا للجمهورية دون أية سلطات .

وفيما يتعلق بالتخلص من خالد محيي الدين فقد سنحت الفرصة لمجلس الثورة عندما سافر خالد برفقة محمد نجيب والملك سعود بالقطار إلى الإسكندرية يوم السبت 27مارس ، فقد بقى في الإسكندرية مختفيًا عن الأنظار ورفض العودة إلى القاهرة برغم المحاولات العديدة التي بذلت لإعادته إلى القاهرة كي يشارك في توقيع القرار الذي أصدره مجلس الثورة بإلغاء قرارات مارس الديمقراطية ، وقد عاد خالد محيي الدين إلى القاهرة يوم 31مارس وفي يوم 2أبريل زار عبد الناصر في بيته بمنشية البكري ، وعندما سأله عن نواياه في المستقبل قال له إنه سيقدم استقالته من مجلس الثورة ، ورد عبد الناصر عليه بأن يعتبر استقالته قد قبلت ، ولما قال خالد إنه سيبقى ولن يعود للجيش قال له عبد الناصر :

" اسمع يا خالد إحنا أصدقاء لكن المصلحة العامة حاجه تانية وإنت عارف إنك زي العسل وسوف يتجمع حولك كل الذباب وتبقى مشكلة ونتصادم، وأنا لا أحب أبدًا أن أتصادم معك وأنا أفضل أنك تسافر للخارج " .

ولما أبدى خالد رغبته في السفر إلى باريس قال عبد الناصر :

" باريس لا . . باريس فيها حركة سياسية يسارية نشيطة سوف تدفعك للانغماس فيها وأنا أفضل أن تكون في مكان هادئ. . على أي حال هناك بعثة مسافرة من مجلس تنمية الإنتاج القومي إلى فرنسا وإيطاليا فأنت تسافر معها وبعد انتهاء الزيارة الرسمية نتصل مع بعض ونتفق على مكان استقرارك " .

ووعد عبد الناصر، خالدًا بعد أن تم اتفاقهما على بعض الشروط بتعيينه سفيرًا، وفي الجلسة التي عقدها مجلس الثورة يوم 4أبريل عرض عبد الناصر على المجلس استقالة خالد محيي الدين من عضوية المجلس، وقد وافق عليها جميع الأعضاء بشرط ألا تنشر، وسافر خالد يوم الثلاثاء 16أبريل 1954 ضمن بعثة مجلس الإنتاج إلى فرنسا ثم إلى إيطاليا .

وبعد محاولة الانقلاب العسكري التي قام بها بعض ضباط سلاح الفرسان في أواخر أبريل 1954 بقيادة النقيب أحمد المصري صرف النظر عن تعيين خالد سفيرًا وأرسلوا إليه من القاهرة يطلبون منه اختيار بلد للبقاء فيه عدا فرنسا وإيطاليا فاختار سويسرا التي أمضى بها عامين، وعاد خالد بعد ذلك إلى القاهرة حيث أسندت إليه في أبريل 1956 مسئولية إصدار جريدة المساء، وفي 12مارس 1959 أبعد عن المساء وفي أكتوبر 1964 عين خالد رئيسًا لمجلس إدارة أخبار اليوم ولكنه لم يلبث أن قدم استقالته قبل أن يمر عليه عامان في منصبه الذي كان آخر مناصبه الرسمية .

انتهاء الإضراب العام والاعتصام:

في الساعة الثالثة بعد ظهر الاثنين 29مارس 1954 انتهى اجتماع المؤتمر المشترك من مجلس

الثورة والوزراء، والذي عقد في منزل محمد نجيب بالزيتون بعد إصدار القرار التنفيذي بإرجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يومي 5 و25مارس حتى نهاية فترة الانتقال، مما كان يعني إلغاء الحياة الديمقراطية في مصر تمامًا.

وفي إثر ذلك عقد مندوبو الاتحادات والنقابات والهيئات العمالية الذين سبق أن قرروا الاعتصام والإضراب حتى تجاب مطالبهم بإلغاء قرارات مارس، اجتماعًا بعد ظهر اليوم نفسه بدار الاتحاد العام لعمال النقل المشترك بالقاهرة، وأصدروا القرارات التالية التي تمت إذاعتها على الفور من دار الإذاعة بالقاهرة:

أولاً: انتهاء الإضراب العام في تمام الساعة الخامسة من صباح الثلاثاء 30 مارس.

ثانيًا: انتهاء الاعتصام فوراً بالنسبة للعمال المعتصمين في جميع أنحاء الجمهورية.

ثالثًا: عمال السكك الحديدية وسائقو سيارات التاكسي ومستخدمو وعمال دور السينما يمكنهم إنهاء الإضراب فوراً (دون انتظار الساعة المحددة لانتهائه).

وأصدر المؤتمر العام لنقابات العمال بالجمهورية بيانًا إلى عمال مصر أذيع أيضًا من دار الإذاعة تضمن ما يلي:

(الآن وقد استجاب مجلس الثورة لآمالكم ورغباتكم في العدول عن كافة القرارات التي اتخذها في 25مارس إلى موعد انتهاء فترة الانتقال وتشكيل مجلس وطني تمثل كافة الهيئات والطوائف فقد قرر المؤتمر ما يلي:

1. إعلان انتهاء الإضراب العام والعودة إلى العمل ابتداءً من صباح 30 مارس.
2. اعتبار يوم 29 مارس من كل عام عيداً قوميًا.

وأصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى جميع هيئات البوليس في مصر بمنع المظاهرات منعًا باتًا اعتباراً من صباح يوم 30 مارس وفض كل مظاهرة باستخدام القوة.

وفي حوالي الساعة التاسعة مساء يوم الاثنين 29 مارس توجه عبد الناصر نائب رئيس

الوزراء وقتئذ وبرفقته صلاح سالم وزير الإرشاد القومي وشئون السودان وكمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية إلى دار اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بأرض شريف بشارع عبد العزيز لتحية العمال المعتصمين وإبلاغهم بقرارات المؤتمر المشترك، وعندما لمحت الجماهير المحتشدة بجوار مبنى الاتحاد سيارة عبد الناصر التفوا حولها حتى توقفت عن المسير وقام باستقبالهم صاوي أحمد صاوي (صوصو) رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس إدارته، وكان الجميع يهتفون بحياة عبد الناصر قائد الثورة ومنقذ مصر ومحطم الإقطاع وحامي العمال والفلاحين، كما دوت هتافاتهم بسقوط الأحزاب والرجعية.

وقام عبد الناصر وزميلاه بزيارة العمال المعتصمين في حجراتهم وألقى عبد الناصر خطابًا على جماهير العمال قال فيه:

"أؤكد لكم أن الأقلية لن تستطيع التحكم في الأغلبية مرة أخرى، ولن يسترد الإقطاع نفوذه ما دامت الثورة تحاط بهذه القلوب المؤمنة الواعية.. وإن الثورة سوف تقضي على الرجعية وستدفع هذا الشعب الأمين إلى الأمام حتى تحقق أهدافها".

وفي صباح الأربعاء 31 مارس قام عبد الناصر بحضور الحفل الذي أقامته رابطة سائقي ووقادى القطارات بحي السبتية، وقد أقامت الرابطة بهذه المناسبة سرادقًا كبيرًا أمام مقرها غصّ على سعته بسائقي القطارات ووقاديها، كما زينت الشوارع بأعلام التحرير واللافتات التي تحمل عبارات الترحيب بعبد الناصر ورجال الثورة.

وافتتح الحفل بتلاوة آيات الذكر الحكيم وبعد أن ألقى بعض العمال كلماتهم تعبيرًا عن تأييدهم للثورة ألقى عبد الناصر كلمة حماسية استقبلت بالهتاف والتصفيق ثم كتب في سجل الزيارات ما يلي:

"أرجو من الله أن يحقق للوطن أهدافه التي تتمثل في المساواة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعي والمساواة السياسية والقضاء على الاستبداد السياسي والحرية الكاملة

والقضاء على الاستعمار البريطاني، ويجب أن يكون لأبناء الوطن جميعًا الحقوق المتساوية وفي نفس الوقت تأدية واجباتهم كاملة حتى يمكن خلق صناعة قوية تمكن العامل من نيل حقوقه وتأمينه على حياته" .

وتدل هذه الزيارات التي قام بها عبد الناصر للنقابات والهيئات العمالية وهذه الخطب الحماسية التي ألقاها على جموعهم والتي حياهم فيها على موقفهم من قرارات 25مارس وإصرارهم على مواصلة الإضراب والاعتصام حتى تم إلغاؤها . على أن عبد الناصر أكد رأيه الذي سبق أن أبداه خلال اجتماع المؤتمر المشترك بمنزل محمد نجيب يوم 29مارس، وهو أن هناك عاملاً حاسمًا قد جدّ على الموقف السياسي وهو وعي العمال والفلاحين وأن الطبقة الكادحة هي التي أصبحت تسيّر سياسة البلاد وليس الطلاب كما كان الحال في الماضي .

رد فعل إلغاء الديمقراطية في الجامعات:

كان للقرار الذي أصدره مجلس الثورة بإلغاء قرارات مارس الديمقراطية رد فعل سيئ بين مختلف طوائف المثقفين خاصة أعضاء النقابات المهنية وأساتذة وطلاب الجامعات، وأدت عودة الرقابة على الصحف اعتباراً من يوم 29مارس إلى زوال آخر مظاهر الحياة الديمقراطية في البلاد، وشعر أولئك الذين ارتفعت أصواتهم خلال أزمة مارس 1954 للمطالبة بالحريات العامة والحياة البرلمانية وعودة الجيش إلى ثكناته بمدى ما باتوا يتعرضون له من إجراءات انتقامية تهدد حرياتهم وأرزاقهم بأفدح الأخطار، وكانت الدراسة في الجامعات الثلاث وهي القاهرة وإبراهيم (عين شمس حاليًّا) والإسكندرية قد اضطربت منذ يوم الثلاثاء 30مارس عقب صدور صحف الصباح وهي تحمل في صدر صفحاتها قرار مجلس الثورة الذي صدر في اليوم السابق بإلغاء قرارات 5 و25مارس، فقد تظاهر الطلاب في مختلف الكليات والمعاهد على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم السياسية، ورددوا هتافاتهم المعادية لمجلس الثورة وألقى بعض الأساتذة كلمات حماسية شنوا فيها الهجوم على قرار مجلس الثورة الذي كان يعني القضاء التام على معالم الديمقراطية في البلاد.

ونتيجة للمظاهرات وحوادث الشغب التي جرت بالجامعات يومي 30 و31 مارس أصدرت مجالس الجامعات بالقاهرة والإسكندرية قرارات بتعطيل الدراسة بكليات الجامعات الثلاث والمعاهد لمدة أسبوع (من السبت 3 أبريل حتى الخميس 8 أبريل 1954)، ونشرت الصحف التي كانت خاضعة للرقابة وقتئذ أن هذا الإجراء قد اتخذ نتيجة للمحاولات التي بذلتها بعض عناصر الفتنة والرجعية بين صفوف الطلبة خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء يوم الأربعاء 31مارس برئاسة عبد الناصر ـ نظرًا لاعتكاف محمد نجيب في منزله ـ طلب عبد الناصر من زكريا محيي الدين وزير الداخلية في بداية الجلسة أن يوضح للمجلس حقيقة الاضطرابات التي وقعت بين صفوف طلاب الجامعات.

ووفقًا لما ورد في الصفحتين 167 و170 من مذكرات البغدادي تكلم زكريا محيي الدين عن العناصر المضادة للثورة على أنها تركز نشاطها في أوساط الطلبة والأساتذة خاصة جامعة إبراهيم (عين شمس)، وتحدث عن حوادث 30مارس وما جرى يومئذ بالجامعات وذكر أن قادة العملية كانوا من الوفديين والشيوعيين ثم انضم إليهم الإخوان المسلمون، كما ذكر أنهم هاجموا سياسة الثورة وأصدروا بعض القرارات وهي:

1. ضرورة عودة الحياة النيابية والدستور.
2. تكوين جماعات سرية لاغتيال أعضاء مجلس الثورة.
3. إعلان الكفاح المسلح ضد الحكومة القائمة.

وأقسم الطلاب على تعهدهم بتنفيذ هذه القرارات واشترك معهم بعض الأساتذة الذين هاجموا الثورة أيضًا، وقد ذكر زكريا بعض الشائعات التي انتشرت داخل الجامعة والتي ليس لها نصيب من الصحة ومنها أنه قد تم صرف مليونين من الجنيهات على المتظاهرين الذين قاموا بالمطالبة بإلغاء قرارات 25مارس، وأوضح زكريا أنه قد حدث في يوم 31مارس نفس ما حدث في اليوم السابق فيما عدا عدم ظهور نشاط للإخوان المسلمين ضد الثورة.

وبيّن زكريا أن من بين الدوافع التي تدفع الطلاب إلى المناداة بإعادة الحياة النيابية هو شعورهم بأن العمال هم الذين قادوا الحملة لإلغاء قرارات 25مارس ولذا كانوا يطالبون الحكومة بالنزول على رأي الطبقة المثقفة، وأكد زكريا أن بعض الصحفيين العاملين بجريدة المصري (كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح) كانوا قد ذهبوا في يوم 30مارس إلى الجامعة وخطبوا في الطلاب قائلين لهم: إن جريدة المصري هي جريدتكم التي تدافع عن حقوق الشعب وعن الحريات والحياة النيابية.

وعقب انتهاء زكريا محيي الدين من توضيح الموقف الخاص بالجامعات دار البحث حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين الثورة من أعدائها وتركز النقاش في الموضوعين التاليين:

الأول: قانون تطهير الصحافة: كلف المجلس صلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان بالاشتراك مع فتحي رضوان وزير الدولة بوضع مشروع قانون لتطهير الصحافة والشروط التي ينبغي أن تتوافر في العاملين بها، وإبعاد العناصر الفاسدة عن محيطها لتتمكن الصحافة من أداء رسالتها.

الثاني: قانون إنشاء المجلس القومي الاستشاري: كان البند الثالث من قرار مجلس الثورة بإلغاء قرارات 25مارس ينص على أن "يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعي فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون" وخلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء تم تكليف فتحي رضوان بوضع مشروع قانون تكوين المجلس وتحديد اختصاصاته ورياسته والسكرتارية الخاصة به ونظام عمله ومقره الدائم.

وقد استمر اجتماع مجلس الوزراء حتى بلغت الساعة الواحدة صباحًا من اليوم التالي، وتناول الوزراء عشاء خفيفًا أحضر لهم من الخارج بعد رفع الجلسة للاستراحة لمدة عشرين دقيقة.

وعلى الرغم مما تضمنه قرار مجلس الثورة من إنشاء المجلس الوطني الاستشاري الذي كان

القصد منه أن يقوم بعمل البرلمان لحين انتهاء فترة الانتقال كنوع من الحد من سلطات مجلس الثورة المطلقة، وبرغم تكليف وزير الدولة بوضع مشروع القانون الخاص بتكوينه واستمرار مناقشة هذا المشروع خلال عدة اجتماعات متتالية لمجلس الثورة والمؤتمر المشترك، فإن هذا القانون لم ير النور مطلقًا ولم تقم لهذا المجلس الوطني الاستشاري أية قائمة، ولا شك في أن مجلس الثورة لم يشأ أن يقوم إلى جانبه مجلس آخر قد ينازعه في المستقبل بعض اختصاصاته، وهكذا تم وأد هذا المشروع قبل أن يولد، وانتهى الأمر بتجاهل مجلس الثورة لهذا الموضوع كلية وساعده على ذلك وجود الرقابة على الصحف مما منع الكتابة عنه تمامًا.

يوسف صديق وأحمد شوقي وإحسان عبد القدوس في السجن الحربي:

كان أحد بنود قرارات 5مارس هو إلغاء الرقابة على الصحف من اليوم التالي ـ6مارس ـ وقد شهدت الصحف المصرية منذ هذا اليوم فترة مزدهرة من تاريخها خاصة بعد أن أعلن صلاح سالم في مؤتمر صحفي أن الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت وأن الشعب وحده هو الذي سيحكم على الصحافة، وقد دفع الكثيرون سواء من الصحفيين أو الكُتاب ثمنًا فادحًا جزاء لما كتبوه في هذه الآونة التي رُفعت فيها الرقابة على الصحف، والتي عبروا خلالها عن آرائهم بحرية وشجاعة والتي انخدعوا فيها بتصريحات صلاح سالم ووعوده وتأكيداته بأن حرية الرأي مكفولة للجميع، فكانت النتيجة أن تعرض بعضهم عقب إلغاء قرارات 5 و25مارس للزج بهم في أعماق السجون والتعرض لأبشع ألوان البطش والتنكيل والتعذيب.

وكان من أبرز الصحفيين الذين تم التنكيل بهم أبو الخير نجيب صاحب ورئيس تحرير جريدة الجمهور المصري، الذي نشر عدة مقالات مليئة بالطعن والتشهير بضباط الثورة مركزًا هجومه على المقدم أحمد أنور مدير البوليس الحربي وضباط إدارته لما ارتكبوه ضد المواطنين من تنكيل وإرهاب، وسرعان ما دفع أبو الخير نجيب الثمن فقد تم تقديمه إلى محكمة الثورة بتهمة (أنه في غضون سنة 1953 اتصل بجهات أجنبية تعمل ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم في البلاد بقصد معاونتها على تحقيق أهدافها، وفي غضون سنة 1953 و1954 عمد إلى الاتصال

بطوائف العمال والطلبة وتحريضهم على التمرد والعصيان وامتهن الصحافة ولم يلتزم بدستورها وأهدافها القويمة)، وقد حكمت عليه محكمة الثورة التي كانت مشكلة برئاسة المقدم طيار عبد اللطيف البغدادي وعضوية المقدم أنور السادات والرائد طيار حسن إبراهيم بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة والتجريد من شرف المواطن.

وقد دفع الثمن أيضًا بعض ضباط الثورة السابقين الذين نشرت الصحف مقالات أو أحاديث لهم أثناء الفترة التي رُفعت فيها الرقابة على الصحف، والتي عبروا خلالها في كتاباتهم عن تأييدهم للديمقراطية ومهاجمة مجلس الثورة بسبب الأسلوب الشمولي الذي يتبعه في الحكم، فهؤلاء لم يسلموا أيضًا، من الإجراءات الانتقامية عقب إلغاء قرارات مارس الديمقراطية، وكان من أبرز هؤلاء الضباط العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس الثورة السابق والذي قدم استقالته من المجلس في فبراير عام 1953 والذي كان دوره في ليلة 23 يوليو 1952 من الأدوار الرئيسية التي حققت النجاح للثورة، وخلال أزمة مارس كان يوسف صديق الذي فرضت عليه من قبل الإقامة الجبرية بمنزله بحلمية الزيتون عقب عودته سراً من منفاه في لبنان متحديًا تعليمات مجلس الثورة بعدم العودة إلى مصر، قد أرسل رسالة مفتوحة إلى اللواء محمد نجيب نشرتها جريدة المصري يوم 24مارس تحت عناوين بارزة، وقد طالب فيها بتشكيل وزارة ائتلافية من عناصر من الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة المستشار الدكتور وحيد رأفت كي يعهد إليها بمهمة إجراء الانتخابات للبرلمان الجديد، كما أدلى يوسف صديق بحديث صحفي لجريدة المصري نشرته الصحيفة يوم 26مارس تحت عناوين بارزة كان من بينها "الشعب هو الذي يرسم سياسة البلاد دائمًا.. الميول الحمراء (يقصد الشيوعية) تلصق دائمًا بكل حر وقد ألصقت بجمال عبد الناصر وخالد محيي الدين.. سبب استقالتي من مجلس الثورة يفسرها تاريخ الاستقالة".

وقد دفع يوسف صديق ثمنًا غاليًا لهذا الموقف الذي وقفه في أزمة مارس بسبب تأييده للديمقراطية، فتم اعتقاله في أول أبريل 1954 أي بعد يومين فقط من إلغاء قرارات مارس

وأودع سجن الأجانب لمدة شهر ثم نقل بعد ذلك إلى السجن الحربي وظل مسجونًا فيه لمدة 13 شهرًا، وفي أول مايو 1954 تم اعتقال زوجة يوسف صديق السيدة عليه توفيق وأودعت قسم النساء بسجن مصر، ولحق بيوسف صديق في السجن الحربي مجموعة من أقارب يوسف من صغار السن كان أحدهم في السنة الثانية الإعدادية، وكذا بعض الخدم الذين سبق لهم الخدمة بمنزله، والتقى يوسف ومجموعته في السجن مع الكاتب الكبير الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روز اليوسف الذي ساقوه هو الآخر إلى السجن الحربي بسبب مقالاته اللاذعة في المجلة خلال فترة إلغاء الرقابة على الصحف، والتي كان من أبرزها مقاله الشهير الذي كان عنوانه "الجماعة السرية التي تحكم مصر".

وعقب الإفراج عن يوسف صديق وزوجته وأقاربه فرضت عليه وعلى زوجته الإقامة الجبرية بمنزله بعزبة النخل ولم ترفع عنه الإقامة الجبرية إلا عقب العدوان الثلاثي عام 1956 بسبب مشاركته في تنظيم المقاومة الشعبية ضد الغزاة المعتدين في منطقة مصر الجديدة.

وكان العقيد أحمد شوقي أحد الضباط الأحرار الذين لحقت بهم الإجراءات الانتقامية هو الآخر ولم يشفع له أنه كان يتولى قيادة الكتيبة 13 مشاة ليلة الثورة التي عهد إليها بالدور الرئيسي بالنسبة لوحدات المشاة، كما كان هو أقدم الضباط الأحرار رتبة بعد اللواء محمد نجيب وكانت جريدة المصري قد نشرت له خلال أزمة مارس مقالاً شديد اللهجة ندّد فيه بالحكم الديكتاتوري لمجلس الثورة وإقحام الجيش في الشئون السياسية واختتمه بقوله: "عودوا إلى صفوفكم في الجيش".

وعقب إلغاء قرارات مارس تم تقديم العقيد أحمد شوقي إلى محكمة الثورة كي يحاكم بتهمة "أنه اتصل في مارس 1954 ببعض ضباط القوات المسلحة لتحريضهم على إحداث فتنة في الجيش معرضًا بذلك سلامة الوطن للخطر" وقد أدانته المحكمة وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات ولكنه أفرج عنه بعد بضع سنوات إفراجًا صحيًّا.

اقتراحات صلاح سالم العنيفة لتأمين الثورة:

في الساعة السابعة والنصف مساء يوم الأحد 4 أبريل عقد مجلس الثورة اجتماعه الأسبوعي بمقر المجلس بالجزيرة برئاسة جمال عبد الناصر وحضر الاجتماع جميع أعضائه عدا اللواء محمد نجيب بسبب اعتكافه في منزله وخالد محيي الدين بسبب تقديمه استقالته وسفره منفيًا إلى الخارج.

وقد تأخر عبد الناصر وعبد الحكيم عامر عن موعد الجلسة حوالي نصف ساعة بسبب زيارتهما لمحمد نجيب، وقد أخطر عبد الناصر باقي أعضاء المجلس فور انعقاد الجلسة أنه قد مرّ هو وزميله عبد الحكيم عامر على محمد نجيب في منزله قبل حضورهما وقد وجداه في حالة استسلام تام وأبدى لهما موافقته سلفًا على كل ما يتخذه المجلس من قرارات.

وقد دارت خلال هذه الجلسة بين بعض أعضاء المجلس مناقشات على أبلغ جانب من الأهمية، ووفقًا لما ورد في الصفحات من 170 إلى 173 من مذكرات البغدادي في الجزء الأول يتضح لنا أن صلاح سالم تقدم في هذه الجلسة بعدة اقتراحات لتأمين الثورة، وكانت كلها تتسم بالعنف والشدة والرغبة في البطش بكل من اختلفت اتجاهاتهم مع اتجاهات مجلس الثورة خاصة في أزمة مارس 1954 وكانت الإجراءات التي اقترح صلاح سالم اتخاذها تتركز فيما يلي:

أولاً: بالنسبة للصحافة: طالب بضرورة إصدار قانون لتطهيرها وتوافر شروط معينة للعاملين بها، كما طالب بمحاكمة محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصري وإغلاق جريدته، وذكر أسماء بعض الصحفيين الذين اتضح له أنهم كانوا يتقاضون مصروفات سرية من حكومات ما قبل الثورة وطالب بضرورة استردادها منهم وتقديمهم للمحاكمة.

ثانيًا: بالنسبة للجامعات: طالب بإحالة الأساتذة المتهمين بتحريض الطلاب على التظاهر إلى التقاعد، كما طالب برفت بعض الطلاب الذين تزعموا المظاهرات رفتًا نهائيًا من الجامعة وحرمان البعض الآخر من دخول الامتحان النهائي لهذا العام.

ثالثا: بالنسبة للسياسيين القدامى: طالب بمحاكمة البعض منهم أمام محكمة الثورة وحرمان البعض الآخر من حقوقهم السياسية.

رابعًا: بالنسبة لنقابة المحامين: طالب بتطهيرها من العناصر التي تزعمت الحملة المعادية لمجلس الثورة في أثناء أزمة مارس.

وكان جو الجلسة منذ بدايتها مشحونًا بالتوتر وانفلات الأعصاب خاصة حينما عرض صلاح سالم اقتراحه الخاص بمحاكمة محمود أبو الفتح أمام محكمة الثورة وإغلاق جريدة المصري التي يملكها والتي يرأس تحريرها شقيقه الأستاذ أحمد أبو الفتح، فقد اعترض البغدادي على ذلك طالبًا إعفاءه من رئاسة محكمة الثورة في حالة عرض هذه القضية عليها، لأن مهمة المحكمة في هذا الحالة ستكون بمثابة عملية انتقامية من جريدة المصري بسبب موقفها في الأزمة الأخيرة حينما أخذت تعبر بمقالاتها عن رغبة الشعب في عودة الحريات والحياة النيابية مع أن هذا الموقف جاء بعد إعلان حرية الصحافة، وبعد إعلان القرارات التي أصدرها مجلس الثورة في 5مارس و25مارس مما يتعين معه عدم محاسبتها عليه وتساءل البغدادي:

" كيف يحاكم محمود أبو الفتح وقد كان خارج البلاد طوال فترة الأحداث الأخيرة؟ وإذا كان هناك ما كان يدعو لمحاكمته فلماذا لم يقدم من قبل إلى المحاكمة؟ " .

وكانت علاقة عبد الناصر المتقلبة بأصحاب جريدة المصري سببًا في خلق حساسية شديدة بينه وبين البغدادي، فعندما أصدرت محكمة الثورة التي يرأسها البغدادي الحكم على أصحاب جريدة المصري في 7مارس 1954 بأن يسددوا للحكومة حوالي 21ألف جنيه مصري قيمة فروق الضرائب المستحقة عليهم، وكانت علاقة عبد الناصر بأحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصري وقتئذ طيبة ثار عبد الناصر وغضب لصدور هذا الحكم دون أن يعرضه البغدادي على المجلس قبل إصداره؛ فقد كان يرى أن البغدادي هو وزميليه عضوي المحكمة (السادات وحسن إبراهيم) ليسوا بقضاة وإنما هم يحكمون باسم المجلس في القضايا السياسية؛ ولذا ينبغي على المحكمة أن تعرض على المجلس كل قضية قبل الحكم فيها، ولكن البغدادي لم يكن متفقًا معه في هذا الرأي إذ كيف يمكن لمجلس الثورة أن يحكم حكمًا سليمًا في قضية لم يسمع فيها أقوال المتهم والشهود ومرافعات الادعاء والدفاع، وأن واجبه يحتم عليه أن يحكم كقاض

وحسبما يمليه عليه ضميره، وخلال اجتماع مجلس الثورة في اليوم نفسه الذي صدر ذلك الحكم فيه نجح عبد الناصر بعد نقاش طويل استمر لمدة ساعتين بين أعضاء المجلس في الحصول على قرار من المجلس بتقسيط المبلغ المطلوب تسديده من أصحاب المصري للحكومة لمدة خمس سنوات.

ولكن لم يمض أسبوعان على تلك الواقعة حتى ساءت العلاقة بين عبد الناصر وأحمد أبو الفتح بعد فترة قصيرة من صدور قرارات 5مارس وإعلان حرية الصحافة ورفع الرقابة عنها؛ فقد كتب أحمد أبو الفتح عدة مقالات جريئة طالب فيها بإعادة الحريات العامة والدستور والحياة النيابية وعودة الجيش إلى ثكناته، كما أفسح صفحات جريدة المصري لبعض الأقلام الحرة من المدنيين والعسكريين التي أخذت تعبر في مقالاتها عن إرادة الشعب في تمسكه بالحياة الديمقراطية وتبرمه من الحكم الشمولي، وتعمد البغدادي في 20مارس إثارة عبد الناصر واستفزازه ضد أحمد أبو الفتح بسبب هذا الموقف المعادي لاتجاهات مجلس الثورة ليشفي غليله من عبد الناصر بسبب ثورته السابقة ضده يوم أن أصدر الحكم على جريدة المصري يوم 7مارس 1954، وانساق عبد الناصر وراء غضبه وأصدر أمره بإلغاء قرار تقسيط المبلغ المطلوب استرداده من أصحاب جريدة المصري لكي يسددوه دفعة واحدة.

وبسبب تلك الظروف لم يرحب البغدادي بالاقتراح الذي عرضه صلاح سالم في جلسة يوم الأحد 4 أبريل بتقديم محمود أبو الفتح إلى المحاكمة أمام محكمة الثورة وإغلاق جريدة المصري، بل أبدى اعتراضه على ذلك الاقتراح واستنكر أن يتم استخدامه كأداة للانتقام ورفض أن يكون آلة تستخدم وقتما يشاء مجلس الثورة، ولتجنب الحرج الذي سوف يحدث عرض البغدادي على المجلس أن يعتكف خلال فترة المحاكمة بحجة المرض وأن يعين المجلس شخصًا آخر غيره كي يرأس محكمة الثورة.

وفي إثر هذا الموقف الذي أعلنه البغدادي دارت بينه وبين عبد الناصر مناقشة مثيرة اتسمت بالحدة والانفعال، ونظرًا لما كانت تحمله هذه المحاورة من معان مهمة ودلالات خطيرة فقد

رأينا ضرورة نقلها بحذافيرها للقراء ووفقًا لما سجله البغدادي في الصفحتين 172 و173 من مذكراته قال :

" وفي أثناء المناقشة ذكر جمال عبد الناصر أن هذه الثورة ليست لها قاعدة شعبية تعتمد عليها ، وليس هناك من يؤيدها لا من الشعب ولا من الجيش وأن الذين قاموا بهذه الثورة 90 ضابطًا فقط وأنهم في تناقص مستمر حتى أصبح عددهم 50 ضابطًا الآن ، وعلقت على كلامه هذا بقولي : معنى هذا أننا نفرض أنفسنا على هذا البلد ، فرد عليّ بالإيجاب فقلت : أعتقد في هذه الحالة يجب علينا أن نروّح إذا كان هذا هو الوضع " .

وسجل البغدادي في مذكراته أنه نتيجة لما قاله عبد الناصر تقدم هو باقتراح إلى المجلس بأن يظل محمد نجيب رئيسًا للجمهورية على أن ينسحب مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وتظل له سلطة السيادة في حدود الدستور المؤقت ، وأن تشكل وزارة مدنية لإدارة شئون الحكم في البلاد وفقًا للسياسة التي ترسم لها من مجلس الثورة ، وأن يقوم المجلس الوطني الاستشاري مقام البرلمان في الفترة الباقية من فترة الانتقال ، وبرغم أن البغدادي قد سبق له تقديم الاقتراح نفسه مرتين من قبل خلال اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء يومي 28 و29مارس لوضع حد للتنافس على السلطة بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، فإن هذا الاقتراح لم يناقش بتاتًا ولم يصوّت عليه بالمرة .

وهكذا انتهى اجتماع مجلس الثورة في ساعة متأخرة من الليل دون التوصل إلى قرار سواء بالنسبة لما يتعلق بمحاكمة محمود أبو الفتح والصحفيين الآخرين الذين ذكر صلاح سالم للمجلس أنهم تقاضوا مصروفات سرية قبل قيام الثورة ، أو بالنسبة للسياسيين القدامى الذين كان يرى محاكمتهم أمام محكمة الثورة ؛ وذلك بسبب إصرار البغدادي على الامتناع عن رئاسة محكمة الثورة ، ولكن أعضاء المجلس عند التصويت وافقوا على باقي اقتراحات صلاح سالم (بالنسبة للجامعات وتطهير الصحافة وبالنسبة لنقابة المحامين) فيما عدا جمال سالم والبغدادي اللذين امتنعا عن التصويت .

وفي منتصف الساعة السابعة مساء يوم الاثنين 5 أبريل اجتمع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء برئاسة عبد الناصر وانتهى الاجتماع حوالي الساعة الحادية عشرة مساءً، وعقب انتهاء الاجتماع أعلن صلاح سالم على الصحفيين البيان التالي :

" بحث المؤتمر المشترك طرق إبعاد المسئولين عن الإفساد السياسي في العهود الماضية كلية عن العمل في المحيط السياسي، وسوف يحرم عدد منهم من حقوقه السياسية، كما بحث المؤتمر الوسائل التي تتبع لتطهير الصحافة وإبعاد العناصر الفاسدة من هذا المحيط الحيوي حتى تتمكن الصحافة من القيام برسالتها الخطيرة، وبحث المؤتمر أيضًا نظام الجامعات بغرض تمكين المسئولين عن هذه الجامعات من السيطرة الفعلية عليها بإعطائهم السلطات الكافية حتى يكونوا مسئولين عن انتظام الدراسة في هذه الجامعات حتى يمكنها تحقيق رسالتها، وبحث المؤتمر إصدار قانون لحماية الثورة على غرار القوانين التي صدرت لحماية الثورات في البلاد الأخرى، وأخيراً بحث المؤتمر أسس إنشاء المجلس الوطني الاستشاري وطريقة تكوينه وكان الغرض من هذه الإجراءات كلها ـ وفقًا لتفكير أعضاء المؤتمر المشترك ـ هو عودة الاستقرار الكامل إلى البلاد وحماية هذه الثورة حتى تتمكن البلاد من السير بخطي سريعة في طريق تحقيق أهدافها " .

المواجهة بين عبد الناصر وأساتذة الجامعات:

كانت الدراسة بالجامعات الثلاث القاهرة وإبراهيم (عين شمس) والإسكندرية قد صدر القرار بتعطيلها لمدة أسبوع (من السبت 3 أبريل حتى الخميس 8 أبريل) بسبب المظاهرات وحوادث الشغب التي جرت فيها عقب صدور قرار مجلس الثورة بإلغاء قرارات 5مارس و25مارس 1954، وفي يوم الأربعاء 7 أبريل تم انعقاد مجالس الجامعات الثلاث جامعة القاهرة برئاسة الدكتور أحمد زكي وجامعة إبراهيم برئاسة الدكتور مصطفى نظيف وجامعة الإسكندرية برئاسة الدكتور محمد عوض محمد، وتم إعطاء عمداء الكليات والمعاهد العليا سلطة اتخاذ إجراءات تأديبية عاجلة ضد الذين يخلّون بالنظام ويثيرون الشغب، وتقرر خلال هذا الاجتماع استئناف الدراسة في جميع الكليات والمعاهد التابعة للجامعات الثلاث بالنسبة

للسنة الدراسية النهائية فقط اعتباراً من يوم السبت 10 أبريل على أن تستأنف الدراسة في السنوات الدراسية الأخرى تباعًا سنة بعد أخرى تفاديًا للاضطرابات.

وصرح الدكتور عباس عمار وزير المعارف (التعليم) بأن الحكومة تحرص على استقلال الجامعات وأن لديها كبير الثقة في وطنية الطلاب وحُسن تقديرهم للظروف التي تمر بها البلاد. وفي الواقع أن الجامعات المصرية لعبت دوراً مهمًا في التمهيد لثورة 23 يوليو؛ ففي ساحاتها ارتفعت الهتافات بسقوط الملك فاروق ومزق الطلاب صورته وداسوها بالأقدام، وعندما قامت الثورة قامت الجامعات بتأييدها ومناصرتها فور قيامها؛ فلقد وردت أول برقية تأييد للثورة يوم 23 يوليو من هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية وتوالى من بعدها وصول برقيات التأييد من هيئات التدريس بجامعتي القاهرة وإبراهيم، وقامت دار الإذاعة بإذاعة هذه البرقيات في مقدمة نشراتها الإخبارية إعلانًا عن تأييد الصفوة المثقفة في مصر للثورة.

وبعد نجاح الثورة واستقرارها لم تمالئ الجامعات مجلس الثورة في أزمتي فبراير ومارس 1954 وعلى العكس أعلنت الجامعات موقفها من جهة تأييد الديمقراطية والتعبير عن مطالب الشعب في عودة الدستور والحياة النيابية وعودة الجيش إلى ثكناته، وعندما انتهت أزمة فبراير 1954 بعودة محمد نجيب إلى السلطة منتصراً بإرادة الشعب والجيش شهدت قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة اجتماعًا حافلاً حضره عدة آلاف من الطلاب ومن أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليات والمعاهد العليا، وتعاقب الخطباء الذين أخذوا يعلنون المطالب التي أجمع عليها الشعب والتي كانت تهدف إلى حياة ديمقراطية سليمة في البلاد تحقيقًا لأحد المبادئ الرئيسية التي أعلنتها الثورة.

وخلال فترة تعطيل الدراسة بالجامعات تلقى نادي هيئة التدريس بجامعة القاهرة دعوة للاجتماع مع عبد الناصر في منزله بمنشية البكري، وبرغم تردد أغلب الأعضاء في تلبية الدعوة خشية أن يساء فهم الغرض منها، فقد تمكن الدكتور عبد المنعم الشرقاوي أستاذ القانون بكلية الحقوق وسكرتير نادي هيئة التدريس من إقناع الأعضاء بوجوب تلبيتها؛ إذ إنها فرصة لمناقشة

عبد الناصر وجهًا لوجه ولكي يعرض الأساتذة عليه شخصيًا آراءهم، وفي الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين 5 أبريل التقى عبد الناصر مع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الذين جلسوا جميعًا في شرفة منزله بينما وقف عبد الناصر ليحدثهم أكثر من ساعتين، وبدأ عبدالناصر حديثه بتوضيح أن الثورة قامت قبل موعدها المحدد؛ ولذا لم تكن هناك برامج لإعلانها، وكان الاعتقاد أن أساتذة الجامعة هم الذين سيضعون لها البرامج ولكن الذي حدث أن أساتذة الجامعة وقفوا ضد الثورة والتفت عبد الناصر قائلاً: "مش كده ولاّ إيه يا شرقاوي؟"

ووقف الدكتور عبد المنعم الشرقاوي قائلاً:

"نحن الذين بدأنا الثورة في الجامعة وعندما حضر فاروق إلى الجامعة في عيد العلم في أواخر الأربعينيات لم يجد أستاذًا واحدًا يستقبله في قاعة الاحتفالات، وعندما قامت جميع الهيئات بتقديم الهدايا إلى الملك السابق فاروق بمناسبة زواجه من ناريمان امتنع أساتذة الجامعة عن جمع التبرعات لمثل هذه الهدايا، وبدلاً من ذلك جمع الأساتذة التبرعات لمعاونة جماعات الفدائيين من طلبة الجامعة الذين كانوا يقومون بالعمليات الفدائية ضد القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس (عقب إلغاء معاهدة 1936)، وقد كنا نفهم موقف فاروق في محاربة حرية الصحافة وفي تعطيل الديمقراطية نظرًا لحرصه على إخفاء خطاياه وفضائحه، ولكننا لا نفهم سر موقف الثورة المضاد للديمقراطية ولحرية الصحافة برغم أنه ليست للثورة أخطاء أو مثالب تحرص على إخفائها".

ورد عبد الناصر قائلاً:

"أنت يا شرقاوي تعبر بكلامك هذا عن المدرسة التي ينتمي إليها أخوك (كان المقصود هو شقيقه الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي) وخالد محيي الدين وإحسان عبد القدوس".

وسارع الشرقاوي قائلاً:

" إن ما تحدثت عنه هو من مبادئ الثورة التي ناديتم بها عند قيامها والتي على أساسها نلتم تأييد الشعب " .

فأجاب عبد الناصر :

" أنا لا يهمني الشعب الآن إنما الذي يهمني هو الجيش وأنا مقيم هنا في منزلي وسط ثكنات الجيش ، وقد مضى علىّ 72 ساعة لم أذق فيها طعم النوم بسبب وجود اضطرابات في الأسلحة داخل الجيش " .

واشترك بعد ذلك بعض الأساتذة في الحوار فقال أحدهم :

" لقد تخلصنا من ملك واحد واستبدلنا به 12 ملكًا " .

وأبدى آخر اعتراضه على انفراد الجيش بمسئولية الحكم وعلى تعيين أعضاء مجلس الثورة وزراء .

وقال ثالث : " أنتم تسوسون الناس كأنهم بهائم " .

وارتسم الغضب بعد هذه العبارات على وجه عبد الناصر فتدخّل الدكتور الشرقاوي لتلطيف حدة المناقشة وقال :

" نحن متفقون على الغاية واختلافنا مُنْصَبٌّ على الوسيلة ونتمنى أن تكون وسيلتكم هي الأصوب ونحن كأساتذة لا نملك سوى إبداء الرأي إذا طلب منا ذلك " .

وبرغم أن المقابلة انتهت بصورة ودية فإن مجلس الثورة أصدر قراراً في 21 سبتمبر 1954 (بعد مضي أكثر من خمسة شهور) بفصل 18 أستاذًا من الجامعات الثلاث كان من بينهم الدكاترة أمين بدر وتوفيق الشاوي وعبد المنعم الشرقاوي وأحمد شلبي ولويس عوض وعبد العظيم أنيس وسعد عصفور ، وقد صدرت الأوامر بمنع الأساتذة المفصولين من السفر للعمل بالخارج ، كما وجدوا صعوبة بالغة في العمل بالداخل لخشية الناس من إغضاب مجلس الثورة

في حالة التعامل معهم؛ ولذا تعرض أكثرهم، هم وأسرهم لويلات الفاقة والحرمان فترة طويلة.

سر الخلاف بين عبد الناصر والبغدادي:

في الساعة الثامنة مساء يوم الأحد 11 أبريل اجتمع مجلس الثورة برئاسة عبد الناصر وبحضور جميع الأعضاء عدا اللواء محمد نجيب بسبب استمرار اعتكافه في منزله، وقد استمرت الجلسة حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي، ثم استأنف المجلس اجتماعه في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر الاثنين 12 أبريل وظلت الجلسة منعقدة حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً.

ونشرت الصحف صباح يوم الثلاثاء 13 أبريل أن مجلس الثورة قد أمضى حوالي 16 ساعة مجتمعًا خلال اليومين السابقين، وأنه قد بحث خلال اجتماعيه مسائل تتعلق بسياسة الحكم في الفترة القادمة، كما بحث تحديد اختصاصات مختلف السلطات بمناسبة تأليف المجلس الوطني الاستشاري وكذا التشريعات والإجراءات التي سيتم إعلانها خلال الأيام القليلة القادمة.

وبالرجوع إلى مذكرات البغدادي التي تعد المرجع الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه لمعرفة حقيقة ما كان يدور في جلسات مجلس الثورة يتضح لنا مما ورد في الصفحات من 177 إلى 183 أن ما نشر في الصحف عما جرى بحثه في اجتماعي مجلس الثورة لا صلة له بالواقع؛ إذ إن الذي جرى بحثه بالفعل خلالهما هو محاولة تصفية الجو بين عبد الناصر والبغدادي بعد أن وصل الخلاف بينهما إلى درجة تنذر بالخطر على كيان مجلس الثورة، ويمكن إيجاز أبرز العوامل التي أدت إلى هذا الخلاف، وكذا أهم ما دار في الجلسة التي عقدها المجلس يوم 11 أبريل في النقاط الآتية:

- كان اعتقاد البغدادي أن عبد الناصر هو الذي أوجد الخلاف والشقاق داخل مجلس الثورة

بسبب سعيه الدائم وراء القوة والنفوذ وإلى أن يكون هو مركز الثقل لكي يشعر الناس بقوته ويسعوا إليه وحده، وقد أدى ذلك إلى استماتة محمد نجيب في سبيل الاحتفاظ بصورته كقائد للثورة، وإلى وجود تسابق بينهما ومزايدات في خطبهما أمام الجماهير عن الديمقراطية والحياة النيابية، وعزا البغدادي سر تصرفات محمد نجيب الأخيرة في سبيل إثبات وجوده إلى محاولات عبد الناصر المستمرة لكي يظهر بأنه المحرك الأساسي للثورة وأن محمد نجيب ما هو إلا صورة وواجهة فقط.

- ذكر جمال سالم في بداية الجلسة أن مجلس الثورة منقسم إلى فريقين فريق عبد الناصر الذي تتبعه أغلبية أعضاء المجلس وفريق جمال سالم والبغدادي الذي يمثل الأقلية، ونظرًا لأن الأغلبية التي تتبع عبد الناصر شديدة الثقة به، لذا فهي تؤيده دائمًا في وجهة نظره دون مناقشة أو تفكير ودون اهتمام بالاستماع إلى وجهة النظر الأخرى والمنطق الذي تتضمنه أو التقدم بوجهة نظر جديدة خاصة بها؛ لذلك اقترح جمال سالم كحل لهذه المشكلة أن ينسحب مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وأن تؤلف وزارة مدنية برئاسة عبد الناصر الذي سيعتبر ممثلاً لمجلس الثورة في الوزارة لضمان تنفيذ قرارات وسياسة المجلس.

- حاول عبد الناصر أن يصور مشكلة ما يعانيه مجلس الثورة من تفكك وضعف وكأنها خلاف شخصي بينه وبين البغدادي فقال إن هناك أفرادًا في المجلس يعتقدون في وجود محور داخل المجلس مما خلق نوعًا من الحساسية لديهم (كان يقصد البغدادي بالطبع)، وأوضح أنه برغم أن المجلس قد فوّض له كل السلطة (وفقًا لاقتراح جمال سالم وموافقة أغلبية المجلس عليه) فإنه لم يستخدمها قط مع أن هذا الحق لو أعطى لشخص آخر لاستخدمه دون الرجوع إلى المجلس، وبيَّن عبد الناصر أنه قاسى الكثير في سبيل الحفاظ على وحدة المجلس.

- رأى البغدادي أن يقابل أسلوب عبد الناصر بالمثل وهو تحويل المشكلة إلى قضية خلاف شخصي فتعمد إحراج عبد الناصر وقال له:

" ألم تذكر لضباط المدفعية أنك كل شيء في المجلس وأنك قادر على تمرير أي شيء فيه دون صعوبة؟ وأنك قلت لهم أيضًا لا يهمكم أعضاء هذا المجلس فما هم إلا صورة داخل المجلس " .

وكان هذا الكلام قد ورد على لسان بعض ضباط المدفعية الذين جرى التحقيق معهم في قضية المدفعية في يناير 1953 (محسن عبد الخالق ومجموعته)، ولم يستطع عبد الناصر الرد، فقد كان يعلم أن المجلس كله يعرف هذه الواقعة ولكنه تخلص من الإجابة قائلاً للبغدادي :

" يمكن إضافة هذا إلى الاعتبارات المختلفة التي ترسبت في نفسك " .

- أبدى البغدادي اعتراضه على تدخل عبد الناصر في اختصاصاته بالوزارة (كان البغدادي وقتئذ وزيراً للحربية) وحدد لعبد الناصر بعض حالات تدخله برغم أنه ـ أي عبد الناصر ـ كان فيما مضى ينتقد محمد نجيب بسبب هذا السلوك، ورد عبد الناصر بأنه يعتبر هذه الشكوى ضمن الرواسب العالقة بنفسية البغدادي، وقارن بين موقفه هذا وموقف زميله زكريا محيي الدين وزير الداخلية الذي يتدخل في اختصاصاته دون أن توجد عنده هذه الحساسية، لدرجة أنه يعقد مؤتمرات في مكتبه لكبار الضباط المسئولين عن أمن الدولة ويصدر إليهم الأوامر دون علم زكريا، وقال إنه حدث ذات مرة أن حضر زكريا محيي الدين إلى مكتبه صدفة (مكتب عبد الناصر) فوجده مجتمعًا ببعض رؤساء الإدارات بوزارة الداخلية فاستأذن بعد قليل للذهاب إلى السينما، وعلّق زكريا على هذا بأن الضباط والإدارات التابعة لرئاسته في وزارة الداخلية يعتبرونه ممثلاً لمجلس الثورة وليس وزيراً للداخلية، ولذا فعندما يصدر عبد الناصر الأوامر إليهم فكأنما هو الذي أصدرها (هذا منطق لا يمكن قبوله لأنه يتعارض مع مبدأ المسئولية الوزارية).
- عندما ذكر عبد الناصر أن الرواسب التي في نفس البغدادي هي السبب الأساسي في تفكك

مجلس الثورة وعدم مقدرته على العمل، عرض البغدادي على أعضاء المجلس أن يتقدم إليهم باستقالته ولكن أغلب الأعضاء عارضوا هذه الفكرة.

- نشبت مناقشة حادة بين عبد الناصر والبغدادي بسبب موضوع محاكمة محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصري، واعترض البغدادي على أن يعتبره المجلس انفصاليًا لأنه يرفض أن يتولى رئاسة محكمة الثورة التي سيحاكم أمامها محمود أبو الفتح، وذكّر البغدادي عبد الناصر بمواقفه المتناقضة تجاه جريدة المصري وأصحابها وأكد أنه لا يمكن أن يكون آلة تستخدم وقت ما يشاء المجلس أو بالكيفية التي يريدها، كما لا يرضى أن يكون أداة للانتقام.

- انتقد البغدادي إعطاء صاوي أحمد صاوي (صوصو) رئيس اتحاد عمال النقل المشترك مبلغ أربعة آلاف جنيه لكي يدفع عمال النقل إلى الإضراب عقب صدور قرارات 25مارس، ورد عليه عبد الناصر أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محيي الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل نفس الشيء (في اتجاه عكسي بالطبع أي ضد مجلس الثورة).

ويحتاج ما ذكره عبد الناصر بشأن هذا الموضوع إلى إعادة نظر؛ فمن الثابت أن خالد محيي الدين سافر إلى الإسكندرية صباح يوم 27مارس برفقة محمد نجيب وضيف مصر الملك سعود وبقي بها مختفيًا عن الأنظار إلى ما بعد إلغاء قرارات 25 مارس ولم يقم بأي نشاط سياسي طول هذه المدة، كما أن يوسف صديق كان في هذه الفترة محدد الإقامة في منزله بحلمية الزيتون ولم يكن يستطيع بالطبع القيام بأي نشاط سياسي، ومن العجيب أن يردد عبد الناصر مثل هذه الأقوال البعيدة عن الحقيقة لتبرير واقعة إعطائه صاوي أحمد صاوي المبلغ المذكور.

- قبل نهاية الجلسة اقترح جمال سالم التخلص من كل ضابط بالجيش غير موال للثورة والإبقاء فقط على الموالين لها حتى لو أصبح عددهم 300 ضابط فقط، كما أعاد عرض

اقتراحه الذي لم يكن يمل من ترديده وهو عزل الأفراد المعادين للثورة مهما كان عددهم ووضعهم في الواحات، وبالطبع لم يوافق أحد على كلا الاقتراحين اللذين لا يقرهما أي شرع أو قانون.

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الثورة في اليوم التالي (الاثنين 12 أبريل 1954) نوقش خلال هذه الجلسة موضوعان رئيسيان أولهما الإجراءات المقترح اتخاذها لتطهير الصحافة، وكان من ضمنها استبعاد أصحاب الصحف من نقابة الصحفيين لتتكون النقابة من الصحفيين فقط، وإذاعة أسماء الصحفيين والدور الصحفية ممن تسلموا مصروفات سرية خلال عهد ما قبل الثورة، وحل مجلس نقابة الصحفيين وتعيين لجنة مؤقتة لحين تعديل قانون الصحافة.

وكان الموضوع الثاني الذي دارت مناقشته هو القانون المقترح بحرمان كل الوزراء الحزبيين الذين سبق لهم تولى الوزارة في السنوات العشر السابقة على الثورة من حقوقهم السياسية وتولي الوظائف العامة، وقد أوضح عبد الناصر للمجلس أن الغرض من هذا القانون بصراحة هو التخلص من الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة بطريق غير مباشر.

وفي الساعة الواحدة ظهر الأربعاء 14 أبريل عاود مجلس الثورة اجتماعه برئاسة عبد الناصر نظراً لاعتكاف محمد نجيب في داره وتغيب عن الاجتماع أنور السادات وحسين الشافعي بسبب وجودهما في هذا اليوم في طنطا، ويعتبر ما جرى في هذه الجلسة بمثابة امتداد لما جرى في جلسة يوم الأحد 11 أبريل التي حدث خلالها الصدام الحاد بين عبد الناصر والبغدادي، والذي تحول بعد قليل من خلاف على قضية عامة وهي البحث في أسباب تفكك مجلس الثورة إلى قضية خلاف شخصي بين الطرفين كال فيه كل طرف انتقاداته العنيفة للطرف الآخر، وبرغم تدخل أعضاء المجلس لتصفية الخلاف بين الاثنين فإن البغدادي ظل على تأثره الشديد خاصة بعد أن فهم من كلام عبد الناصر أنه يتهمه بأن الرواسب العالقة في نفسيته (في نفسية البغدادي) هي السبب الأساسي فيما يعانيه مجلس الثورة من تفكك وانقسام، ولم تكد تبدأ الجلسة الأخيرة حتى أخرج البغدادي من جيبه خطاب استقالته وسلمه إلى كمال حسين بصفته

سكرتيراً للمجلس وطلب منه قراءته على الحاضرين، وقد اعترض باقي أعضاء المجلس على هذه الاستقالة قائلين إن هذا الانقسام في المجلس سيؤدي بالبلاد إلى الفوضى، أما عبد الناصر فقد التزم الصمت وقام محاولاً الخروج من غرفة الاجتماع بطريقة عصبية، ولما حاول بعض زملائه منعه من الخروج قال غاضبًا:

"هو إحنا جايين هنا علشان تلقّحوا علينا بالكلام.. سِيبوني أنا مروّح".

ولم يتركوه إلا بعد أن وعدهم بأنه سينزل إلى مكتبه، وتوجه جمال سالم إلى عبد الناصر في مكتبه لتهدئته بينما عمل كمال الدين حسين على تهدئة البغدادي مشيراً إلى ضرورة وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

وبعد أن عاد جمال سالم ولمس هدوء أعصاب البغدادي اتصل هاتفيًا بعبد الناصر وطلب منه الصعود إلى قاعة الاجتماع باعتبار أن المسألة قد سوِّيت، وعاد عبد الناصر وفور دخوله عانق البغدادي وطيّب خاطره وعاد الوئام مرة أخرى إلى جو المجلس.

حملة ضارية على الصحفيين والسياسيين في احتفالات كفر الشيخ:

في 13 أبريل 1954 أقيم احتفال كبير بمديرية الفاروقية (محافظة كفر الشيخ فيما بعد) بمناسبة توزيع جانب من الأراضي الزراعية التي استولى عليها الإصلاح الزراعي على الفلاحين، وقد شهد الاحتفال خمسة من أعضاء مجلس الثورة هم: عبد الناصر وجمال سالم وحسين الشافعي وصلاح سالم وكمال الدين حسين، كما شهده الدكتور عبد الرزاق صدقي وزير الزراعة وكبار موظفي الإصلاح الزراعي، وقد وصل موكب قادة الثورة عند الظهر إلى عاصمة المديرية وتوجهوا مباشرة إلى السرادق الضخم الذي أقامته المديرية والذي كان ممتلئًا بجموع الفلاحين والمدعوين القادمين من شتى أرجاء مديرية الفاروقية، وقوبل قادة الثورة عند دخولهم بعاصفة من التصفيق والهتاف بحياتهم وحياة الثورة.

وقد بلغت مساحة الأراضي التي تقرر توزيعها 1375 فدانا وتولى عبد الناصر توزيع

شهادات التمليك بنفسه على المنتفعين الجدد الذين بلغ عددهم 511 أسرة، وقد انتهز أعضاء مجلس الثورة فرصة هذا الاحتفال الكبير الذي كان أول احتفال من نوعه يقام عقب أزمة مارس 1954 لشن حملة دعائية شعواء ضد رجال الصحافة والسياسيين القدامى لإعداد الرأي العام لاستقبال القوانين التي كانت على وشك الصدور بشأنهم، وقام صلاح سالم في خطابه بمهاجمة الصحفيين بينما تولى عبد الناصر مهمة الهجوم على السياسيين القدامى.

وقد قال صلاح ضمن خطابه:

"إن كريم ثابت (المستشار الصحفي السابق للملك المخلوع فاروق) ما زال عضواً في نقابة الصحفيين مع أن القانون لا يسمح بذلك ولكن كريم ثابت ما زال عضواً في النقابة التي لا تقبل أن تفصله، الصحافة التي ضللتكم ومجّدت لكم الظالم الباغي لم تقبل أن تشطب كريم ثابت من النقابة التي تجري انتخاباتها بالطريق المباشر، لقد ثبت من الكشوف التي تحت يدنا أن نصف أعضاء مجلس نقابة الصحفيين كانوا يأخذون مصروفات سرية وعلى رأسهم نقيب الصحفيين حسين أبو الفتح الذي تقاضى 2000 جنيه وسكرتير عام النقابة (مصطفى القشاشي) الذي أخذ 5000 جنيه وهناك كثيرون ستذاع أسماؤهم قريبًا.

ومع هذا تصر الصحافة على أن تنادي بالحرية والديمقراطية ليأخذ الصحفيون باسم الحرية المصروفات السرية، إن أسرة نقيب الصحفيين هذا الذي ينادي بالحرية لم يكونوا صحفيين ولقد تاجروا بالورق وما زالوا يتاجرون بالورق والأسلحة حتى في هذا العهد، إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر ولابد من إصلاح الأوضاع بحيث لا تعود الصحافة إلى تضليل الشعب مثلما كانت تفعل من قبل، هم يطلبون انتخاب برلمان فهل نأتي بالذين استغلوكم من السياسيين القدماء ليصلوا بالبلد إلى الحضيض؟ إن كان فاروق قد ارتكب شيئًا فهو يتضاءل أمام ما ارتكبه هؤلاء الخونة".

وعندما انتهى صلاح سالم من خطابه الذي قوبل بالتصفيق والهتاف بحياة الثورة ارتقى جمال عبد الناصر المنبر وقال:

"يا إخواني لقد قامت هذه الثورة لإجلاء الإنجليز والقضاء على الاستعمار وتحدي الملكية، قامت الثورة يوم 23 يوليو 1952 وفي اليوم التالي 24 يوليو أحست الأحزاب أن الملك لن يخرج ولذا قصد محمد صلاح الدين ومعه زكي العرابي (من أقطاب حزب الوفد السابقين) إلى قصر رأس التين نائبين عن حزب الوفد وقيد الاثنان اسميهما في دفتر التشريفات على الطريقة القديمة علامة على ولائهما، وكان الناس يعتقدون أن للجيش مطالب شخصية وأنها أزمة مصلحية لا تلبث أن تزول، وانتظر صلاح الدين دوره في استدعاء الملك لحزب الوفد وإعطائه الثقة عن طريق إلياس أندراوس ومحمد حسن بعد أن يقوم القصر بانقلابه ضد الجيش وإعادة الأحوال إلى سيرتها الأولى. اسمعوا يا إخواني.. في يوم 26 يوليو خرج الملك وفي يوم 27 يوليو كان زعماء الأحزاب وصلاح الدين كلهم في معسكر مصطفى كامل (بالإسكندرية) واقفين يؤدون التحية وكان إبراهيم عبد الهادي (زعيم الحزب السعدي) معهم وقالوا: ماذا قالوا؟ إننا معكم وقد طلقنا السياسة وأصبحنا مواطنين من هذا الشعب، كانوا يعتقدون أن الثورة ستكون دامية فأظهروا منتهى الذلة والمسكنة والخضوع المخزي، ثم جاءني صلاح الدين الذي وقف في اجتماع نقابة المحامين كأنه حية قطع ذيلها ورأسها وقد جاء هذا الرأس يلبس ثوب الحمل ثم وقف ينفث سمومه، جاءني صلاح الدين وقال لي إن محكمة الثورة ذكرت اسمه فيما يتعلق بتدوين اسمه في دفتر التشريفات، وقال لي أنا آمنت بهذه الثورة وأنا منذ 23 يوليو مواطن صالح ولا داعي لأن تلوث سمعتي، فقلت له حاضر ولكن ماذا كنت تعمل يوم ذهبت إلى قصر رأس التين؟ فقال: كنت أقابل حافظ عفيفي (رئيس الديوان الملكي وقتئذ) وطلبت إليه أن يأخذ رأي الأحزاب في الموقف وليست زيارتي للولاء.

وصدقت قوله وطلب مني صلاح الدين أن أكتب في الجرايد هذه الواقعة، وكتبت في مجلة التحرير (مجلة أصدرتها الثورة في سبتمبر 1952 لتنطق باسمها) إن صلاح الدين قابل عبد الناصر وقال له إنه لم يذهب يوم 24 يوليو لإعلان ولائه للملك في قصر رأس التين وخرج صلاح الدين يومها من مكتبي وهو منحن كالتلميذ الصغير.

يا إخواني . . كنت أحتقر نفسيته وحاولت أن أرفع معنوياته كإنسان ومواطن صالح، وقامت محنة الثورة (أزمة مارس 1954) وحضر صلاح الدين اجتماع المحامين واعتبر أننا رجعنا إلى ما قبل عام 1952 واعتبر أن الثورة ثورة أفراد وخرج هو وزملاؤه من جحورهم ولبسوا رداء الذئاب ينهشون في الثورة ورجال الثورة" .

كذلك هاجم عبد الناصر في خطابه فؤاد سراج الدين واتهمه بأنه عارض قانون تحديد الملكية الزراعية، كما هاجم علي ماهر الذي كان يتولى رئاسة الوزراء أثناء بحث ودراسة هذا القانون واتهمه بأنه تباطأ في إصداره وتذرع بحجج لا عدّ ولا حصر لها، وقد اشترك في إلقاء الكلمات على الحاضرين كل من جمال سالم وحسين الشافعي وكمال الدين حسين والمهندس سيد مرعي .

حرمان الوزراء الحزبيين من حقوقهم السياسية:

عقب انتهاء الجلسة التي عقدها مجلس الثورة بعد ظهر الأربعاء 14 أبريل 1954 برئاسة جمال عبد الناصر والتي تمكن فيها أعضاء المجلس من تصفية الخلاف بين عبد الناصر والبغدادي وتسوية أمر الاستقالة التي تقدم بها البغدادي إلى المجلس، قصد أعضاء مجلس الثورة إلى دار رئاسة مجلس الوزراء في شارع قصر العيني لحضور اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء، الذي عقد في حوالي الساعة التاسعة مساءً بقاعة الاجتماعات بدار الرئاسة والذي استمر منعقداً حتى منتصف الساعة الواحدة من صباح الخميس 15 أبريل، وفي بداية الاجتماع قام صلاح سالم بوصفه مسئولاً عن الصحافة بعرض الموضوع الذي ناقشه مجلس الثورة من قبل وهو تطهير الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين .

وقال صلاح سالم إنه ثبت لديه بالأدلة القاطعة أن عدداً من الصحفيين ـ منهم سبعة من أعضاء مجلس النقابة الذي يبلغ عددهم 12 عضواً ـ كانوا يتقاضون مصروفات سرية من الحكومات المختلفة قبل الثورة، كما ثبت له أن خمس عشرة صحيفة ومجلة تتقاضى أيضًا

مصروفات سرية، وذكر صلاح لأعضاء المؤتمر أسماء هؤلاء الصحفيين السبعة من أعضاء مجلس النقابة وهم:

(حسين أبو الفتح نقيب الصحفيين ومصطفى القشاشي سكرتير عام النقابة ومرسي الشافعي ومحمد عبد المنعم رخا وعبد الرحمن دنيا ومحمد علي غريب ومحمد خالد).

واقترح صلاح سالم وضع قانون جديد لتنظيم مهنة الصحافة في مصر، وأن تقتصر عضوية النقابة على المحررين الصحفيين فقط وأن يتم استبعاد أصحاب الصحف منها، وقام عبد الناصر بعد ذلك بقراءة مشروع القانون المقترح لحرمان السياسيين الحزبيين القدامى الذين سبق لهم تولي الوزارت في السنوات العشر السابقة على الثورة من حقوقهم السياسية ومن تولي الوظائف العامة لمدة عشر سنوات، واعترض عدد من الوزراء المدنيين على هذا القانون وتقدموا باقتراح بديل له وهو أن يعد أعضاء المؤتمر المشترك كشوفًا بأسماء السياسيين الذين يرون أنهم تسببوا في إفساد الحياة السياسية، ولم يوافق عبد الناصر على هذا الاقتراح البديل وذكر أن إعداد كشوف بهذا الأسلوب هو أمر متعذر لأنه لن يتفق اثنان على شخص واحد وأن تطبيق قاعدة عامة هو أسلوب أسهل وأكثر عدالة من ناحية التنفيذ.

وأبدى الدكتور حسن البغدادي وزير التجارة والصناعة والتموين اعتراضه على القانون المقترح نظرًا لأن إصداره سوف يؤدي إلى تنحية الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة عن منصبه وكانت تربطه بالدكتور السنهوري صلة وثيقة، ولم يكن في تصوره بالطبع أن من أقوى العوامل التي دفعت مجلس الثورة لإعداد هذا القانون هو التخلص من الدكتور السنهوري على وجه الخصوص.

وعندما أحس عبد الناصر أن أغلب الوزراء المدنيين غير راضين عن هذا المشروع اضطر إلى استخدام الحزم لمواجهة الموقف، فأوضح لهم أن مجلس الثورة الذي له حق السيادة وفقًا للدستور المؤقت قد وافق على ذلك القانون وهو يعرضه عليهم لمجرد العلم فقط، وإزاء هذا

الموقف تقدم الدكتور حسن بغدادي باستقالته من الوزارة بينما طلب الدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية أن يعيد مجلس الثورة النظر في هذا القانون، وفي اليوم التالي تقدم الدكتور عباس عمار وزير المعارف (التعليم) والدكتور علي الجريتلي وزير الدولة للشئون المالية باستقالتيهما من الوزارة، وبذا بلغ عدد الوزراء الذين استقالوا احتجاجًا على هذا القانون ثلاثة وزراء.

وعقب انتهاء المؤتمر المشترك في حوالي الساعة الواحدة من صباح الخميس 15 أبريل أعلن صلاح سالم على الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء البيان التالي:

"نظرًا لما كان للأحزاب السياسية البائدة التي تولت الحكم قبل الثورة وهي حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدي من أثر بالغ في إفساد الحياة السياسية بالبلاد وعدم العمل على مقاومة الطغيان مما ينبغي معه أن يتحمل الوزراء الذين كانوا منتمين إلى تلك الأحزاب وزر تلك الأعمال الخطيرة في حق الأمة، فقد استتبع ذلك ضرورة حرمانهم من حق تولي الوظائف العامة ومباشرة الحقوق السياسية وتولي مجالس إدارات النقابات والهيئات لفترة يزول فيها أثر ذلك الفساد وترسخ فيها دعائم الحياة الصالحة".

وقبل ظهر يوم الخميس 15 أبريل 1954 تم الإعلان عن قرار مجلس الثورة الذي نص على "أن يحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولي مجالس إدارات النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات، كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من 6 فبراير 1942 إلى 23 يوليو 1952 وكان منتميًا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدي، أما من لم يكن منهم منتميًا إلى هذه الأحزاب فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة".

ويلاحظ أن القرار لم يطبق على حزب الكتلة الوفدية برغم أنه طبق على زعيمها مكرم عبيد باعتباره وزيرًا وفديًا سابقًا، وقد طبق قرار الحرمان من الحقوق السياسية على 38 وزيرًا

سابقًا من الأحزاب الثلاثة المنحلة كان منهم 22 وزيرًا وفديًّا هم : (مصطفى النحاس ـ علي زكي العرابي ـ عبد السلام فهمي جمعة ـ مكرم عبيد ـ أحمد نجيب الهلالي ـ فؤاد سراج الدين ـ مصطفى نصرت ـ أحمد حمزة ـ عبد الحميد عبد الحق ـ عبد المجيد عبد الحق ـ محمد محمد الوكيل ـ عبد الفتاح الطويل ـ عثمان محرم ـ محمد صلاح الدين ـ محمود سليمان غنام ـ حسين الجندي ـ إبراهيم فرج ـ عبد الفتاح حسن ـ عبد اللطيف محمود ـ حامد زكي ـ يس أحمد ـ عبد الجواد حسين)، كما طبق على 8 وزراء سعديين سابقين وهم : (إبراهيم عبد الهادي ـ محمود غالب ـ ممدوح رياض ـ علي أيوب ـ عبد الرزاق السنهوري ـ أحمد مرسي بدر ـ نجيب إسكندر ـ عبدالمجيد بدر)، وطبق كذلك على 8 وزراء من الأحرار الدستوريين السابقين وهم : (محمد حسين هيكل ـ محمد علي علوبة ـ رياض سيف النصر ـ عبد المجيد إبراهيم صالح ـ علي عبدالرازق ـ أحمد عبد الغفار ـ أحمد رمزي ـ عباس أبو حسين).

وتبين أن ستة من أعضاء لجنة الخمسين لإعداد الدستور الجديد الذي صدر المرسوم الجمهوري بتأليفها في 13 يناير 1953 قد شملهم قرار الحرمان منهم أربعة من الوزراء الوفديين وهم : (علي زكي العرابي وعبد السلام فهمي جمعة ومكرم عبيد ومحمد صلاح الدين)، واثنان من الوزراء السعديين وهما : (محمود غالب وعبد الرزاق السنهوري)، وكان ثلاثة من أعضاء اللجنة قد توفوا من قبله وهم : (أحمد خشبة وحبيب المصري وعلي المنزلاوي) وبهذا هبط أعضاء اللجنة إلى 41 عضواً.

وصرح صلاح سالم بأنه ليس هناك ما يدعو لإعادة تنظيم لجنة الدستور بعد الإجراءات الأخيرة، إذ إن هذه اللجنة انتهت تقريبًا من إعداد المشروع الجديد وهو كل مهمتها، ونظرًا لأن المجلس الوطني الاستشاري سيمثل جميع النقابات والهيئات فمن المنتظر أن يوكل إليه أمر مراجعة مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة (لم يشكل هذا المجلس الوطني الاستشاري على الإطلاق برغم كثرة الحديث عنه).

وفي اليوم نفسه (15 أبريل 1954) تم الإعلان عن قرار مجلس الثورة بحل مجلس نقابة

الصحفيين وتأليف لجنة مؤقتة بدلاً من مجلس النقابة إلى حين صدور قانون الصحافة الجديد، وتألفت هذه اللجنة برئاسة فكري أباظة وعضوية الدكتور حسن أبو السعود وكيل وزارة الإرشاد القومي وحسن الملطاوي المدير العام لحسابات الحكومة، وصدر كذلك كشف بأسماء الصحفيين الذين تقاضوا مصروفات سرية وكان عددهم 23 صحفيًا وهم: (حسين أبو الفتح ـ مصطفى القشاشي ـ أبو الخير نجيب ـ إحسان عبد القدوس ـ السيدة روز اليوسف وزوجها قاسم أمين ـ مرسي الشافعي ـ ألبرت مزراحي ـ محمد عبد المنعم رخا ـ إبراهيم عبده ـ حسني خليفة ـ عبد الرحمن دنيا ـ إدجار جلاد ـ كريم ثابت ـ أحمد حسين ـ عبد الرحمن الخميسي ـ عبد الشافي القشاشي ـ عبد الرحمن زايد ـ أحمد علي عصفور ـ محمد خالد ـ محمد علي غريب ـ نعمة الله غانم ـ كامل الشناوي).

كما صدر كشف بأسماء 15 صحيفة ومجلة حصلت على مصروفات سرية جملتها حوالي 177 ألف جنيه (بأسعار بداية الخمسينيات) وهي:

روز اليوسف	19281 جنيهًا
الجمهور المصري	2808 جنيهات
الأساس	4800 جنيه
الصباح	7222 جنيه
البلاغ	7900 جنيه
صوت الأمة	2900 جنيه
النداء	2200 جنيه
الحوادث	4550 جنيهًا
السوادي	25250 جنيهًا
السياسة	15900 جنيه
الدستور	3900 جنيه

بـــــــــــــــلادي 5300 جنيـــــــــه

المقطـــــــــــــــم 7198 جنيهًـــــــــا

الزمـــــــــــــــان 12500 جنيـــــــــه

التـــــسعيرة والـــــصراحة 15000جنيـــــــــه

عبد الناصر يشكل الوزارة الجديدة وينفرد بجميع السلطات في الدولة

نظرًا لأن أربعة من الوزراء قاموا بتقديم استقالاتهم من الوزارة التي كانت قائمة وهم: الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية الذي قدم استقالته إلى اللواء محمد نجيب يوم 24مارس 1954، والدكاترة حسن البغدادي وعباس عمار وعلي الجريتلي الذين قدموا استقالاتهم إلى عبد الناصر احتجاجًا على قانون حرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم السياسية؛ لذا استقر رأي مجلس الثورة على تشكيل وزارة جديدة.

وفي يوم الجمعة 16 أبريل دعا عبد الناصر أعضاء مجلس الثورة إلى اجتماع طارئ عقده بعد الظهر لاختيار الوزراء الجدد ولم يتم خلال الاجتماع الاتفاق على أسماء المرشحين للوزارة الجديدة؛ لذا تقرر تأجيله إلى ما بعد ظهر اليوم التالي، وفي الساعة الرابعة مساء يوم السبت 17 أبريل استأنف مجلس الثورة اجتماعه برئاسة عبد الناصر لاستكمال اختيار الوزراء الجدد، واستمر الاجتماع منعقدًا لمدة ثماني ساعات وخلال ذلك الاجتماع اتفق رأي أعضاء مجلس الثورة على أن يكتفي اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية وأن يتولى عبد الناصر رئاسة الوزراء بدلاً منه، وانتدب المجلس ثلاثة من أعضائه هم: البغدادي وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين للذهاب إلى محمد نجيب في داره والعمل على إقناعه بالتخلي عن رئاسة الوزراء، ولجأ البغدادي وزميلاه إلى الحيلة لحمل محمد نجيب على القبول فأوضحوا له أن مجلس الثورة قرر اتباع سياسة الشدة والحزم في المرحلة المقبلة واتخاذ سلسلة من الإجراءات العنيفة للضرب على أيدي المعارضين ولفرض الأمن والاستقرار في البلاد.

ونظرًا لأن محمد نجيب لم يكن بحكم طبيعته الطيبة يرحب بأن يكون على رأس وزارة تتبع سياسة القمع والشدة وتلجأ لأسلوب البطش بالمعارضين؛ لذا رأى أن من مصلحته أن ينأى بنفسه عن هذه المسئولية الخطيرة فعرض بنفسه على مندوبي المجلس أن يكتفي برئاسة الجمهورية وقيادة الثورة فقط وأن يتخلى عن رئاسة الوزراء، وعاد البغدادي وزميلاه إلى مجلس الثورة بعد أن انطلت حيلتهم على محمد نجيب، ووافق المجلس على الفور على عرض محمد نجيب بتخليه عن رئاسة الوزارة وأصدر قراره بتولي عبد الناصر رئاسة الوزارة الجديدة.

وكانت تنحية محمد نجيب عن رئاسة الوزراء بمثابة تنحيته عن السلطة تمامًا، وانتهت في الواقع المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على السلطة بينه وبين عبد الناصر، وفي الوقت الذي تجمعت فيه كل خيوط السلطة في يد عبد الناصر قبع محمد نجيب ساكنًا في مكتبه بقصر عابدين دون أية سلطة أو نفوذ انتظارًا لمصيره المحتوم.

وقبيل منتصف الليل يوم 17 أبريل 1954 انفض اجتماع مجلس الثورة وأعلن صلاح سالم على الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء البيان التالي:

"بناء على قرار مجلس الثورة كلف رئيس الجمهورية البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر بتشكيل الوزارة، كما قرر المجلس قبول استقالة سليمان حافظ مستشار رئيس الجمهورية.

وسأل الصحفيين صلاح سالم عمن سيتولى رئاسة مجلس الثورة فردّ قائلاً:

"سيظل مجلس قيادة الثورة كما هو برياسة اللواء أ.ح محمد نجيب"، وبرغم ما أعلنه صلاح سالم وبرغم أن القرارات الجديدة لم تتعرض بتاتًا لقضية رئاسة مجلس الثورة، فإن الواقع الذي جرى قد أثبت أن محمد نجيب منذ اعتكافه في منزله بسبب مرضه يوم 29مارس 1954 لم يرأس مطلقًا أي اجتماع لمجلس الثورة حتى يوم تنحيته عن منصبه الشرفي يوم 14 نوفمبر 1954، وأن عبد الناصر أصبح من الناحية الواقعية يتولى رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء.

وفي إثر ذلك البيان أعلن صلاح سالم أسماء أعضاء الوزارة الجديدة التي كانت تتكون من رئيس الوزراء و18 وزيراً هم: المقدم أ.ح جمال عبد الناصر رئيساً للوزراء والمقدم طيار جمال سالم وزيراً للمواصلات ودكتور نور الدين طراف وزيراً للصحة والأستاذ أحمد حسني وزيراً للعدل والشيخ أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف والأستاذ فتحي رضوان وزيراً للدولة ودكتور محمود فوزي وزيراً للخارجية ودكتور عبد الرازق صدقي وزيراً للزراعة والمقدم طيار عبد اللطيف البغدادي وزيراً للشئون البلدية والقروية والرائد صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومي ووزيراً للدولة لشئون السودان والمهندس أحمد الشرباصي وزيراً للأشغال العمومية والمقدم زكريا محيي الدين وزيراً للداخلية والرائد كمال الدين حسين وزيراً للشئون الاجتماعية والمقدم حسين الشافعي وزيراً للحربية والمقدم طيار حسن إبراهيم وزيراً للدولة لشئون رئاسة الجمهورية ودكتور محمد عوض محمد وزيراً للمعارف ودكتور حسن مرعي وزيراً للتجارة والصناعة والأستاذ جندي عبد الملك وزيراً للتموين والأستاذ عبد الحميد الشريف وزيراً للمالية والاقتصاد، وقد تم تعيين ثلاثة نواب وزراء هم: العقيد عبد الفتاح حسن نائبًا لوزير الدولة لشئون السودان والدكتور عبد المنعم القيسوني نائبًا لوزير المالية والاقتصاد والأستاذ محمد أبو نصير نائبًا لوزير التجارة والصناعة، وقد دخل الوزارة 6 وزراء جدد منهم اثنان من مجلس الثورة هما: حسين الشافعي وحسن إبراهيم، وأربعة من المدنيين هم: محمد عوض محمد وعبد الحميد الشريف وحسن مرعي وجندي عبد الملك، وخرج من الوزارة ستة من الوزراء السابقين هم: عبد الجليل العمري وحلمي بهجت بدوي وعلي الجريتلي وعباس عمار ووليم سليم حنا وحسن البغدادي، وبهذا ارتفع عدد أعضاء مجلس الثورة في مجلس الوزراء إلى ثمانية ضباط ولم يبق خارج المجلس سوى اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والمقدم أنور السادات.

وفي الساعة الواحدة ظهراً يوم الأحد 18 أبريل قام أعضاء الوزارة الجديدة بحلف اليمين القانونية أمام اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية في قصر عابدين، وفي اليوم نفسه صدر مرسوم جمهوري بتعيين جمال عبد الناصر حاكمًا عسكريًا بدلاً من محمد نجيب.

وقد ظلت الوزارة بنفس تشكيلها حتى 31 أغسطس 1954 حين قرر مجلس الثورة قبول استقالة وزيرين منها هما: عبد الحميد الشريف وزير المالية والاقتصاد ومحمد عوض محمد وزير المعارف، كما قرر المجلس إجراء التعديلات الآتية في الوزارة:

تعيين جمال سالم نائبًا لرئيس الوزراء وفتحي رضوان وزيراً للمواصلات وحسين الشافعي وزيراً للشئون الاجتماعية وكمال الدين حسين وزيراً للمعارف وعبد الحكيم عامر وزيراً للحربية مع احتفاظه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة وأنور السادات وزيراً للدولة.

وفي يناير 1955 عين الدكتور عبد المنعم القيسوني وزيراً للمالية والاقتصاد، وفي 8 فبراير 1955 عين حسن إبراهيم وزيراً لشئون الإنتاج علاوة على عمله كوزير لشئون رئاسة الجمهورية.

وكانت الصحف المصرية منذ يوم 20 أبريل 1954 قد بدأت تلقب جمال عبد الناصر بلقب جديد لم يطلق عليه من قبل وهو (الرئيس البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر).

وفي اليوم نفسه نشرت الصحف أن الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة قررت اعتبار القرار الصادر من مجلس الثورة بحرمان الدكتور عبد الرزاق السنهوري من حقوقه السياسية وتولي الوظائف العامة عشر سنوات قراراً مشروعًا وسليمًا من الناحية القانونية، ثم انتخبت الجمعية العمومية لمجلس الدولة بالإجماع المستشار السيد على السيد وكيل مجلس الدولة لمحكمة القضاء الإداري رئيسًا لمجلس الدولة خلفًا للدكتور عبد الرزاق السنهوري، وقررت ترقية المستشار حبشي إبراهيم سمري وكيلاً لمجلس الدولة.

* * * * *

رسائل من شهود أزمة مارس 1954

الرسالة الأولى:

القانون في مصر في إجازة

رسالة من العقيد محمد رشاد مهنا الوصي السابق على العرش:

كان العقيد رشاد مهنا قد اعتقل في 16 يناير 1953 في القضية التي عرفت باسم قضية المدفعية، وأصدرت محكمة الثورة التي تشكلت برئاسة جمال عبد الناصر وعضوية تسعة من أعضاء مجلس الثورة حكمها في 19مارس 1953 على رشاد مهنا بالسجن المؤبد.

وقد وقع عبد اللطيف البغدادي في خطأ تاريخي عندما أورد في الصفحة 73 من مذكراته في الجزء الأول أن رشاد مهنا تم الإفراج عنه أثناء الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام 1954 ويبدو أنه اعتقد أن القرار الذي أصدره مجلس الثورة يوم 25مارس بالأغلبية المطلقة بالإفراج عن رشاد مهنا فوراً ـ وفقًا لاقتراح عبد الناصر ـ قد تم تنفيذه. وقد قمنا بتصحيح ذلك الخطأ الذي وقع فيه البغدادي في حينه، وأكدنا أن رشاد مهنا لم يفرج عنه إلا في نهاية يونيو 1956 بعد حل مجلس الثورة وتولي عبد الناصر رئاسة الجمهورية.

وقد وجهنا في نهاية حديثنا ـ حول هذا الموضوع ـ إلى الجهات المسئولة في مصر وإلى أعضاء مجلس الثورة الموجودين السؤال التالي: من هو المسئول من الناحية القانونية عن عدم تنفيذ قرار مجلس الثورة ـ الذي كان يعد وقتئذ أعلى سلطة في البلاد ـ بالإفراج عن رشاد مهنا فوراً، وما هو التعويض الذي يستحقه عن استمرار بقائه في السجن دون وجه حق خلال المدة من 25مارس 1954 حتى 30 يوليو 1956 (27 شهراً)؟! وقلنا إننا نأمل أن نتلقى من الأخ رشاد مهنا أيضًا معلوماته ووجهة نظره في هذه القضية المهمة التي تتعلق به هو شخصيًّا.

وقد استجاب رشاد مهنا لهذا الطلب وبعث إلينا مشكوراً رسالة مطولة ننشرها فيما يلي، كما وردت بنصها:

..... الأخ جمال حماد:

" أعبر لكم في بداية رسالتي عن تقديري وإعجابي بما تكتبونه عن ثورة 23 يوليو 1952

والذي يدل على صدق النية وشجاعة الرأي والحرص على قول كلمة الحق دون غرض أو هوى. ونحمد الله ونشكره الذي وفقكم إلى كشف هذا الكم الكبير من الأسرار والحقائق التي كان معظمها خافيًا عن الشعب أثناء ذلك العهد الذي أرهب الناس وضاع فيه الحق والعدل والمبادئ والقيم. لقد أشركني مجلس الثورة في قضية كلها اختلاق وتلفيق وأطلقوا عليها اسم قضية المدفعية، ولم تكن لي أي صلة بها، وكان معظم المتهمين لا أعرفهم بالمرة. لقد كانت أمنية أعضاء مجلس قيادة الثورة أن يتخلصوا مني نهائيًا بالحكم عليَّ بالإعدام، ولما لم تساعدهم الظروف حكموا عليَّ بالسجن المؤبد. وهل يوجد دليل على أن القضية كانت تزويرًا في تزوير أكبر من أنهم أفرجوا عن جميع المتهمين في القضية في شهر مارس 1954 بعد أن أمضوا عامًا واحدًا في السجن، وأنا الوحيد الذي بقيت في السجن حتى منتصف عام 1956 كما جاء في مقالك الذي تميز بالصدق. ولا أدري ما هو السر في أن عبد اللطيف البغدادي كتب في مذكراته أنه أفرج عني في مارس 1954 مع أنه كان عضوًا في مجلس قيادة الثورة وفي المحكمة التي حاكمتني، والمفروض أنه يعرف الموعد الحقيقي للإفراج عني.

لقد سألتني عن موضوع لم أسمع به من قبل، وهو بقائي في السجن 27 شهرًا بدون وجه حق رغم صدور قرار من مجلس قيادة الثورة بالإفراج عني في 25مارس 1954. لقد أدهشني حديثك عن القانون وحقوق الإنسان بالنسبة لما عاملوني به، وأنا أسألك: أي قانون تقصد وعن أي حقوق للإنسان تتحدث بعد أن أعلن عبد الناصر بدون مواربة أو خجل على لسان بعض بطانة السوء أن القانون في إجازة؟!! أما التعويض الذي أستحقه عن بقائي في السجن 27 شهرًا بعد قرار الإفراج عني فأود أن أوضح لك أنني قضيت خمس سنوات في السجن دون أي جريمة أو ذنب، فبعد الإفراج عني في آخر يونيو 1956 بعد قضائي ثلاث سنوات ونصف في السجن اعتقلوني مرة أخرى في 24 يوليو 1965 في حملة اعتقالات الإخوان المسلمين، رغم عدم وجود أية صلة لي بهذا الموضوع، ومكثت بالسجن الحربي عامًا ونصف العام لتكون جملة ما أمضيته داخل السجون خمس سنوات.

أي مال يمكن أن يعوضني عن بقائي هذه السنين الطويلة، وهي أحسن سنوات العمر داخل زنازين السجون بعيداً عن الحرية وعن أسرتي وأحبائي ممنوعًا عن خدمة وطني، كل ذلك لأن بعض الزملاء ـ سامحهم الله ـ أرادوا أن يبعدوني عن العالم حتى يعيشوا هم في أمان ورفاهية ونعيم خوفًا من خطر توهموه فيما لو بقيت أنا مطلق السراح.

إن التعويض والحساب لن أطالب بهما في هذه الدنيا الزائلة الفانية وإنما سيكونان في يوم لن ينفع فيه هؤلاء الذين ظلموني جاه أو سلطان، وسوف يصك آذانهم وقتئذ قوله سبحانه وتعالى: M . . .لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴿١٦﴾ ! " # $ % & ') (* + , - . / L (غافر: 16، 17).

لقد كانت بطانة عبد الناصر مكونة من فئتين. الفئة الأولى وهم الأذناب الذين كان يوكل إليهم القيام بالأعمال الدنيئة مثل اعتقال الناس في ظلام الليل وتعذيب المعتقلين في السجون وإرهاب المواطنين والعدوان على الكرامات والأموال والأعراض، وهم فئة أشبه بالقتلة والسفاحين، كان كل همهم الالتصاق بعبد الناصر الذي كادوا يعبدونه من دون الله طمعًا في المناصب والمكاسب والمال الحرام، وكانوا يتميزون بأنهم مجردون من الشخصية والكرامة والضمير والإنسانية، وقد لفتُّ أنا شخصيًّا نظر عبد الناصر إلى إجرام هذه الفئة فكان رده عليَّ بالنص "هؤلاء هم أخلص الناس لنا".

أما الفئة الثانية فهم هؤلاء الذين كان الناس يظنون أنهم شركاؤه في الحكم وزملاؤه في مجلس قيادة الثورة بينما الحقيقة أنهم كانوا أمام عبد الناصر أقزامًا، وكان لا يسمع منهم سوى كلمة "موافقون" وكلمة "آمين" أليس هو مصدر قوتهم وولي نعمتهم وسر ما يتمتعون به من عز وجاه، وبمجرد أن استنفد أغراضه منهم واعتصرهم، تخلص منهم الواحد تلو الآخر وهم الآن منسيون لا يذكرهم أحد.

لقد سب عبد الناصر علماء الأزهر من على المنبر وتهكم عليهم علانية، بينما الأزهر

الشريف هو مفخرة مصر على مر تاريخها ومنارة الدين والعلم في العالم الإسلامي، كما دبر في أزمة مارس أن يعتدي بعض أذنابه على الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة بالضرب في مكتبه فماذا بقى لنا بعد هذا الاعتداء الأثيم على أقدس مقدساتنا، وهما الدين والقضاء؟ إن سبب عدوان عبد الناصر علىَّ هو أنني كنت دائمًا أطالبه بحقوق الشعب وحريته، وكنت أواجهه بكلمة الحق في الوقت الذي كان لا يسمع فيه إلا عبارات المديح والثناء والنفاق. لقد كان شعاره هو وبطانته والذي سمعته بأذني منه شخصيًا أنه لا مانع من القضاء على مليون مصري أو أكثر في سبيل تثبيت الحكم. اجتمعت معهم أكثر من مرة رغمًا عنهم لإقناعهم بأن الجيش عندما قام بثورته أيدته كل الفئات والطبقات فلا منتصر ولا مهزوم، وأن المصلحة الوطنية تستلزم أن يتمتع الشعب بحقوقه الدستورية، ولكن الناصحين المغرضين أقنعوهم بأن الحكم الدستوري سيحرمهم من القوة والسلطان.

وقبل أن أختم رسالتي أود أن أوضح لك الفرق بين أخلاق الحكام وبعضهم. لقد اعتاد عبد الناصر أن يوجه في خطبه أمام الشعب شتائم وألفاظًا سوقية إلى بعض حكام العرب ومنهم جلالة الملك فيصل ملك السعودية رحمه الله، وعندما وقعت كارثة 5 يونيو 1967 والتقى الملك فيصل بعبد الناصر في مؤتمر الخرطوم، وكان في ذلك الوقت مهزومًا قدّم الملك فيصل لمصر كل ما أمكنه من مساعدات مادية ومعنوية لتتمكن من استعادة أرضها التي احتلتها إسرائيل بسبب طيش حكامها واستهتارهم ومقامرتهم بمستقبل بلادهم، ولم يلتف الملك فيصل إلى تلك الصغائر التي ارتكبها عبد الناصر في حقه إيمانًا منه بتعاليم الإسلام وتقاليد العروبة والشرف. حقًا إن كل إناء ينضح بما فيه، وختامًا أرجو أن أكون قد أوضحت حقيقة موقفي وأجبتكم على كل ما تريدون الاستفسار عنه".

* * * * *

الرسالة الثانية:

ماذا جرى في مؤتمرات الأسلحة؟

رسالة من الأستاذ أنور نافع وكيل وزارة الثقافة الأسبق

يمكن إدراك صورة واقعية لما كان يجري في مؤتمرات الأسلحة بشكل عام ـ فيما عدا سلاح الفرسان ـ من المعلومات التي وردت ضمن الرسالة التي تلقيناها من الرائد السابق أنور نافع والذي كان خلال أزمة مارس 1954 ضابطًا في سلاح المهمات وننشر أهم ما ورد في رسالته فيما يلي:

..... الأخ جمال حماد

"نيابة عن كل من أضير في أزمة مارس 1954 ونيابة عن كل من دافع عن قرارات 5 مارس 1954 لإقرار الحكم الديمقراطي في البلاد أقدم الشكر على ما كتبتموه بصدق وشجاعة عن هذه الفترة الحرجة التي يخشى الكثيرون الحديث عنها بصراحة. عقب صدور قرارات 25مارس بدأ الهمس يعلو تحت شعار جديد وهو أن مجلس الثورة قرر العودة إلى الثكنات فما هو رأي الضباط؟ وسرعان ما أرسلوا للضباط يستنجدون بهم لإخراجهم من هذه الورطة واندس أعوانهم في الوحدات لدعوة الضباط لعقد اجتماعات لمناقشة الموقف وإصدار القرارات وسنحت لي الفرصة لحضور أكبر هذه الاجتماعات وهو اجتماع ضباط هيئة الإمداد والتموين الذي كان يضم ضباط أربعة أسلحة وهي خدمة الجيش والمهمات والصيانة والمهندسون. وقد رأس الاجتماع القائمقام (العقيد) فتحي رزق رئيس هيئة الإمداد والتموين واستهل رئيس الهيئة كلمته بعبارات غاية في الغرابة فقد كانت عبارة عن إهانات للشعب والسخرية منه وإنكار مقدرته على حكم نفسه بنفسه. وتبعه العقيد محمد علوان نائب مدير المهمات فأعلن أن هذا الشعب يجب أن يحكم عسكريًّا وأن زمام الحكم لن ينتقل من أيدينا إلى أيدي المدنيين مطلقًا حتى لا تقع البلاد فريسة للفوضى. وبتأثير هذه الكلمات الغريبة أصيب الضباط بالصمت الرهيب إلا أنني قمت معقبًا فأبديت احتجاجي على توجيه الإهانات للشعب واعترضت على

تدخلنا في قرارات أصدرها مجلس الثورة وأيدها الشعب وتساءلت كيف نعارض في إقامة حياة ديمقراطية في مصر ونطالب بمنحها للسودان؟

وأوضحت أن دعوة الضباط لحضور هذا الاجتماع تفتقر إلى المنطق حيث إن أمور السياسة يجب أن تظل بعيدة عن الجيش وتكلم من بعدي زميلي الرائد الدسوقي إبراهيم من سلاح المهمات الذي ركز الهجوم على أساليب المقدم أحمد أنور (قائد البوليس الحربي وقتئذ) الإرهابية التي تخالف الشرع والقانون سواء مع المدنيين أو العسكريين وذكّر الحاضرين بالمخالفات الجسيمة التي ارتكبها أحمد أنور حينما كان ضابطًا بسلاح المهمات قبل الثورة والتي أجرى معه التحقيق بشأنها وكان من المقرر أن يقدم إلى المحاكمة العسكرية بسببها لولا قيام الثورة ونقله من المهمات ليتولى قيادة البوليس الحربي (باعتباره من أهل الثقة).

كما تكلم الرائد صلاح عبد الحفيظ وكانت كلماته كلها في صف الديمقراطية وضرورة التمسك بقرارات 25مارس وانتهت الكلمات بأخذ الرأي على شكل سؤال وجهه رئيس الاجتماع إلى الضباط الحاضرين بطريقة عكسية، وكان السؤال هو: من يعارض في بقاء مجلس الثورة؟ ولم يرفع يده سوى نحن الضباط الثلاثة ولم تسنح للضباط الحاضرين في الواقع الفرصة لإبداء آرائهم بحرية؛ فقد كان الغرض من الاجتماع واضحًا ومحددًا والقرارات معروفة مسبقًا، وكان رؤساء الأسلحة الأربعة حاضرين لضمان سكوت ضباطهم وضمان تأييدهم للقرارات المعدة سلفًا. وقد توالت ترقيات العقيد فتحي رزق الذي رأس الاجتماع حتى رتبة الفريق فيما بعد، كما أصبح عضواً في إحدى محاكم الثورة ثم وزيراً للصناعة. وبرغم أننا سمعنا تأكيدات قبل هذه المؤتمرات بأن أحدًا لن يضار بسبب رأيه، فقد انتقمت قيادة الجيش من الضباط الذين أبدوا آراءهم في صف الديمقراطية انتقامًا مرًّا، وعقب انتهاء أزمة مارس لم يبق أحد منهم في الجيش".

* * * * *